جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيـــــان المـــالـــى

عـن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

يقدمه

د/ محمد معيط

وزير المالية

محتويات البيان المالى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

		رقم الصفحة
المقدمة		١
الفصل الأول	: الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة	٣
أولاً	: المستهدفات المالية	١٤
ثانياً	: آفاق الاقتصاد العالمى	٢٠
ثالثاً	: آفاق الاقتصاد المحلى	٢٨
رابعاً	: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن	٣٦
خامساً	: التقديرات المالية المستهدفة	٣٩
سادساً	: تنويع مصادر التمويل وإدارة اكثر كفاءة للدين العام	٥٩
سابعاً	: المخاطر المالية	٦٧
ثامناً	: المشاركة المجتمعية والشفافية	٧٢
الفصل الثانى	: البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة	٨٣
الاستخدامات		٨٥
المـــوارد		١١٨
الفصل الثالث	: التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة	١٣٧
الفصل الرابع	: مشروع موازنة الخزانة العامة	١٤٥
الفصل الخامس	: العلاقات مع الهيئات الاقتصادية	١٤٩
الخاتمة		١٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

السيد المستشار الجليل/ رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

بمناسبة عرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على مجلسكم الموقر، وتمهيدا للمناقشات المثمرة مع السادة أعضاء المجلس وفي إطار الدراسات والمناقشات المكثفة التي تجريها اللجان المختصة تمهيداً للعرض على المجلس الموقر.

فإنني أتشرف اليوم بالتواجد مع حضراتكم لإلقاء البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ وهي السنة الخامسة التي أشرف فيها بعرض البيان المالي للحكومة والذي يتزامن توقيت إعداده بأحداث وظروف استثنائية والتي يعكسها المشهد الإقتصادى العالمى المضطرب، الذى تتشابك تحدياته بين تداعيات جائحة كورونا والقدرة علي التعافي منها، وبين موجة تضخمية غير مسبوقة تزايدت حدتها فى أعقاب الأزمة الروسية - الأوكرانية؛ ليتأكد مجددًا صلابة الإرادة المصرية، وقدرتها على تحويل المحنة إلى منحة، وخلق فرص التقدم والنماء من قلب التحديات.

واسمحوا لي بداية أن أشير إلي أن السياسة المالية والإقتصادية خلال السنوات السابقة أستهدفت خلق مناخ محفز للنمو والتنمية وزيادة الإنتاج، وهو ما وضح جلياً في منهجية السياسات والإصلاحات التي تمت علي أصعدة السياسات الضريبية (ضريبة الدخل / ضريبة القيمة المضافة / ضريبة الدمغة) وكذلك السياسات الجمركية الفاعلة في خدمة الإقتصاد القومي، فضلاً عن تطبيق العديد من الإصلاحات الهيكلية في القطاعات المالية الأخرى وأهمها إقرار قانون المالية العامة الموحد الذى يدمج قانونى المحاسبة الحكومية وقانون الموازنة العامة للدولة، والذى يُعد بمثابة انطلاقة قوية نحو الإدارة الاحترافية للمالية العامة للدولة فى الجمهورية الجديدة ، ويُجسِّد النقلة النوعية في الإصلاحات التشريعية التى تنفذها الدولة من خلال ما استحدثه القانون من أحكام مستجدة تعكس فلسفة الأداء المالي القائم على النظم المميكنة والنظم القائمة على أحدث المعايير الدولية فى إدارة المالية العامة وبما ساهم في تحفيز النشاط الإقتصادى.

وأتوجه لمجلسكم الموقر رئيساً وأعضاءً بالشكر والتحية لمساندتكم ودعمكم المستمر لمصر وللحكومة خلال تلك الأزمة العالمية التى نواجهها، وسنستطيع بإذن الله من خلال هذا الدعم والتلاحم الوطنى أن نتخطى هذه الأزمة بأقل الخسائر من خلال تقديم المساندة والدعم الكافى للقطاعات والفئات الأكثر احتياجاً وبشكل يمكن اقتصادنا وبلدنا على مجابهة هذه الأزمة والتعافى السريع منها لاستكمال مسيرة التنمية. وبناء دعائم اقتصاد قوى قادر على التعامل مع التحديات والصدمات بشكل يسمح باكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين فى إمكانياته وقدراته ويمهد القدرة على سرعة تحقيق التنمية الشاملة والتى ستؤمن بإذن الله للمواطن المصرى مستوى حياة كريمة ومستقبل أفضل له ولأولاده وللأجيال القادمة.

كما أود أن أتوجه من هذا المكان الموقر وأمامكم نواب الشعب بكل التحية والتقدير للشعب المصرى العظيم كونه البطل الحقيقي لما تم من إصلاح خلال السنوات السابقة حيث تحمل أعباء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية ثقةً منه فى قيادته وحباً لبلده ولتطلعه لتأمين مستقبل أفضل له ولأولاده، والآن تبذل الحكومة وكافة مؤسسات الدولة قصارى جهدها لتوفير خدمة وحماية أجتماعية وصحية لائقة للمواطن ولأسرته ولمساندة الجميع على تجاوز الأزمات الحالية.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير للبلاد.

وزير المالية

د/ محمد معيط

الفصل الأول

الإطار العام

لموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد تزامن توقيت إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بأحداث وظروف استثنائية والتي يعكسها المشهد الاقتصادى العالمى المضطرب، الذي تتشابك تحدياته بين تداعيات جائحة كورونا والقدرة على التعافي منها، وبين موجة تضخمية غير مسبوقة تزايدت حدتها وتباعتها السلبية فى أعقاب الأزمة الروسية - الأوكرانية؛ ليتأكد مجددًا أهمية قدرة وصلابة الدولة المصرية على التعامل مع تلك الصدمات العنيفة وقدراتها على التعامل مع تلك الأزمات العاتية والعمل على تخفيف أثارها الشديدة على المواطن.

وقد عملت الحكومة منذ البداية وبشكل احترازى وسريع وفعال وفى ضوء مساندة حقيقية ومستمرة من مجلس النواب الموقر وجميع الجهات الوطنية فى وضع إطار متسق ومتكامل للتعامل مع جائحة كورونا مما ساهم في سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات ساهمت فى تخطى هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة من خلال تقديم المساندة والدعم الكافى للقطاعات والفئات الأكثر إحتياجاً والأكثر تأثراً بشكل مكّن اقتصادنا وبلدنا من الحفاظ على قدر جيد من النشاط والإستقرار الإقتصادى وساهم في إيجاد بيئة تسمح بسرعة التعافى السريع والقوى والمستدام لاستكمال مسيرة التنمية. ولعلنا ندرك جميعاً الآن ونثمن ونعى أهمية قيامنا بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الوطنى الشامل خلال السنوات السابقة.

غير أن العالم لم يكد أن يشفى من كبوة جائحة كورونا وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية جمة، حتى جاء الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا والذي تطور إلى حرب لا يستطيع أحد أن يتنبأ بعواقبها النهائية وخاصة حال إتساع نطاقها وتغير موازين القوى العالمية.

ومما لا شك فيه، فإن آثار الأزمة الاقتصادية للحرب أمتدت لتصل أثارها إلى العديد من دول العالم ومن بينها مصر، غير أن الإقتصاد المصرى يتسم بالقوة والمرونة ما يمكنه من التعامل مع تلك الأزمة بل تجاوزها، كما استطاع من قبل وتجاوز العديد من الأزمات الدولية بل وخرج الإقتصاد المصرى أقوى من السابق ولعل أزمة تفشى جائحة كورونا خير دليل على ذلك، حيث حققت مصر مستويات نمو مرتفعة حظيت بإشادات كثير من المنظمات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك فإن تداعيات تلك الحرب لم تُبلور ملامح الصورة النهائية للمسارات الإقتصادية ومستوى التأثر بها والتي ستظل مرهونة بالتطورات التي قد تحدث خلال الفترة القادمة والتى تمتد آثارها إلى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وهو ما كان له تأثيراته على تقديرات مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم.

وقد تم وضع تقديرات الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢١ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٢ وبعد التفاوض والتشاور مع نحو ٦٦٩ جهة موازنية وكذلك كافة المصالح الإيرادية وغير الإيرادية التابعة لوزارة المالية. وقد تم إعداد تقديرات مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ فى ضوء تقديرات الإقتصاد العالمى السائدة من قبل المؤسسات الدولية حتى نهاية يناير ٢٠٢٢ وأيضاً تقديرات وافتراضات الإقتصاد المحلى المعدة من كافة الجهات والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية وكذلك أخذاً في الاعتبار أولويات الحكومة والتي تعتبر فى الوقت نفسه ركائز الموازنة الجديدة وهى أربع ركائز:

- الأستمرار فى دفع جهود الحماية الإجتماعية وتحسين مستوى معيشة
- التركيز على دفع أنشطة التنمية البشرية (الصحة والتعليم)
- الحفاظ على استدامة الانضباط المالي والمديونية الحكومية وتحقيق الاستقرار المالي
- مساندة ودعم النشاط الإقتصادي خاصة قطاعات الصناعة والتصدير

وفي إطار موازنة العام المالي الجديد، تستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات من شأنها الأستمرار فى تحفيز الأنشطة الاقتصادية والانتاجية الداعمة للنمو وخاصة فى قطاعات الصناعة والتصدير، بالإضافة إلى دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال الحد من إجراءات التهرب والتجنب الضريبى والتوسع فى مجالات وأنشطة الميكنة وضم الإقتصاد الغير رسمى. كما تقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة إصلاح هيكلية شاملة للحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي وضبط المالية العامة وتعزيز تحقيق مسار نمو اقتصادى قوي وشامل يقوده القطاع الخاص. كما تستهدف موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ومخصصاتها تحقيق استدامة الانضباط المالي وذلك بالتوازى مع العمل على توسيع شبكة الحماية الاجتماعية وتحقيق معدلات نمو شاملة وقوية من خلال استهداف الآتى:

١. الاستمرار في مساندة كافة القطاعات الاقتصادية وتوفير كافة الإحتياجات التمويلية لأجهزة الدولة وكذلك للأسر الأكثر إحتياجاً.
٢. الاستمرار فى دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية ودفع جهود الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر تأثراً بتداعيات الأزمات الراهنة.
٣. الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات.
٤. التوسع فى إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء.
٥. العمل على توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة الأدارة الضريبية.
٦. استمرار تعظيم العائد من أصول الدولة والتقدم فى برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة.
٧. رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات المهمشة والأقل دخلاً وخلق الوظائف.
٨. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.

وفى هذا الصدد فنود الإشارة إلى أن مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ قد أُعد فى وقت أصبح الاقتصاد المصري يواجه تحديات وضغوطات خارجية هائلة بسبب التداعيات السلبية لأضطراب سلاسل الأمداد وللأزمة الروسية – الأوكرانية والتي ساهمت فى وجود ضغوط تضخمية كبيرة بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية مما خلق ضغوطات على الإقتصاد المصري وبالتالى استلزم ذلك علينا التعامل مع تلك التحديات شديدة الصعوبة بحرص وفعالية، وعلى الرغم من ذلك فهناك العديد من المؤشرات الإيجابية المتحققة والتى تؤكد سلامة السياسات المالية المتبعة وكذلك وجود قدر كبير من التعاون والتكاتف من الجميع سواء من القيادة السياسية والحكومة ومجلس النواب الموقر والشعب المصرى العظيم، لذا فنود توضيح وتأكيد الحقائق التالية:

١. تشير النتائج المعلنة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى ارتفاع معدل النمو الأقتصادى ليصل إلى ٩٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (مقارنة بـ ١,٤٪ خلال الفترة ذاتها من العام الماضي)، ومن المتوقع أن يسجل معدل النمو الأقتصادى ٥,٧٪ بنهاية العام المالي بعد تحقيق معدل نمو إيجابى أيضاً قدره ٣,٣٪ في العام السابق وذلك على الرغم من تداعيات جائحة كورونا. كما تشير البيانات الاقتصادية المحدثة بأن الاقتصاد المصرى تمكن من الحفاظ على معدل البطالة مستقر خلال الربع الأخير (أكتوبر - ديسمبر) من عام ٢٠٢١ عند ٧,٤٪ مقارنة بـ ٧,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٠ (وهو أقل مستوى يتحقق منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠)، ومقارنة بمعدل بطالة قدره ١٣,٣٪ فى يونيو ٢٠١٤. وتؤكد تلك النتائج بأن الاقتصاد المصرى استطاع أن يستمر في النمو وخلق المزيد من فرص العمل للشباب الراغبين فى العمل، حيث تشير البيانات الأخيرة إلى قدرة الاقتصاد المصري على خلق ما يقرب من مليون فرصة عمل لائقة خلال العام المنتهى فى ديسمبر ٢٠٢١، مما أدى إلى الإبقاء على معدلات البطالة منخفضة نسبياً (مقارنة بالأعوام السابقة).

٢. تشير المؤشرات المالية الأولية للفترة يوليو - مارس ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى استمرار الانضباط المالي المستهدف من قبل وزارة المالية بالرغم من الأزمة الراهنة والضغوط التضخمية حيث بلغت نسبة العجز الكلى للموازنة نحو ٥,٠٧٪ مقابل ٥,١٣٪ من الناتج المحلى خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز بلغ ٩,٤٪ من الناتج المحلى خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٥.

٣. كما حققت الموازنة فائض أولى (قبل سداد الفوائد) خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠٢٢/٢٠٢١ قدره ٣١ مليار جنيه (٠,٣٩٪ من الناتج المحلى) وذلك مقابل فائض أولي قدره ٢٥,٣ مليار جنيه (٠,٣٧٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز أولى قدره ٤١,٦ مليار جنيه (١,٣٪ من الناتج المحلى) فى ٢٠١٦/٢٠١٥.

٤. بلغت نسبة دين أجهزة الموازنة العامة نحو ٨٥٪ من الناتج المحلى[١] فى يونيو ٢٠٢١ مقابل ١٠١٪ من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠١٧. كما بلغت نسبة دين أجهزة الموازنة العامة نحو ٨١٪ من الناتج المحلى مع نهاية فبراير ٢٠٢٢ مما يؤكد أننا فى الطريق السليم لضمان استقرار وتحسن واستمرار تراجع نسبة مديونية أجهزة الموازنة للناتج المحلى وذلك على الرغم من الصدمات والأزمات العالمية وتداعياتها السلبية الكبيرة والمؤثرة.

---

[١] تم أعادة مراجعة نظم وأدوات وأساليب أعداد حسابات الناتج المحلى وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولى وهو ما اثر على قيم الناتج المحلى خلال الأربع سنوات الأخيرة.

٥. ومن المهم التأكيد على أن تحسن الأداء المالى قد صاحبه زيادة فى الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة العامة للدولة والتى ارتفعت خلال الفترة يوليو - مارس من العام الحالى بنحو ١٥٪ لتصل إلى ١٣٢ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ٣٢٪ خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠٢٢/٢٠٢١. وقد شهدت الشهور التسع الأولى من العام المالى الحالى زيادة كبيرة فى مخصصات قطاعي التعليم والصحة لتنمو بشكل سنوي بنحو ١٨٪ و٢٤٪ على التوالي لتصل إلى ١٣٤ مليار جنية وإلى ٨٤ مليار جنية على التوالي. ويعكس ذلك أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والصيانة وتطوير البنية التحتية فى جميع المحافظات على الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة خلال السنوات الأخيرة. كما قامت وزارة المالية بتوفير نحو ١٣٥ مليار جنية لصناديق المعاشات حتى الأن كجزء من التسوية المخصصة للصناديق لهذا العام بقيمة ١٨٠ مليار جنيه لتبلغ إجمالى المبالغ المحولة من الخزانة العامة لنظام المعاشات ٥١٠,٥ مليار جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠.

٦. وفى هذا الصدد فنود الإشارة إلى أن استدامة الأداء واستمرار الانضباط المالي قد تحقق فى وقت بدأت فيه معدلات التضخم في الإرتفاع حيث وصلت إلى ٨,٨٪ في فبراير ٢٠٢٢ الأمر الذي أدى إلى قرار البنك المركزي خلال شهر مارس ٢٠٢٢ برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و٩,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪ وذلك للسيطرة على الضغوط التضخمية السائدة. هذا وقد سجلت معدلات التضخم متوسط سنوي قدره ٥,٩٪ في عام ٢٠٢١ و٥,٤٪ في عام ٢٠٢٠ و٧,١٪ في عام ٢٠١٩ و١٢٪ في عام ٢٠١٨، وقد ارتفعت أسعار العديد من السلع الغذائية مؤخراً خاصة أسعار القمح والذرة والزيوت وأسعار الوقود وذلك بعد اندلاع الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا والتي أثرت بشكل خاص على أسعار الحبوب والسلع الغذائية ومستلزمات الانتاج بشكل عام. وفي ظل تلك التطورات الاقتصادية، ساهمت السياسة النقدية المتبعة والسياسة المالية المنضبطة فى خفض نسبة الإحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى وخفض معدلات الإقتراض مما دفع متوسط أسعار الفائدة على الإقتراض الحكومى لكي تستقر عند متوسط قدره ١٤٪ فى الوقت الراهن على الاذون والسندات. وتعمل وزارة المالية قدر المستطاع على خفض عبء خدمة الدين لإيجاد مساحة مالية إضافية للموازنة تسمح باستمرار زيادة المخصصات الكافية لتمويل برامج مساندة النشاط الاقتصادى خاصة للقطاعات الإقتصادية الإنتاجية وكذلك استمرار العمل على تنويع وزيادة تمويل برامج التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين البنية التحتية والخدمات الاساسية المقدمة للمواطنين.

٧. وفى الوقت نفسه فقد وصل رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٣٧,١ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٢٢ مقابل ٤٠,٣ مليار دولار في مارس ٢٠٢١، وهو رصيد قوى وكاف يغطى أكثر من ٥ أشهر من فاتورة الواردات المصرية من السلع والخدمات. ويأتي ذلك الانخفاض في أعقاب الأزمة الدائرة بين أوكرانيا وروسيا وتخارج استثمارات الاجانب والمحافظ الدولية من السوق المصرى وبشكل مؤقت وكذلك لضمان سداد كافة الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة.

٨. وقد قامت العديد من المؤسسات الدولية بالإشادة بمرونة وصلابة الاقتصادي المصرى أمام الأزمات الاقتصادية خلال الفترة الحالية حيث قامت مؤخراً مؤسسة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني خلال شهر نوفمبر٢٠٢١ بالإعلان عن الإبقاء على التصنيف الائتمانى لجمهورية مصر العربية عند مستوى (B) مع الابقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للإقتصاد المصرى (Stable Outlook)، منضمة إلى مؤسستي فيتش وموديز للتصنيف الائتماني الذين أعلنوا عن إبقاء التصنيف الائتماني لمصر عند مستوى (B2، +B) على التوالي مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة (Stable Outlook). ويعكس هذا القرار ثقة المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتمانى فى قدرة الاقتصاد المصرى على التعامل وتجاوز الأزمة الراهنة بسبب الإصلاحات الإقتصادية والنقدية والمالية التى قامت بها السلطات المصرية وساندها الشعب المصرى العظيم ومجلسكم الموقر فى السنوات الماضية مما أتاح قدر من المساحة والصلابة للاقتصاد المصرى تمكنه من التعامل مع التحديات والصدمات الخارجية.

٩. يعتبر انضمام مصر مؤخرًا إلى مؤشر مؤسسة «جى. بى. مورجان» للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة، إعتبارًا من نهاية يناير ٢٠٢٢ بمثابة شهادة ثقة جديدة من المستثمرين الأجانب فى صلابة الإقتصاد المصرى، بما يعكس جهود الوزارة فى خفض تكلفة الدين كجزء من حزمة الإجراءات التى تتخذها الدولة للإصلاحات الاقتصادية حيث سيتم ضخ مليار دولار استثمارات إضافية جديدة داخل سوق الأوراق المالية الحكومية من أذون وسندات، خاصة أن ٩٠٪ من المستثمرين الأجانب الذي شملهم استطلاع الرأى أيدوا دخول مصر مؤشر «جى. بى. مورجان»؛ لتصبح إحدي دولتين فقط بالشرق الأوسط وأفريقيا في هذا المؤشر.

وقد قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع غير المسبوقة التى يمر بها العالم حالياً من حيث التأثير السلبي على الإقتصاد المحلى والعالمى في ظل عدم وضوح أو وجود تصور لمداها الزمنى المتوقع. ويقوم الإطار العام على أربعة ركائز أساسية، يتم تنفيذها على أربع مراحل متتالية:

١. دراسة التأثير المحتمل للأزمة على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد أن يتحملها على المدى القصير، دون الاخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة للأعوام المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ و٢٠٢٠/٢٠٢١ و٢٠٢١/٢٠٢٢.

٢. الإعلان عن وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تستهدف القطاعات والفئات الأولي بالرعاية.

٣. تحديث الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة وفقا للتقديرات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر ٢٠٢١ والمحدثة في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولى في يناير ٢٠٢٢، وكذلك وفقاً للتقديرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والبنك المركزى المصرى.

٤. الالتزام بمعايير الشفافية والافصاح ومشاركة الاجراءات وكذلك الأهداف المالية المحدثة مع مجلس النواب المصرى وكذلك البنوك الاستثمارية والمؤسسات الدولية.

وفى الوقت نفسه، تسعى الحكومة ووزارة المالية بأن تُجنب الاقتصاد المصرى حدوث أية اختلالات كبيرة تُحد من قدرته وسرعته على معاودة النمو القوى والمستدام وخلق فرص عمل كافية ومنتجة لشباب هذا الوطن، فنحن جميعا نود أن نؤمن المسار لتعافى الاقتصاد المصرى فور تحسن الاوضاع العالمية وانحسار تداعيات فيروس كورونا وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية. وهذا التوازن والمرونة فى سياساتنا المالية ستضمن باذن الله تأمين مستقبل بلدنا العزيز المالى والاقتصادى وستوفر قدر من استدامة الاوضاع المالية للاجيال القادمة وبما يمكنهم من رسم مستقبل واعد ومشرق لهم ولاسرهم.

وفى ضوء ما سبق وتلك النتائج الإيجابية المتحققة وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، فتؤكد الحكومة المصرية ووزارة المالية على الالتزام بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بتوفير وإتاحة أكبر قدر من المساندة والدعم للنشاط الاقتصادى ولحماية ومساندة القطاعات والفئات المتضررة من جائحة كورونا ومن تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية الجارية مع الحفاظ على وحماية العامل المصرى وضمان حدوث استقرار مجتمعى فى ظل تكاتف الجميع قيادةً وشعباً وممثلين لهذا الشعب العظيم.

إطار التعامل اقتصادياً وماليًا مع الأزمة الروسية – الأوكرانية

في ظل الأزمة الروسية - الأوكرانية التي يشهدها العالم ويتأثر بتبعاتها الاقتصادية والمالية، فقد قامت الحكومة المصرية بوضع إطار عام للتعامل مع هذه الأزمة وما يترتب عليها من آثار سلبية على السوق المحلى والعالمى في ظل غياب الوضوح أو التصور لمداها الزمنى المتوقع. وقد تم إقرار مجموعة من الاجراءات للتعامل مع الاوضاع الحالية متمثلة فى الآتى:

- زيادة المعاشات إعتباراً من إبريل ٢٠٢٢ بنسبة ١٣٪ وبحد أدنى ١٢٠ جنيها (تكلفة سنوية قدرها ٨٣ مليار جنيه) هذا بالإضافة الى تكلفة أضافية ٨,٠ مليار جنيه نتيجة تقرير الزيادة من شهر أبريل ٢٠٢٢.
- زيادة حد الإعفاء الضريبى ٢٥٪ من ٢٤ ألف جنية إلى ٣٠ ألف جنيه بتكلفة سنوية تقدر بحوالى ٨,٠ مليار جنيه.
- منح العاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنيةبدءًا من إبريل ٢٠٢٢ علاوة دورية بنسبة ٨٪ من الأجر الوظيفى بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهرياً. وكذلك منح العاملين الغير مخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة خاصة بدءاً من إبريل ٢٠٢٢ بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسى بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهريا. (تكلفة سنوية قدرها ٨ مليار جنيه) هذا بالإضافة الى تكلفة أضافية ٢,٠ مليار جنيه نتيجة تقرير الزيادة من شهر ابريل ٢٠٢٢.
- زيادة الحافز الإضافي بفئات مالية شهرية مقطوعة ومتدرجة وفق الدرجات المالية لكل من المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية (١٧٥ جنيه للدرجات المالية السادسة، الخامسة، الرابعة؛ ٢٢٥ جنيه للدرجة الثالثة؛ ٢٧٥ جنيه للدرجة الثانية؛ ٣٢٥ جنيه للدرجة الأولى؛ ٣٥٠ جنيه لدرجة مدير عام؛ ٣٧٥ جنيه للدرجة العالية؛ ٤٠٠ جنيه للدرجة الممتازة) وهي ذات الفئات المعمول بها بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ والصرف يبدأ اعتباراً من أول ابريل ٢٠٢٢. (تكلفة سنوية قدرها ١٨ مليار جنيه) هذا بالإضافة الى تكلفة أضافية تقترب من ٥,٠ مليار جنيه نتيجة تقرير الزيادة من شهر ابريل ٢٠٢٢.
- تخصيص نحو ٢,٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامجى "تكافل وكرامة".
- تحديد الدولار الجمركى بـ ١٦ جنيها للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج حتى نهاية إبريل ٢٠٢٢.
- استهداف تحمل الموازنة أعباء الضريبة العقارية عن قطاعات الصناعة لمدة ٣ سنوات بتكلفة قيمتها ٣,٧٥ مليار جنيه.
- تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية والأحكام والإجراءات حتى ٣١ ديسمبر.
- إدخال تعديلات على مشروع قانون الضريبة على الدخل لتنشيط البورصة.
- إعفاء صناديق الاستثمار والأوعية المستثمرة فى البورصة من الضريبة.
- وضع آلية لخصم ضريبة التوزيعات ضمن الهياكل المركبة تشجيعاً للإستثمار.
- تعديل المعاملة الضريبية لصناديق الإستثمار لتشجيع الإستثمار المؤسسى.
- إعفاء صناديق الإستثمار فى أدوات الدين والأسهم وصناديق وشركات رأس مال المخاطر.
- منح المستثمرين حوافز ضريبية إضافية لدعم سوق رأس المال.
- إعفاء نسبة من ربح حملة الأسهم تعادل معدل الائتمان والخصم الصادر من البنك المركزى بداية كل سنة.
- خصم نسبة ٥٠٪ من الأرباح الرأسمالية المحققة عند الطرح الأولي فى البورصة لمدة سنتين من تاريخ صدور القانون.
- عدم اعتبار تبادل الأسهم بين شركات مقيدة وغير مقيدة واقعة منشئة للضريبة لتشجيع القيد بالبورصة.
- استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من المعاملة الضريبية المبسطة الواردة بتعديلات قانون المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لإعداد الموازنة

في فبراير من العام الحالي صدر قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والذي يدمج قانونى "المحاسبة الحكومية وقانون الموازنة العامة للدولة" في قانون واحد، ويعد هذا القانون الركيزة الأساسية لإدارة المال العام وفقًا لأفضل الممارسات والتجارب العالمية التى ترتكز على الإفصاح والشفافية وإكساب الموازنة المزيد من المرونة لتحقيق المستهدفات المنشودة ويدعم التحول للنظم المميكنة والذي يتطلب بالضرورة تحديث الغطاء التشريعي والإجرائي والتنفيذي لأطر إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة، ووضع رؤية مستقبلية للأداء المالى في الجهات الإدارية وإعداد أطر موازنية لضمان التخطيط المالى الجيد.

وينص القانون الجديد على تطبيق موازنة البرامج والأداء بالوزارات والهيئات الموازنية، والهيئات الاقتصادية تدريجيًا خلال مدة أقصاها ٤ سنوات؛ على نحو يُسهم فى رفع كفاءة الإنفاق العام وإعلاء مبادئ المساءلة والمحاسبة، تحقيقًا لأعلى درجات الشفافية والإفصاح في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومن ثم تحسين ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية.

ويُعد هذا القانون ضمن عدة إصلاحات تشريعية لإدارة الموازنة العامة للدولة لضمان الإدارة الرشيدة للمال العام، الذي يُسهم في تحقيق وفورات مالية للإنفاق على القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم.

وبشكل تفصيلى يستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ العمل على تحقيق الآتى:

١) الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات الأزمة الراهنة وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٦,١٪ من الناتج المحلى وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلى لضمان استمرار الاتجاه النزولى لمسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى مع نهاية عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٢) الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق. كما نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية من خلال مبادرة "حياة كريمة" والتى تعتبر واحدة من أهم المشروعات التنموية والطموحة على مستوى العالم والتي تقوم بها الحكومة المصرية وتوليها القيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى أهمية وأولوية قصوى لسرعة إنجازها في أقل وقت وبشكل يضمن إيجاد نقلة حقيقية ملموسة في مستوى المعيشة وجودة الخدمات لنحوأكثر من ٥٠٪ من سكان جمهورية مصر العربية.

٣) الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة والضغوطات التضخمية على أسعار السلع الأساسية والغذائية.

٤) استمرار الجهود، بل والتوسع فى منظومة إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء لضمان متابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

٥) العمل على توسيع القاعدة الضريبية (زيادة نسبة الايرادات الضريبية من جهات غير سيادية بـ٠,٥٪ من الناتج المحلى سنوياً) من خلال تنمية الإيرادات والإسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام للمنظومة الرسمية للدولة، وكذلك استهداف إجراءات للحد من التهرب والتجنب الضريبى ورفع كفاءة الإدارة الضريبية والعمل على إنهاء المنازعات الضريبية.

٦) العمل على تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلى الخزانة العامة للدولة.

٧) وتستهدف وزارة المالية حزمة متكاملة من الاجراءات لدفع جهود التحول إلى الإقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات ومنها:

أ - تحسين منظومة الإيرادات والضرائب لتشجيع التحول للأنشطة الخضراء والحد من الانبعاثات.

ب - اقتراح منظومة من الحوافز والمبادرات لمساندة التحول إلى الإقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات.

ج - التوسع في استخدام وسائل التمويل الخضراء.

د - استهداف أن تكون ٥٠٪ من الاستثمارات الحكومية موجهة لمشروعات تتميز بالاستدامة البيئية وتساهم في الحد من الانبعاثات.

كما تستهدف الحكومة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وعلى مدار الأعوام المقبلة استمرار جهود الخفض التدريجى لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ليصل إلى أقل من ٧٥٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٦ وبما يسمح باستمرار تحسن وخفض نسبة أعباء فاتورة خدمة الدين للناتج المحلى وكذلك لاجمالى مصروفات الموازنة. ويتطلب ذلك تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٥,٥ - ٦٪ في المدى المتوسط فى ضوء افتراض عودة مسار التعافي الاقتصادي العالمي واستمرار الحكومة الالتزام بالاصلاحات الهيكلية والاقتصادية والنقدية التي من شأنها خلق استدامة للنمو الاقتصادي المصرى. وكذلك استدامة مسار الدين الحكومى في الإنخفاض مما يتطلب تحقيق فائض أولى سنوى مستدام فى حدود ٢,٠٪ سنوياً فى المدى المتوسط. ولتحقيق هذه المستهدفات يجب على الحكومة استمرار جهود زيادة موارد الدولة بشكل كفء وبدون التأثير السلبي على النشاط الإنتاجى والإستثمارى والإقتصادى، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح باستمرار زيادة الإنفاق على التنمية البشرية ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومجالات التنمية البشرية لتتوافق مع الإستحقاقات الدستورية وكذلك توفير المخصصات المالية الكافية لتوفير كافة السلع الأساسية والغذائية وتحسين الخدمات المقدمة لضمان مستقبل أفضل للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة.

آفاق نمو الإقتصاد المصرى:

في ظل تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية، فمن المستهدف أن يصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى ٥,٥٪ (وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتي استخدمت عند إعداد الموازنة) مقارنةً بمعدل نمو متوقع قدره ٥,٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ آخذين في الاعتبار الأثر السلبي للأزمة العالمية الراهنة على الأداء الاقتصادي المصري خلال العام القادم فضلاً عن التباطؤ المحتمل لأداء بعض القطاعات في ظل الضغوط التضخمية التي يواجهها الاقتصاد العالمى والمصرى. وتعمل الحكومة على مساندة جهود البنك المركزي المصري الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة نحو ٧٪ (± ٢٪)، وفقا لأهداف التضخم للبنك المركزي المصري المعلنة والمنشورة. وتعكس هذه المستهدفات جهود الحكومة فى التصدي للاضطرابات الاقتصادية العالمية والاستمرار في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وكذلك تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

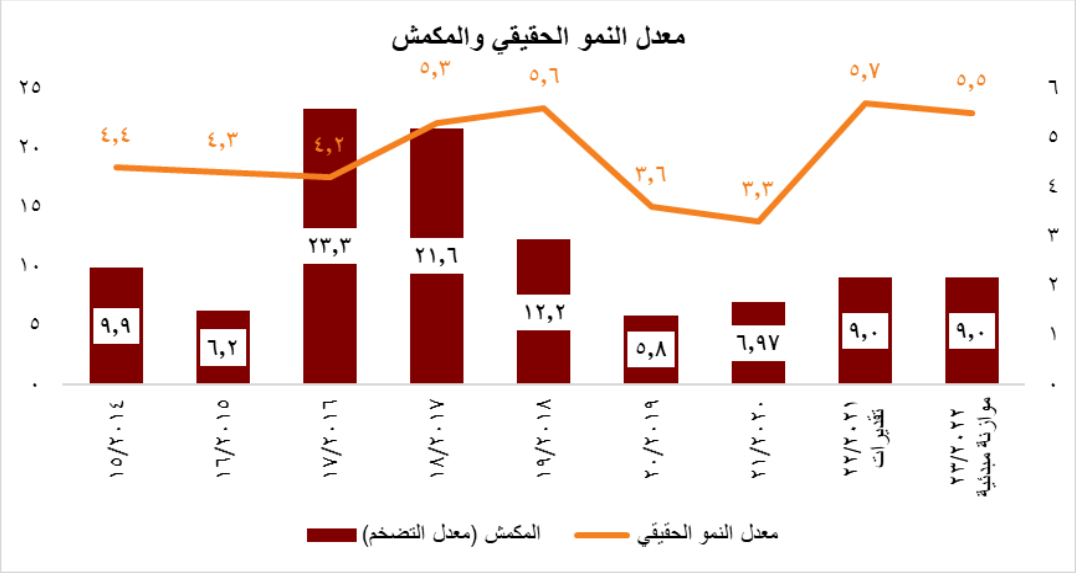

وقد صاحب التزايد المستمر فى معدلات النمو الحقيقى للاقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية إلى حدوث تراجع مستمر فى معدلات البطالة مما يعنى أن النمو المحقق ساهم فى خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين فى العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الإقتصادى، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الإجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والاستدامة. هذا وقد تم إعداد مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على العديد من الافتراضات تم إيجازها فى الجدول التالى:

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلي	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلي	٢٠٢٢/٢٠٢١ تقديري	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة مبدئية
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (٪) [1]	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٣	٥,٧	٥,٥
المكمش (معدل التضخم) (٪) [1]	٢٣,٣	٢١,٦	١٢,٢	٥,٨	٦,٩٧	٩,٠	٩,٠
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (٪)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٤,٨	١٤,٠	١٣,٧	١٤,٥
متوسط سعر برميل برنت[2] (دولار / برميل)	٥٠,٠	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٦١,٠	٧٥,٠	٨٠,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي[3] (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٨,٣	١٧٨,٣	١٩٣,٩	٣٠٠,٠	٣٣٠,٠
متوسط سعر القمح المحلي (جنيه / اردب)	٥٧٥,٠	٦٠٠,٠	٦٨٥,٠	٧٠٠,٠	٧٢٥,٠	٨٢٠,٠	٨٢٠,٠

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

أولاً: المستهدفات المالية لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

لقد أصبح الاقتصاد المصري أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، وامتصاص الصدمات الخارجية، إلا أن تغير الافتراضات والمؤشرات الاقتصادية والمالية وحالة عدم اليقين السائدة فى العالم كله يتولد عنها صعوبة كبيرة فى وضع إطار اقتصادى سليم ودقيق ومحدث لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وتحديث التقديرات السائدة بشكل دقيق.

لذا فتستهدف وزارة المالية فى ضوء المؤشرات الفعلية المحدثة العمل على خفض نسبة معدل دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١، وذلك في ضوء توقع تحقيق فائض أولى قدره ١,٢٪ من الناتج المحلى وبافتراض تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٥,٧٪ خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ والذي تزامن مع تقديم الموازنة إلى مجلسكم الموقر. وتؤكد تلك المستهدفات أننا نستطيع وبمساندة كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر فى استمرار تحقيق تحسن فى مؤشرات أداء المالية العامة والذي بدأ يتحقق بشكل يتسم بالاستدامة خلال السنوات الأربع الماضية.

كما نستهدف خلال الاعوام القادمة استمرار جهود الضبط المالي المتوازن والداعم للنمو والنشاط الاقتصادي فضلا عن المساهمة فى الخفض التدريجي للدين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وأيضاً الخفض التدريجى لأعباء خدمة دين اجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة إلى إجمالي مصروفات وإيرادات الموازنة العامة للدولة.

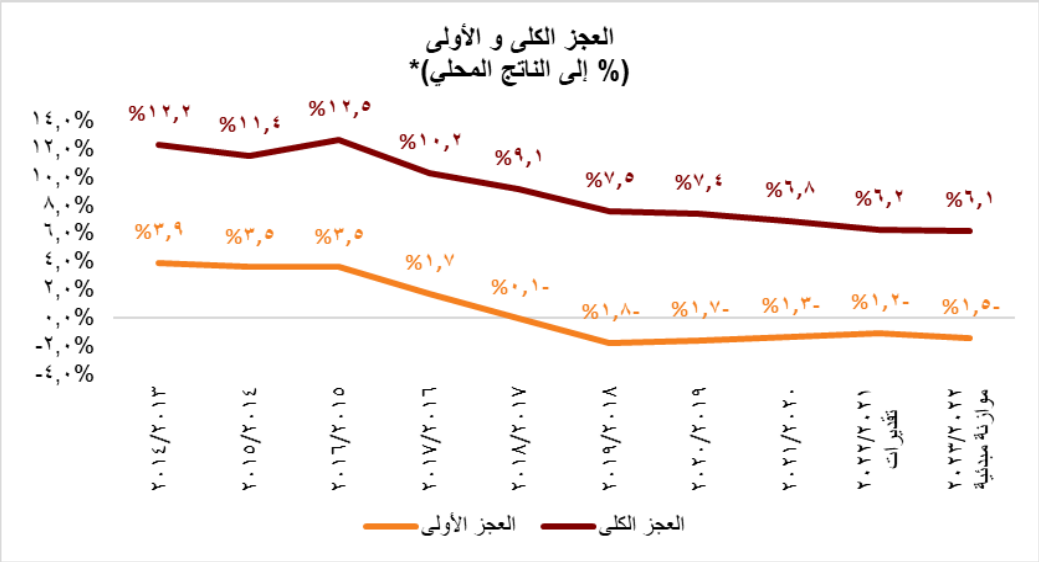

* تم تحديث أرقام الناتج المحلي الإجمالي من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

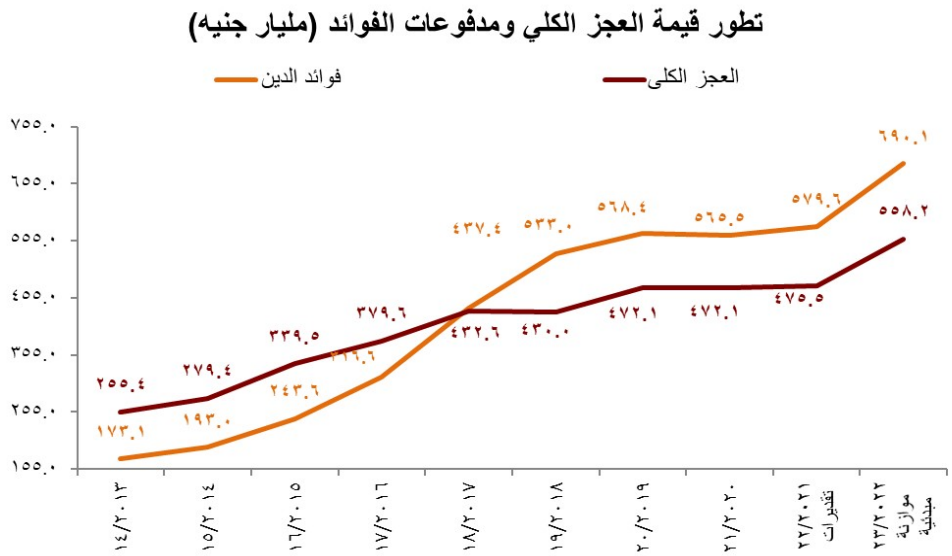

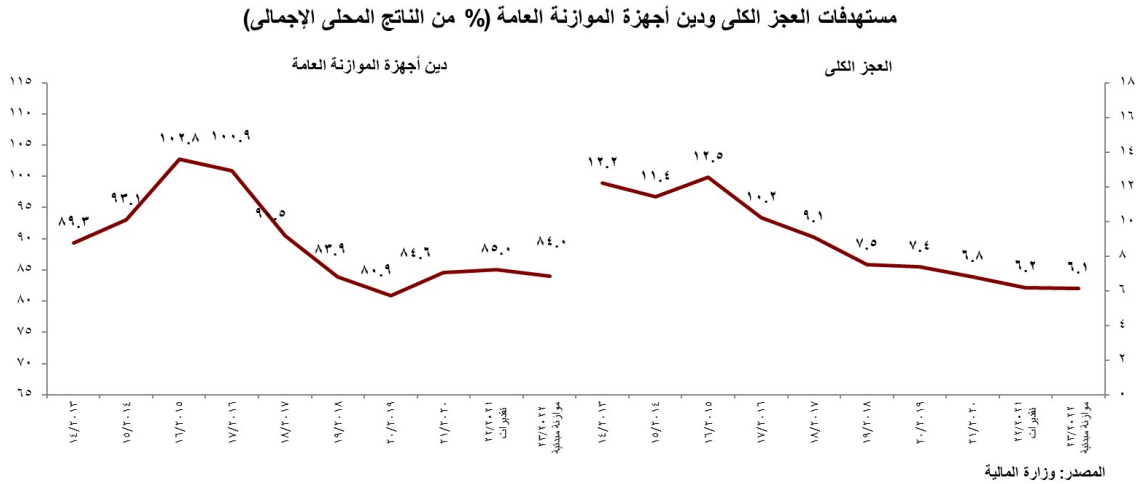

المصدر: وزارة المالية

كما يوضح الشكل التالي تحسن مؤشرات المالية العامة والذي يرجع إلى زيادة معدلات النمو السنوية للإيرادات عن معدل نمو المصروفات وهو ما ساهم فى خفض الفجوة بين الإيرادات والمصروفات وتحقيق فائض أولى بالموازنة وخفض معدلات العجز الكلى. كما ساهمت الإجراءات والإصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الإقتصادي فى تحسن أوضاع المالية العامة.

تطور نسبة الايرادات والمصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)

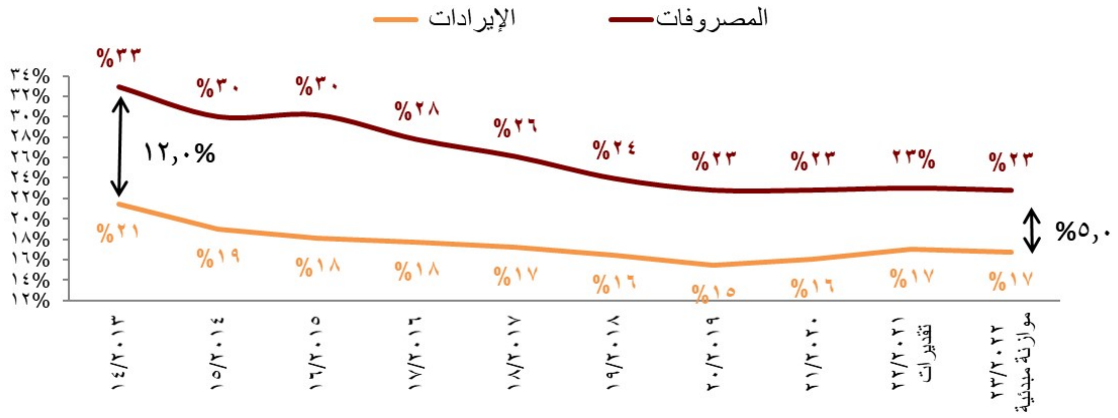

المصدر: وزارة المالية

* تم تحديث أرقام الناتج المحلي الإجمالي من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

الإيرادات والمصروفات (معدل النمو السنوى)

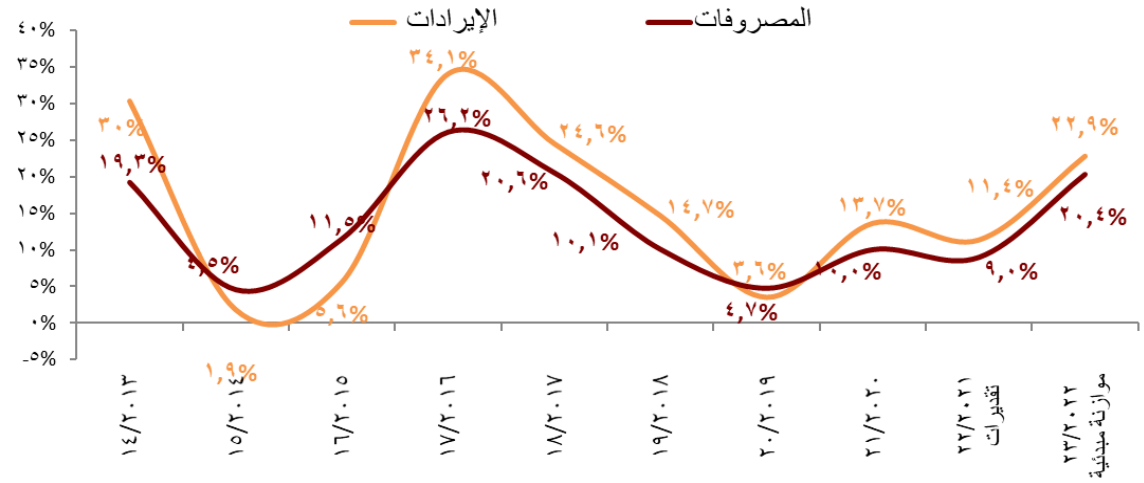

المصدر: وزارة المالية

أهم الاصلاحات والافتراضات التي تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

- يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مجموعة من المزايا المالية للعاملين بالقطاعات الوظيفية الحيوية خاصةً العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة.
- تعكس تقديرات الموازنة فرضية إقرار العلاوة الدورية والعلاوة الخاصة للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ٨٪ وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٥٪ من المرتب الأساسي في إبريل ٢٠٢٢ بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهرياً ودون حد أقصى والصرف اعتباراً من أول إبريل ٢٠٢٢. ويقدر العبء السنوى للعلاوتين المشار إليهما بنحو ٨ مليار جنيه.
- زيادة الحافز الإضافي بفئات مالية شهرية مقطوعة ومتدرجة وفق الدرجات المالية لكل من المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية (١٧٥ جنيه للدرجات المالية السادسة، الخامسة، الرابعة؛ ٢٢٥ جنيه للدرجة الثالثة؛ ٢٧٥ جنيه للدرجة الثانية؛ ٣٢٥ جنيه للدرجة الأولى؛ ٣٥٠ جنيه لدرجة مدير عام؛ ٣٧٥ جنيه للدرجة العالية؛ ٤٠٠ جنيه للدرجة الممتازة) وهي ذات الفئات المعمول بها بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ والصرف يبدأ اعتباراً من أول ابريل ٢٠٢٢. ويقدر العبء السنوى للحافز المشار إليه بنحو ١٨ مليار جنيه.
- تخصيص نحو ٢,٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامجى "تكافل وكرامة".
- مراعاة أثر تعيينات عدد ٣٠ ألف معلم مساعد بتكلفة سنوية تقدر بنحو ١,٨ مليار جنيه لسد العجز فى المعلمين من خلال مسابقة تجرى لهذا الغرض بمتوسط تكلفة شهرية تقدر بنحو ٣،٨٠٠ جنيه وايضاً أثر تعيين ٣٠ ألف طبيب وصيدلى بتكلفة تزيد عن ١,٨ مليار جنيه.
- زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المخاطبين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وذلك في إطار سابق توجيهات السيد/ رئيس الجمهورية بتحسين دخولهم وخاصة الشباب منهم وتتضمن موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ٩٠ مليار جنيه مقابل نحو ٨٧ مليار جنيه فاتورة دعم السلع التموينية بموازنة العام المالى الحالي. كما تعكس تقديرات الموازنة وجود مخصصات بقيمة ٢٢ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة وبما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو ٤ مليون أسرة من الأُسر الأقل دخلاً.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٣٧٦,٤ مليار جنيه منها ٢٥٥ مليار جنيه تمويل من الخزانة (٢٤٥,٤ تمول من الخزانة، ٩,٦ قروض أجنبيه تمولها الخزانة) ضمن الباب السادس ونحو ١٢١,٤ مليار جنيه تمويل ذاتي، وتتضمن تلك المخصصات التمويل اللازم للمشروع القومي "حياة كريمة".
- تحقيق المستحقات الدستورية للصحة والتعليم بشكل كبير من خلال تخصيص مبالغ تسمح بزيادة الاستثمار في تلك القطاعات بشكل مستدام.
- استهداف تحصيل الضريبة المستحقة على التجارة الالكترونية بشكل فعال وتحصيل فوائض من البنوك العامة بنحو ١٠ مليار جنيه.
- تحصيل حصيلة قدرها ٦ مليار جنيه من تفعيل برنامج الطروحات الحكومية.
- إستكمال تحمل أعباء وتكلفة خفض أسعار الكهرباء للصناعة ولمدة عام إضافي.
- ضمان عدم تحقيق البنك المركزي لخسائر تتحملها الخزانة العامة للدولة وتنعكس على بيانات الموازنة العامة ودين أجهزة الموازنة العامة.

الإيرادات العامة:

يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ زيادة سنوية لجملة الايرادات بنحو ١١,٢٪ مقارنة بتقديرات موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ لتصل إلى نحو ١،٥١٨ مليار جنيه (١٦,٧٪ من الناتج المحلى)، وذلك فى ضوء التطبيق الكامل للإجراءات الاصلاحية الضريبية وغير الضريبية والتي نفذت خلال الفترة السابقة وكذلك الإجراءات المستهدفة بمشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الموقر، والتي ستعمل على توسيع قاعدة الإيرادات بشكل فعال وعادل وزيادة درجة ربط القاعدة الضريبية بالنشاط الإقتصادي.

كما تعكس التقديرات أثر تنفيذ الإصلاحات الخاصة بميكنة وتحسين أداء الإدارة الضريبية وإنفاذ القوانين والقرارات الضريبية بشكل كامل وفعال، وعلى رأسها تعديلات قانون ضريبة القيمة المضافة لتحصيل الضريبة على التجارة الإلكترونية وفقًا لمعايير منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وأفضل الممارسات الدولية وكذلك تعديلات قانون الدخل وبالتعاون مع مجلسكم الموقر. كما نستهدف العمل على زيادة أعداد المسجلين المخاطبين بهذه القوانين، واستمرار التوسع فى حصر المجتمع الضريبي وتحسين الخدمات المقدمة للممولين، واستمرار تفعيل قانون الضرائب على المهن الحرة والتوسع فى تسجيل أصحاب المهن الحرة لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحصيل الضريبة المفروضة على الأرباح الرأسمالية، بالإضافة إلى استمرار تطوير وتحسين المعاملة الضريبية على عوائد الأوراق المالية الحكومية من أذون وسندات وكذلك العمل على تطوير منظومة تحصيل الضريبة على المرتبات والأجور وفقاً لأفضل الممارسات العالمية فى هذا الشأن.

كما يأتي على رأس الإصلاحات الضريبية المستهدفة تحسين التغطية الضريبية من خلال استمرار ميكنة منظومة ضرائب المرتبات والأجور، وربط قواعد بيانات مصلحة الضرائب بقواعد بيانات صناديق المعاشات، وتحسين ودعم أساليب إدارة المخاطر من خلال الاستخدام الأفضل والذكي للبيانات والموارد، فضلاً عن استمرار تحصيل الخزانة (المالك) لجزء من فوائض الأرباح المحققة من قبل البنوك العامة والهيئات الأقتصادية وشركات القطاع العام.

وبالرغم من أن كافة تلك الإصلاحات المستهدفة على جانب السياسة والإدارة الضريبية تعمل على وتستهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل مستحقات الخزانة العامة، إلا أن الحكومة أخذت في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وعالمياً حيث قامت باتخاذ العديد من الاجراءات المحددة والمؤقتة والتى تستهدف تقديم المساندة للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً بهدف تخفيف العبء الضريبي عليهم مثل أستهداف تعديل منظومة الضرائب على الاجور والمرتبات مع زيادة حد الاعفاء من الضريبة بنسبة ٢٥٪ من ٢٤ ألف جنيه إلى ٣٠ ألف جنيه للتخفيف عن المواطنين بالإضافة إلى تحمل الخزانة العامة للدولة لقيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة ٣ سنوات بقيمة ٣,٧٥ مليار جنيه فضلاً عن اقتراح تعديلات على مشروع قانون الضريبة على الدخل لتنشيط البورصة المصرية وتجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية والأحكام والإجراءات المقررة حتى ٣١ ديسمبر المقبل والعمل على إعفاء صناديق الاستثمار والأوعية المستثمرة في البورصة من الضريبة، وغيرها من الإجراءات على جانب الايرادات العامة سواء الضريبية أو الغير ضريبية التي من شأنها تخفيف آثار الأزمة الحالية على المواطنين والحفاظ على النشاط الإقتصادي المحلي.

الإنفاق العام:

فى ضوء المستهدفات والافتراضات الاقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم وأسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من الأذون والسندات المحلية والدولية، وكذلك أخذاً فى الإعتبار الأسعار العالمية لأهم السلع الأولية ولأسعار الفائدة وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الإيرادات العامة سواء الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك فى ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلى الإجمالي، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١،٣٨١ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الأقصى للإنفاق فى تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ١,٥٪ من الناتج المحلى ومن ثم خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلي.

مدفوعات الفوائد (نسبة الي المصروفات والايرادات)

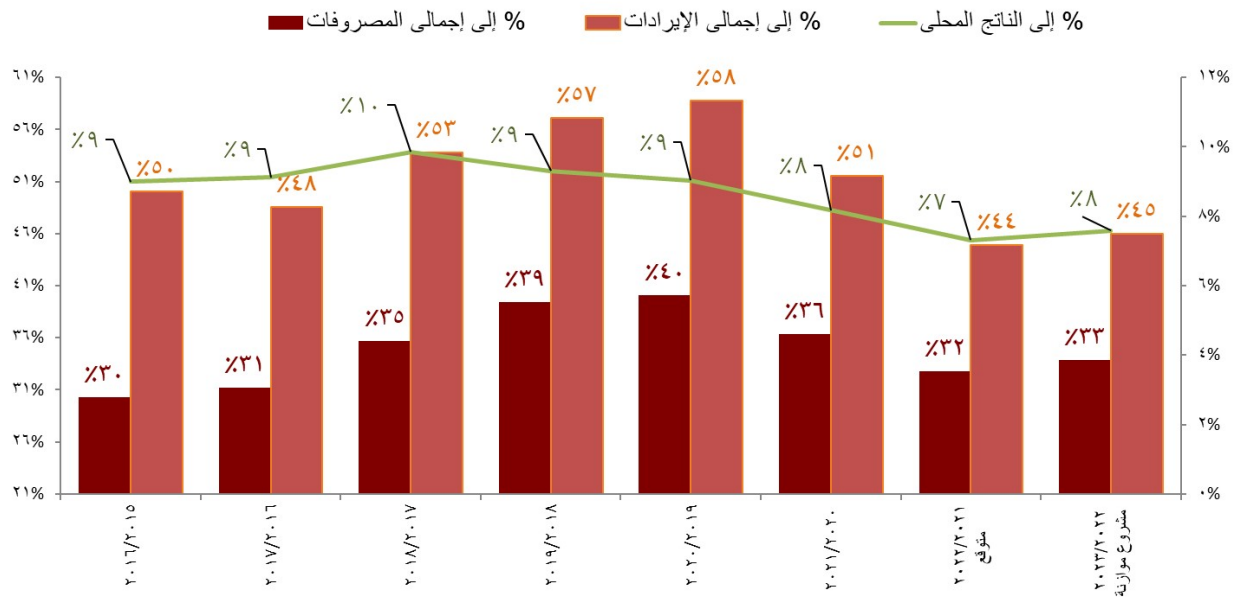

ثانياً: آفاق الاقتصاد العالمي لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

١. أداء الاقتصاد العالمي:

أظهر أخر تقرير لصـــندوق النقد الدولي في ينـاير ٢٠٢٢ أنـه من المتوقع نمو النشـــاط الاقتصـــادي العالمي بنحو ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنـة بمعدل نمو قدره ٥,٩٪ في عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو أكثر ليصـــل إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٣. وجاء هذا الإنخفاض بعد إنتشـــار المتحور الجديد لفيروس كورونا "أوميكرون" وبدأت الدول في فرض قيود إضـــافية على التنقل. إضـــافة إلى ذلك فمن المتوقع أن تنخفض توقعات النمو مع بدء خفض الدول المتقدمة للحزم التحفيزية وزيادة معدلات التضخم ورفع أسعار الفائدة. ومع اندلاع الحرب بين روســيا وأوكرانيا، من المتوقع أن يخفض صــندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي بعد أخذ العواقب الاقتصـادية للحرب في الاعتبار. ولكن لا يزال مدى التأثيرغير واضح حيث أنه سيعتمد على المدة الزمنية لاستمرار الحرب ومدى توسع نطاقها.

آفاق الاقتصاد العالمي

البيان	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الاقتصـاد العـالمي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢,٨	-٣,١	٥,٩	٤,٤	٣,٨
معدل التضخم (%)	٣,٥	٣,٢	٣,٥	٣,٢	٣,١
معدل نمو التجارة في السلع و الخدمات (%)	٠,٩	-٨,٥	٨,٤	٦,٥	٤,٩
الاقتصـادات المتقدمـة					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٦	-٤,٥	٥,٠	٣,٩	٢,٦
معدل التضخم (%)	١,٤	٠,٧	١,٦	١,٧	٢,١
الاتحـاد الأوربي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٧	-٦,٤	٥,٢	٣,٩	٢,٨
معدل التضخم (%)	١,٤	٠,٧	١,٦	١,٤	١,٦
الأسـواق الناشـئة و الاقتصـادات الناميـة					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٦	-٢,٠	٦,٥	٤,٨	٤,٧
معدل التضخم (%)	٥,١	٥,١	٤,٩	٤,٤	٤,٧
اسيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٣	-٠,٩	٧,٢	٥,٩	٥,٨
معدل التضخم (%)	٣,٣	٣,١	٢,٣	٢,٧	٢,٦
الشرق الأوسـط و آسـيا الوسـطى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٤	-٢,٨	٤,٢	٤,٨	٣,٦
معدل التضخم (%)	٧,٤	١٠,٢	١١,٢	٨,١	٦,٩
افريقيا والصـحراء الـكبرى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٢	-١,٧	٤,٠	٣,٧	٤,٠
معدل التضخم (%)	٨,٥	١٠,٨	٩,٨	٧,٨	٦,٩

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يناير ٢٠٢٢ ، صندوق النقد الدولي

٢. حركة التجارة الدولية:

في أخر إصـــدار لها في أكتوبر ٢٠٢١، توقعت منظمة التجارة العالمية أن حجم التجارة السلعية سوف يتعافى لينمو بمعدل ١٠,٨٪ عالمياً في عام ٢٠٢١ يليه ارتفاع بنسبة ٤,٧٪ في عام ٢٠٢٢ وذلك مقارنةً بإنكماش في حجم التجارة السـلعية بنسـبة ٧,٤٪ في ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يحدث هذا النمو مع حل مشكلة نقص العرض وعودة التجارة لمستويات ما قبل الوباء.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير ومدى الحرب بين روسيا وأوكرانيا على التجارة العالمية لا يزال غير واضح بصورة كاملة . فقد تؤدي الحرب في أوكرانيا وفرض العقوبات على روسيا إلى إعادة تشكيل سـلاسـل التوريد العالمية وحركة التجارة، وتعتبر أوكرانيا وروسـيا مصـدرين رئيسيين لعديد من السلع مثل المعادن والحبوب والطاقة. فعلى سبيل المثال تستورد أوروبا ما يقرب من ٤٠٪ من احتياجاتها للغاز الطبيعي و٢٥٪ من النفط من روسـيا. بينما تسـتورد مصـر ما يقرب من ٨٠٪ من واردات القمح من روسـيا وأوكرانيا هذا بخلاف ما تسـتوردة مصر من السلع الأخرى من تلك الدولتين مثل زيت الطعام والذرة ..... الخ.

٣. ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة:

شـهدت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً حاداً حتى قبل اندلاع حرب أوكرانيا وروسيا. فبينما كان الطلب على السلع في تزايد مع تعافي الاقتصادات، لم يتمكن المنتجون من مواكبة هذه الزيادة مما أدى إلى نقص في العرض بجميع أنحاء العالم مقارنة بحجم الطلب. وقد أدى ذلك الى ارتفاع معدلات التضـخم عالمياً حتى في الدول المتقدمة. فارتفع معدل التضـخم في الولايات المتحدة ليصـل إلى ٧,٩٪ في فبراير ٢٠٢٢ مقارنةً بمعدل ١,٧٪ فقط في فبراير ٢٠٢١. ويمثل ذلك أعلى مستوى للتضخم في الولايات المتحدة منذ ٤٠ عامًا. كما شـهدت منطقة اليورو معدل تضـخم بنسـبة ٥,٩٪ في فبراير ٢٠٢٢ مقارنة بمعدل ٠,٩٪ فقط في فبراير ٢٠٢١. ومع اندلاع حرب أوكرانيا وروسـيا من المتوقع أن ترتفع معدلات التضـخم أكثر خلال الشهور المقبلة.

وسط تداعيات جائحة كورونا وتباطؤ الاقتصاد العالمي الحاد في عام ٢٠٢٠، اتجهت العديد من الدول حول العالم إلى إتباع سـياسـات مالية توسـعية لدعم الشـركات والأشـخاص. كما إتبعت العديد من البنوك المركزية سياسات نقدية توسعية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة والتوسـع في شـراء الأصـول والسـندات لدعم السـيولة في أسـواق المال ولمحاولة تنشـيط الاقتصـاد. ومع ارتفاع معدلات التضـخم السـائدة تتجه العديد من البلدان إلى رفع أسـعار الفائدة تدريجياً. وبالفعل قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي رفع سـعر الفائدة بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية في ١٦ فبراير ٢٠٢٢، لتكون أول زيادة للفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ديسمبر ٢٠١٨ ثم رفع سعر الفائدة بمقدار ٠,٥٠ نقطة مئوية فى ٤ مايو ٢٠٢٢ ومن المتوقع حدوث المزيد من الزيادات في أسـعار الفائدة في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وأتبعت معظم البنوك المركزية فى العالم نفس الإتجاه ورفعت أسعار الفائدة تدريجياً.

٤. السلع الأساسية:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢٢ لتستقر عند مستويات تجاوزت ١٠٠ دولار وفقا لتقديرات وتوقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية.

وقد ارتفع سعر خام برنت من ٦٣,٥ دولار في مارس ٢٠٢١ إلي مستويات قياسية وغير مسبوقة منذ سنوات طويلة لتقترب من الـــ١٣٠ دولار فى فبراير ٢٠٢٢ قبل أن ينخفض سعر برميل برنت ليستقر عند حوالى ١٠٠ دولار بحلول أواخر مارس وأوائل إبريل ٢٠٢٢ ليرتفع مرة أخرى الى ١١٠ دولار للبرميل فى أول مايو٢٠٢٢ وذلك نتيجة زيادة الطلب وعودة الحياة إلى طبيعتها في الكثير من البلدان حول العالم وعودة الاستهلاك إلى مستويات ما قبل الجائحة، بسبب نجاح اللقاحات في الحد من خطورة الجائحة وارتفاع نسبة متلقي اللقاحات بالنسبة لعدد السكان في العديد من الدول وخصوصاً في الدول المتقدمة والتي تؤثر بشكل كبير على الطلب. بالإضافة إلى تأثير أزمة الطاقة في أوروبا نتيجة نقص إمدادات الغاز الطبيعي الروسية وأيضاً فى ضوء تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية مما دفع أسعاره إلى الإرتفاع لتصل إلى مستويات تاريخية وهو ما أدى لزيادة الطلب على البترول والفحم كمصدر بديل للطاقة وللتدفئة.

وفي ضوء ذلك، أصدر البنك الدولي تقريره الشهري فيما يخص تطور أسعار السلع الأساسية لشهر مارس ٢٠٢٢ أخذاً في الاعتبار تطور الأزمة الروسية الأوكرانية حيث قفز مؤشر أسعار الطاقة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة ٢٤,١٪ بين فبراير ومارس ٢٠٢٢.

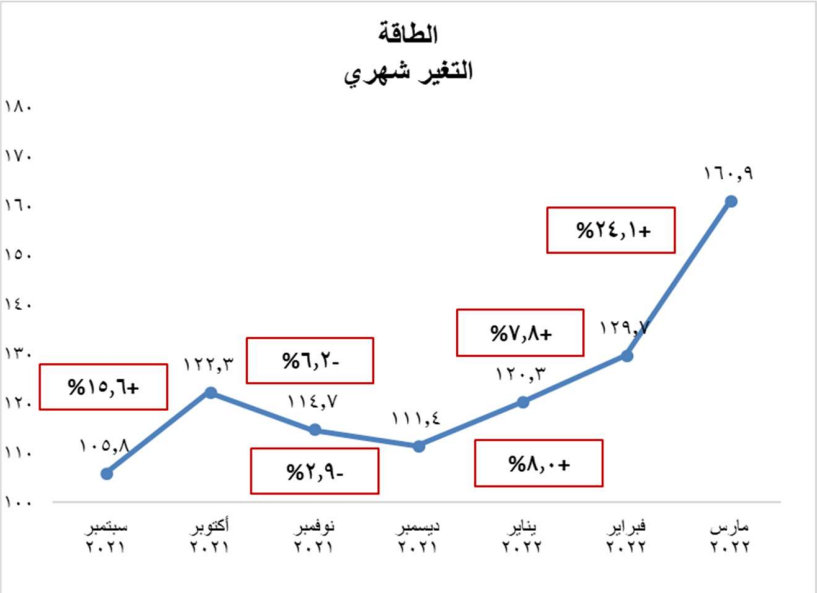

المصدر: التقرير الشهري لأسعار السلع الأساسية للبنك الدولي لشهر مارس ٢٠٢٢

أما فيما يتعلق بأسواق السلع الغذائية والحبوب وبالتحديد القمح فقد شهدت أسعارهم تصاعداً كبيراً نتيجة اشتداد الصراع بين روسيا وأوكرانيا وهو ما أثر على عرض السلع الغذائية، حيث تستحوذ الدولتان على حوالي ٣٠٪ من صادرات القمح عالمياً و ٢٠٪ من صادرات الذرة عالمياً بالإضافة إلى ٨٠٪ من صادرات زيت عباد الشمس عالمياً. كذلك ارتفعت أسعار الأسمدة عالمياً نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وبالتحديد سعر البترول والغاز الطبيعي وهو ما سوف يؤثر على إنتاجية الأراضي المزروعة بمحاصيل الحبوب بشكل عام والقمح والذرة بشكل خاص لاستخدام المزارعين للاسمدة بشكل أقل وبالتحديد في أوروبا وأوكرانيا مما قد يؤدى إلى تراجع الإنتاجية بالإضافة إلى التاثير السلبي لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى.

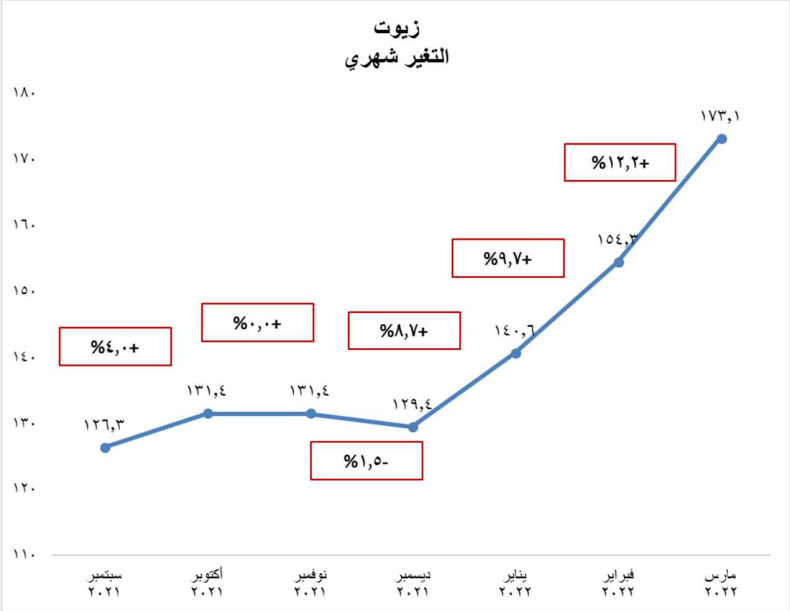

المصدر: التقرير الشهرى لأسعار السلع الأساسية للبنك الدولى لشهر مارس ٢٠٢٢

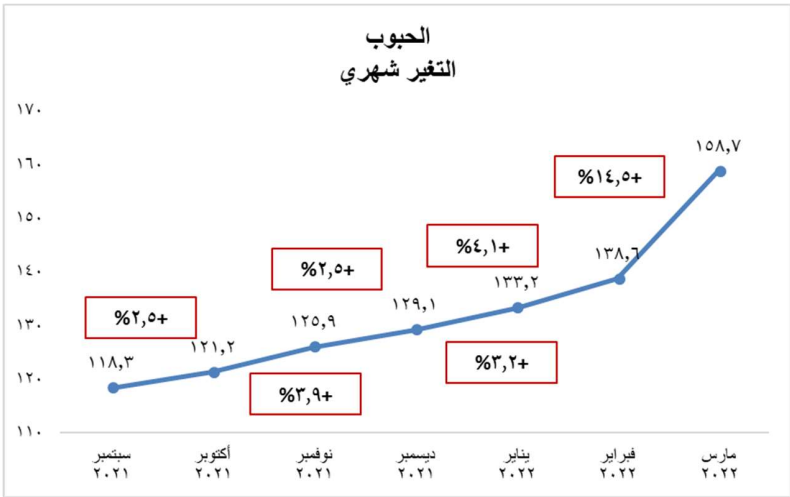

وقام البنك الدولي بعرض تطور أسعار أهم السلع الغذائية وهي الزيوت والحبوب حيث ارتفعت أسعار الزيوت بنسبة ١٢,٢٪ بين فبراير ومارس ٢٠٢٢ بينما ارتفعت أسعار الحبوب بنسبة ١٤,٥٪ خلال نفس الفترة بسبب تفاقم الأزمة الأوكرانية - الروسية والتقلبات السوقية التي يشهدها العالم كنتيجة مباشرة لهذه التطورات.

وأيضـاً من العناصـر المؤثرة والمسـاهمة فى ارتفاع الأسـعار عالمياً هو انخفاض نسـبة المخزون للطلب في الدول المصـدرة للقمح لأقل المسـتويات خلال آخر ٢٠ عام، حيث يبلغ حوالي ١٣٪ في الوقت الحالي وهو ما قد يتسـبب في المزيد من الضـغوط السـعرية التضخمية لسعر طن القمح العالمي.

وتوافقاً مع ما تم عرضه من البنك الدولي في تقريره الشهري لأسعار السلع الغذائية، قامت منظمة الغذاء والزراعة العالمية (منظمة الفاو) بعرض أحدث تقرير لها على تطور مؤشـر أسـعار السـلع الغذائية العام الذي ارتفع خلال شـهر مارس ٢٠٢٢ بنسـبة ١٢,٧٪ مقارنة بشـهر فبراير في ضـوء التقلبات التي تشـهدها الأسـواق العالمية نتيجة أزمة روسـيا وأوكرانيا وتأثيرها القوي على أسـعار السـلع الأساسية في العالم.

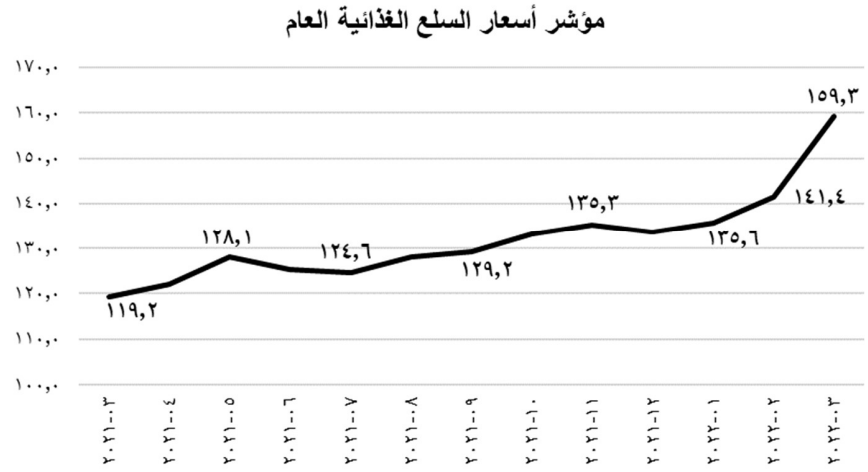

بينما شهد مؤشر أسعار الحبوب زيادة ملحوظة خلال شهر مارس ٢٠٢٢ بنسبة ١٧,١٪ مقارنة بشهر فبراير متأثراً بالتداعيات السلبية لأزمة أوكرانيا وروسيا على تصدير الحبوب وبالأخص القمح من منطقة البحر الأسـود مما سـبب تقلبات في المعروض من الحبوب للأسواق العالمية وبالأخص جمهورية مصر العربية التي تعتبر من أكبر المستوردين عالمياً للقمح وبنسبة كبيرة من أوكرانيا وروسيا. وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة في ضـوء افتراض متوسط لسعر شراء طن القمح على أسـاس ٣٣٠ دولار للطن.

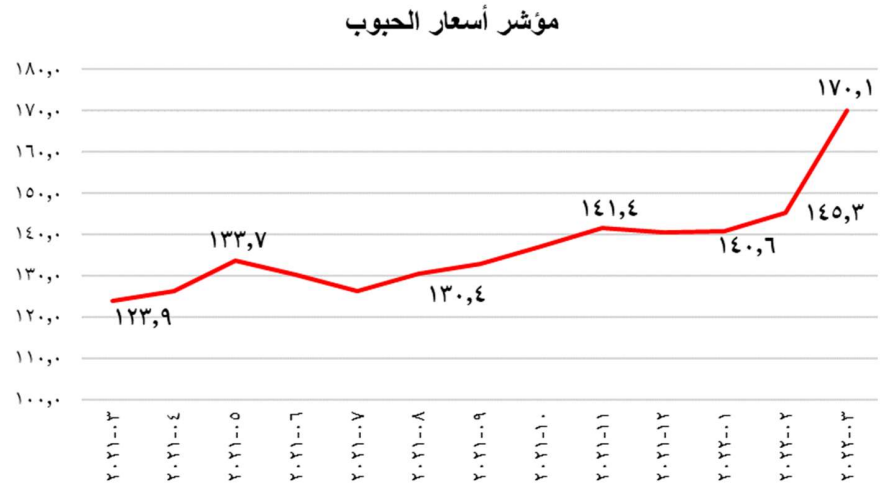

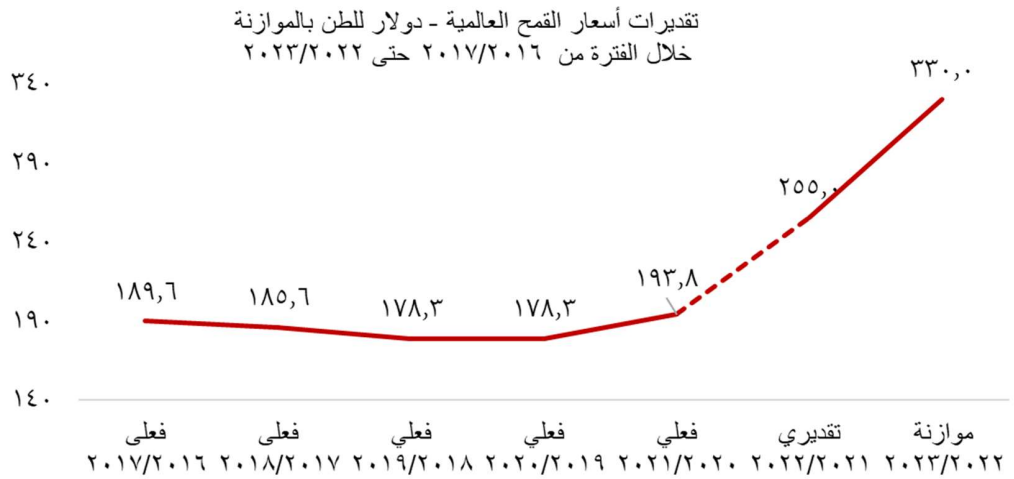

ومن ناحية أخرى شهد مؤشر أسعار الزيوت الزيادة الأكبر خلال شهر مارس ٢٠٢٢ حيث ارتفع المؤشر بنسبة ٢٣,٢٪ مقارنة بشهر فبراير ٢٠٢٢ وذلك في ضوء النقص الحاد الذي تشهده الأسواق من الزيوت (وبالأخص زيت عباد الشمس) متأثراً بأزمة روسيا وأوكرانيا والتقلبات التي تبعتها في المنطقة والتي تعتبر من أكبر المناطق تصديراً للزيوت.

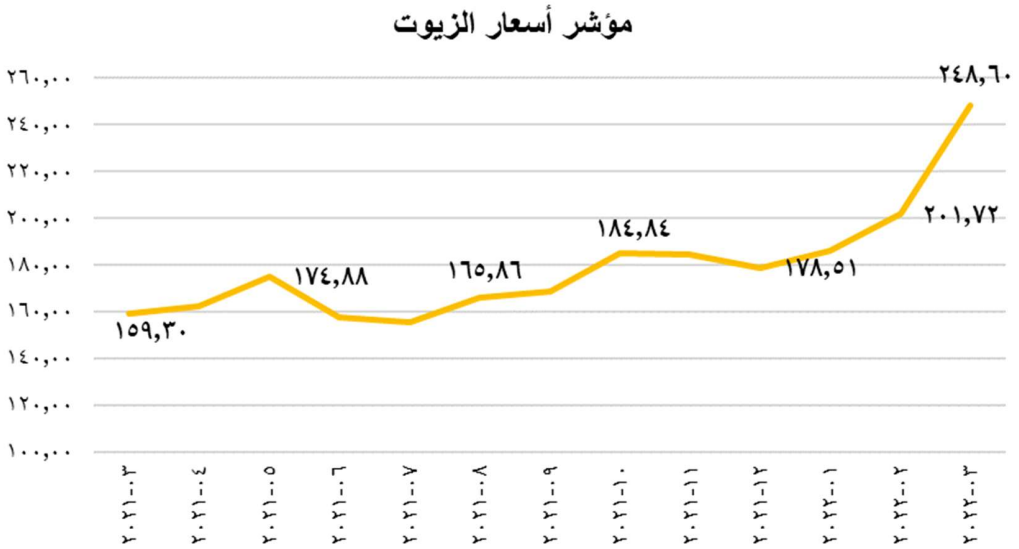

وأخيراً فهناك أيضاً بعض المخاطر المتعلقة بالمناخ والتي قد تؤثر على الإنتاج الجديد للقمح خلال العام المالي القادم والتي قد تؤدي إلى مزيد من التذبذب فى أسعار القمح في الأسواق العالمية.

٥. المخاطر الاقتصادية وسط حالة من عدم اليقين العالمية

لا تزال آفاق الاقتصاد العالمى محاطة بقدر كبير من عدم اليقين فى وقت لا يزال الاقتصاد العالمي لم يتعاف بالكامل من آثار جائحة كورونا، وقد أدى الصراع بين روسيا وأوكرانيا إلى مزيد من الاضطرابات بالأسواق العالمية.

وقد كان التضخم العالمي في ارتفاع حتى قبل الحرب، حيث ساهمت جائحة كورونا فى حدوث اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية وأسواق المال، مما أدى إلى ارتفاع أسعار معظم السلع الأساسية مثل البترول والمواد الغذائية. ومع اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا تفاقمت تلك المشكلة. فكلا البلدين من الموردين الرئيسيين في العالم للسلع الغذائية والطاقة والمعادن والأسمدة وتعتبر أوكرانيا بشكل خاص مصدراً رئيسياً للسلع الغذائية حيث أنها مسئولة عن ٤٠٪ من صادرات زيت عباد الشمس وحوالي ١٥٪ من صادرات الذرة العالمية. ويوردان روسيا وأوكرانيا معاً حوالي ربع صادرات القمح والشعير العالمية. بالإضافة إلى ذلك تورد روسيا ربع صادرات الغاز الطبيعي العالمية و١٨٪ من صادرات الفحم و١١٪ من صادرات النفط الخام. وفيما يتعلق بالمعادن والمنتجات الصناعية، توفر روسيا أكثر من ٢٠٪ من الصادرات العالمية من البلاديوم والنيكل و١٠٪ من صادرات الألومنيوم و١٥٪ من صادرات الأسمدة.

وقد أوضحت كريستالينا جورجيفا المدير العام لصندوق النقد الدولي أنه سيكون للصراع بين روسيا وأوكرانيا تداعيات كبيرة على باقي اقتصادات العالم من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

أ - إرتفاع أسعار السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج.

ب - خفض الدخل الحقيقي بسبب التضخم.

ج - تشديد الظروف المالية وانخفاض ثقة المستثمرين.

أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي

١. يبدأ الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٢ وهو في وضع أضعف مما ورد في التوقعات السابقة. فمع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد-١٩، عادت البلدان إلى فرض قيود على الحركة. وأدى تصاعد أسعار الطاقة والانقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة، ولا سيما في الولايات المتحدة وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وباتت آفاق النمو محدودة أيضا في الصين من جراء الانكماش الجاري في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات.

٢. ومن المخاطر البارزة هذا العام الصراع فى أوكرانيا والتى تمثل خطراً كبيراً بل أنها ضربة قوية للاقتصاد العالمى تؤدى إلى تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم، ونظراً لأن روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية.

٣. وقد صرح صندوق النقد الدولى فيما يتعلق بالصراع فى أوكرانيا أن الصورة قد لاتتضح بشكل كامل لبعض الآثار لسنوات طويلة، إلا أن هناك بالفعل علامات واضحة على أن الصراع وما أفضى إليه من قفزة فى تكاليف السلع الأولية الضرورية ستزيد من المصاعب التى يواجهها صناع السياسة فى بعض البلدان لتحقيق التوازن بين إحتواء التضخم ودعم التعافى الإقتصادى من الجائحة.

٤. تشكل التغيرات المناخية التى يواجهها العالم تحدياً مهماً في العصر الراهن لما تسببه من خسائر فادحة حيث أن الانعكاسات الاقتصادية والمالية لهذه الآثار المناخية تشكل تهديداً كبيراً للنمو والرخاء في المنطقة.

٥. وقد أفاد الصندوق بأنه يجب إعطاء أولوية للتدابير عالية القيمة "التي لا يُندم عليها" في إدارة المخاطر والتي تبررها كل سيناريوهات المناخ المستقبلية المعقولة – مع بناء القدرة على التكيف مع التغير المستقبلي. ففي مصر، على سبيل المثال - تُوَجَّه استثمارات لطرق الري الحديثة والتعليم والرعاية الصحية - وفي الإمارات العربية المتحدة - ينصب التركيز على الطاقة النظيفة والإنشاءات المستدامة والحفاظ على المياه - وفي البلدان شديدة التعرض للمخاطر، من الضروري الاستثمار في التأهب للكوارث والقدرة على التكيف معها، إلى جانب تقوية المؤسسات، وتعزيز الصلابة الإجتماعية. وقد قامت طاجيكستان وأوزبكستان، على سبيل المثال، بتطوير أنظمة الإنذار المبكر بالأحداث المناخية المتطرفة والكوارث العابرة للحدود.

ثالثاً: آفاق الاقتصاد المحلى المصاحب لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

من المتوقع أن يحقق معدل النمو الإقتصادي بمصر ٥,٧٪ لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بعد تحقيق معدل نمو إيجابى أيضاً قدره ٣,٣٪ في العام السابق. هذا وقد كانت نسبة النمو الفعلي للنصف الأول من العام ٩٪. وتعكس افتراضات أداء الإقتصاد المصري خلال العام المالي القادم ٢٠٢٢/٢٠٢٣ معدلات نمو اقتصادي تسجل ٥,٥٪ (وهو ما تم أخذه في عين الاعتبار عند إعداد مشروع الموازنة). ويأتي ذلك في ضوء الأزمة الحالية بين أوكرانيا وروسيا وفي ضوء التعافي التدريجي للاقتصاد المصري من تداعيات جائحة كورونا التي أعاقت الحركة الاقتصادية ومعدلات النمو عالمياً ومحلياً.

وقد صاحب التزايد المستمر فى معدلات النمو الحقيقى للإقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية في وجود تناقص مستمر فى معدلات البطالة مما يعنى أن النمو المحقق ساهم فى خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين فى العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الإقتصادى، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الإجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والاستدامة.

١. جهود الحكومة لدفع ومساندة النشاط الاقتصادي:

ومع التحول الطارئ نتيجة الأزمة التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا والتي ترتب عليها ضغوطات تضخمية هائلة وتبعيات اقتصادية كبيرة على الإقتصاد العالمي وبالأخص الإقتصادات الناشئة استهدفت الحكومة مساندة كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تعافي ونمو اقتصادي قوي ومستدام في ظل الجائحة وللتعامل مع تداعيات الأزمة بين روسيا وأوكرانيا. أعلنت وخصصت الحكومة حزمة إجتماعية بقيمة ١٣٠ مليار جنيه للتعامل مع الاوضاع الحالية متمثلة فى الآتى:

- زيادة المعاشات اعتباراً من إبريل ٢٠٢٢ بنسبة ١٣٪ وبحد أدنى ١٢٠ جنيها (تكلفة سنوية قدرها ٣٨ مليار جنيه)؛
- زيادة حد الإعفاء الضريبى ٢٥٪ من ٢٤ ألف جنية إلى ٣٠ ألف جنيه؛
- زيادة العلاوة الدورية للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بدءاً من إبريل ٢٠٢٢ بنسبة ٨٪ من الأجر الوظيفى بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهريا. وكذلك منح العاملين الغير مخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة خاصة بدءاً من إبريل ٢٠٢٢ بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسى بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهرياً (تكلفة سنوية قدرها ٨ مليار جنيه)، كما تم زيادة الحافز الإضافى بفئات مالية شهرية مقطوعة ومتدرجة وفق الدرجات المالية لكل من المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية والصرف بدءاً من إبريل ٢٠٢٢ بتكلفة سنوية قدرها نحو ١٨ مليار جنيه؛

- **تخصيص نحو ٢,٧ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامجى "تكافل وكرامة".**
- **تحديد الدولار الجمركى بـ ١٦ جنيها للسلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج حتى نهاية إبريل؛**
- **استهداف تحمل الموزانة أعباء الضريبة العقارية عن قطاعات الصناعة لمدة ٣ سنوات بتكلفة قيمتها ٣,٧٥ مليار جنيه؛**

بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى لتجنب حدوث أي اختلالات في الإقتصاد المصري وضمان استدامة الأوضاع المالية.

وتستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الصناعة والتصدير، وتكون قادرة على استيعاب العمالة المتضررة من توقف أنشطتهم نتيجة الإجراءات الصحية المتبعة. كما ستستمر الحكومة في صياغة خطط وبروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها جهود سداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد أعباء الصادرات والذي قامت به الحكومة مما سمح بضخ أكثر من ٢٠ مليار جنيه للمصدرين بشكل إضافى لتحفيز القطاع الخاص على التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج. وتبرهن الإصلاحات الهيكلية والإدارية الجارية والمستقبلية على توجه الحكومة نحو إستهداف مسار للنمو مرتفع ومرن ومستدام بإذن الله، وكذلك سيكون مسار نمو أكثر حفاظاً على البيئة، وشاملاً لجميع فئات المجتمع قائماً ومدفوعاً بالأساس بالقطاع الخاص وأنشطته المتنوعة. وفيما يلي توضيح لجهود وخطط الحكومة المصرية لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى ودعم النمو الإقتصادى والتحول إلى الإقتصاد الأخضر.

التحول للاقتصاد الأخضر

تستعد الحكومة المصرية لاستضافة مؤتمر الدورة الـ ٢٧ لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، المقرر انعقادها بشرم الشيخ في نوفمبر المقبل، تحت شعار «معًا من أجل التنفيذ»؛ باعتبارها فرصة محورية للعالم أجمع للعمل معًا لتسريع وتيرة خطة العمل المناخية وفقًا لمبادئ بروتوكول «كيوتو» واتفاقية «باريس»؛ جنبًا إلى جنب مع دعم جهود الدول الأفريقية للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية. وقد تم تخصيص أكثر من ٣,٠ مليار جنيه للمؤتمر.

وفي هذا الصدد ووفقا للتكليفًات الرئاسية بالتوسع في التمويل الأخضر والمستدام خلال السنوات المقبلة، على نحو يُسهم فى تحقيق المستهدفات التنموية بمشروعات صديقة للبيئة، ولذا فقد حرصت وزارة المالية على تنويع مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية، ما بين سندات دولارية وخضراء و«يورو بوند»، والتوجه نحو إصدار صكوك سيادية؛ بما يُسهم في خفض تكاليف تمويل التنمية الشاملة والمستدامة، ومن ثم استدامة مؤشرات المالية العامة، للحفاظ على ما تحقق من مكتسبات اقتصادية ، فقد نجحنا في إصدار أول طرح للسندات الخضراء السيادية الحكومية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة ٧٥٠ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٢٠ لأجل خمس سنوات بسعر عائد ٥,٢٥٠٪، بما يضع مصر على خريطة التمويل المستدام للإقتصاد الأخضر، وفي نوفمبر ٢٠٢١ حصلنا على أول تمويل أخضر بمبلغ ١,٥ مليار دولار وبتكلفة ٣,٨٪ من مجموعة من البنوك التجارية الدولية والإقليمية، ويخضع هذا التمويل الأخضر لإطار مصادر التمويل الأخضر السيادي لمصر وعائداتها الموجهة لتمويل المشاريع الوطنية الخضراء، وقد تم توجيه العائد من هذا الإصدار لتنفيذ ١٥ مشروعًا قوميًا بالعديد من المحافظات فى مختلف المجالات، وتشمل: «مشروعات المياه والصرف الصحى بشمال وجنوب الصعيد، ومحطة الضبعة لتحلية المياه بمطروح، ومحطة معالجة المياه بقرية عرب المدابغ بأسيوط، ومحطة معالجة المياه فى المحاميد بأسوان، ومشاريع الطاقة المتجددة والنقل النظيف ومنها مشروع «المونوريل»، الذى سيخدم محافظات القاهرة الكبرى؛ على نحو يُسهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن جانبها تستهدف الحكومة استمرار زيادة قيمة الإستثمارات الممولة من جانب الخزانة العامة خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتصل لنحو ٣٧٦,٤ مليار جنيه مقابل تقديرات متوقعة تبلغ نحو ٣٤٣,٤ مليار جنيه بنهاية العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١. كما تستهدف استقرار دين أجهزة الموازنة ليصل إلى ٨٤٪ من الناتج المحلى خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بتقديرات أولية لمديونية أجهزة الموازنة تشير إلى نسبة مديونية بقيمة ٨٥٪ من الناتج المحلى في يونيو ٢٠٢٢، وبما يساهم في استمرار السيطرة على معدلات المديونية خلال الفترة الحرجة المرتبطة بالأزمة بين أوكرانيا وروسيا وهو أمر هام ومتطلب أساسى ورئيسى للحفاظ على استمرار التقييم الإيجابى للمؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية بالإضافة إلى المساهمة في إيجاد مساحة مالية إضافية لتمويل الإحتياجات التنموية المتزايدة للدولة. وتعمل الحكومة على إطالة عمر الدين ليصل الى ٣,٦ عام مع نهاية يونيو ٢٠٢٣ بدلاً من نحو ٣,٥ عام متوقع في نهاية يونيو ٢٠٢٢ ونحو ١,٣ عام في يونيو ٢٠١٣.

٢. معدلات التضخم والبطالة:

وعلى صعيد آخر، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس تراكمية ليعود إلى نفس الأسعار في مارس ٢٠٢٠ وهي ٩,٧٥٪. ومع توتر الأوضاع نتيجةً للأزمة الراهنة بين أوكرانيا وروسيا والارتفاع العام في أسعار السلع العالمية، فقد ارتفع معدل التضخم السنوي منذ بداية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ليصل إلى ١٠,٥٪ في مارس ٢٠٢٢.

وفي أعقاب جائحة كورونا والتباطؤ الاقتصادي، فقد ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى ٩,٦٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (من ٧,٩٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨)، قبل أن تعاود الإنخفاض مرة أخرى إلى ٧,٤٪ في ديسمبر ٢٠٢١ بسبب الجهود الحكومية المبذولة لإحتواء التداعيات السلبية للجائحة وبسبب التوسع القائم في المشروعات القومية الكبرى ودخول ما يقرب من ١,٢ مليون عامل جديد في القوى العاملة في الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتوظيف حوالي ١,١ مليون موظف وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

إجراءات ومبادرات تعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية

- تنفيذ المشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة" بتكلفة إجمالية تتجاوز ٧٠٠ مليار جنيه على ثلاث سنوات، لتطوير القرى المصرية في الريف وتنميتها من خلال مشروعات في شتى المجالات، وبصفة خاصة التعليم والصحة والبنية التحتية والتشغيل بهدف تحسين مستوي المعيشة والإستثمار في البشر، وتستهدف مبادرة "حياة كريمة" ٤٥٨٤ قرية تقع في ١٧٥ مركز و٢٠ محافظة ويبلغ إجمالي المستفيدين ٥٨ مليون مستفيد خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣؛ وقد أدرجت الأمم المتحدة مبادرة حياة كريمة ضمن أفضل الممارسات الدولية للعديد من الأسباب: المبادرة لديها مستهدفات ّ كمية واضحة، قابلة للقياس وتتبع مستوى الإنجاز، قابلة للتحقق لدخولها حيز التنفيذ، توافر الموارد التي تضمن تنفيذها، لها نطاق زمني محدد، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة التى حددتها الأمم المتحدة.
- تعزيز كفاءة الخدمات ذات العلاقة بالتنمية البشرية، وتحسين مؤشرات الحوكمة باستكمال الإصلاحات في المجالات المختلفة، خاصة في مجالات الإصلاح الإداري والمؤسسي ومكافحة الفساد.
- زيادة الإستثمار في رأس المال البشرى وتأهيل الشباب بالشكل الذي يساعده على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.
- توفير وتحسين العديد من الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين مع التأكيد على استفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف.
- إتاحة فرصة لتدريب وتمكين المواطنين، خاصة الشباب لزيادة فرص إيجاد مصادر لتحسين الدخول، على سبيل المثال من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومنحها الحوافز الممكنة في سبيل تحقيق ذلك.
- تمكين الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الإستثمار والتوظف وتحقيق الأمان والإستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير السليم للسلع والخدمات.
- زيادة عدد الأسر المنضمه لبرنامج تكافل وكرامة بمقدار ٤٥٠ ألف أسرة جديدة والتوسع فى السكن الإجتماعى وزيادة المعاشات والمرتبات ورفع حد الأعفاء الضريبى وضم محافظات جديدة لبرنامج التأمين الصحى الشامل.

٣. الإصلاح المؤسسي وتطوير الجهاز الإداري للدولة

- **برنامج التطوير المؤسسي: من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشرى وإعداد قيادات المستوى الثاني عن طريق إعداد برامج تدريبية متميزة تستخدم أحدث الأساليب في مجال إدارة الموارد البشرية.**

- **برنامج تطوير الخدمات الحكومية: ويأتي ذلك عن طريق استهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين والتوسع في استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التي تقدم للمواطنين إلكترونياً.**

- **تعزيز الشفافية والحوكمة في الجهاز الإداري للدولة: وذلك عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.**

- **الاستغلال الأمثل للموارد وهو ما يتطلب العمل على التطوير الدائم والمستمر لمنظومة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومواكبة التحول الرقمي والممارسات الدولية في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة العامة للدولة.**

- **التركيز أكثر على التصنيف الوظيفي/ القطاعي في إعداد ومتابعة الموازنة لضبط ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة.**

- **تم الانتهاء والعمل بقانون المالية العامة الموحد لتحديث أسس ومفاهيم المحاسبة والمساءلة، ولضمان التخطيط المالي الجيد.**

- **ترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة العامة للدولة على أساس المبادرات وموازنة «البرامج والأداء» لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.**

٤. الموقف الخارجي لجمهورية مصر العربية:

والجدير بالذكر أن مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاثة قد قاموا بالإبقاء على تصنيف مصر الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة حيث ألقوا الضوء على مدى فعالية سياسات الحكومة المتبعة من أجل الحد من انتشار جائحة كورونا والتعامل الجدي والنشط مع تداعياتها الاقتصادية للحد من الآثار السلبية على المواطن المصري والاقتصاد القومي وتصدرت مصر قوائم التصنيف حيث أن مصر هي الدولة الوحيدة في إفريقيا والشرق الأوسط التي حصلت على تأكيد التصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة مقارنة بمراجعات سلبية لـ ٢٤٪ من الدول الإفريقية و ١٠٪ من دول الشرق الأوسط وفي ضوء ذلك، إليكم بعض ما جاء في تقارير مؤسسات التصنيف الائتماني:

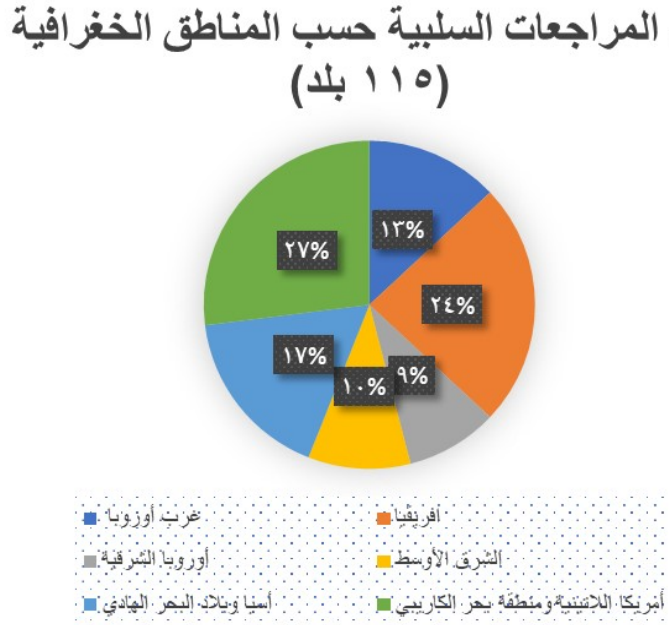

- **الابقاء على درجة التصنيف +B مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة فيتش (Fitch) في مارس ٢٠٢١ وابريل ٢٠٢٢:** «تعكس تأكيد المؤسسات الدولية مرة أخرى على ثقتها فى ثبات وصلابة الإقتصاد المصري في ظل أزمة "كورونا" وتعامل الحكومة المصرية بسرعة وكفاءة مع الأزمة الصحية العالمية مما ساعد على تحقيق نمو اقتصادي لمصر بالرغم من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، مدعوم باجراءات استباقية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي».
- **الابقاء على درجة التصنيف B2 مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة موديز (Moody's) في يوليو ٢٠٢١ للمرة الثالثة على التوالي:** «يعكس استمرار ثقة مؤسسات التصنيف الائتماني فى مرونة وصلابة الاقتصاد المصري وقدرته على التعامل الإيجابي مع أزمة «كورونا» على عكس الاقتصادات النظيرة والناشئة وتجاوز كافة الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عنها، وذلك بسبب قوة ومرونة إطار مقاومة الصدمات الذي ظهر خلال الوباء نتيجة لاستمرار الحكومة في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والمالي والهيكلي».

- **<u>الابقاء على درجة التصنيف B مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة ستاندرد أند بورز (S&P) فى مايو ٢٠٢١ وابريل ٢٠٢٢ للمرة الثالثة والرابعة على التوالى منذ بداية الجائحة:</u> «يعكس توازن السياسات الاقتصادية والمالية التى تنتهجها الحكومة ووزارة المالية خلال السنوات الماضية وخلال فترة التعامل مع الجائحة مما أسهم فى أن يكون الاقتصاد المصري واحد من الإقتصادات المحدودة جدًا على مستوى العالم التى تحقق نموًا وتحسنًا فى معدلات البطالة خلال عام ٢٠٢٠».**

ويعكس ذلك تأكيد من المؤسسات الدولية والمستثمرين على جدية الحكومة في تنفيذ سياسات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي المصري. وعلى الرغم من انكماش الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي ٤٠٪ عالمياً، فقد ظلت مصر أكبر متلقٍى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠.

وقد تحسن العجز التجاري لمصر بنسبة ٩٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠. ومع ارتفاع معدلات التجارة العالمية، فمن المفترض أن يسجل عجز الحساب الجاري تحسناً بحلول السنة المالية المقبلة.

في عام ٢٠٢٠، كانت مصر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت معدل نمو إيجابي أعلى من ٢٪ واستطاعت أن تحقق فائض أولي وحافظت على المسار النزولي لمعدل الدين الحكومي ومن المتوقع أن تستمر مصر في تحقيق زيادة معدل نمو ليصل إلى ٥,٧٪ في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

رابعاً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط بالإضافة إلى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين جودة وكفاءة واتاحة الخدمات الاساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفى هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين أجهزة الموازنة العامة الهدف الرئيسي للسياسة المالية على المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالي ٧٥٪ من الناتج المحلى مع نهاية العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٢,٨٪ من الناتج فى نهاية عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ومتوقع أن يصل إلى ٨٥٪ في يونيو ٢٠٢٢ ولضمان تحقيق ذلك تستهدف السياسة المالية معاودة تحقيق فائض أولى سنوي قدره ١,٥٪ خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بفائض أولى بلغ ٠,١٪ من الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ وفائض أولى قدره ١,٨٪ خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ وفائض أولي متوقع قدره ١,٢٪ من الناتج المحلي خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢.

وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع وتنمية قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار إصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الاقتصادي أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الإيرادات العامة.

التقديرات المالية المحدثة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

وقد أكدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وتيرة الإصلاح الإقتصادي والاستمرار فى تنفيذ الإجراءات المالية والإجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة وبأقل قدر من الإنحراف. ولكن في ضوء التعامل المرن والمتوازن للسياسة المالية فنستهدف تحقيق فائض أولى مستدام يبلغ نحو ١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وخفض عجز الموازنة إلى ٦,٢٪ من الناتج المحلى والعمل على الحفاظ على استدامة معدل دين أجهزة الموازنة العامة.

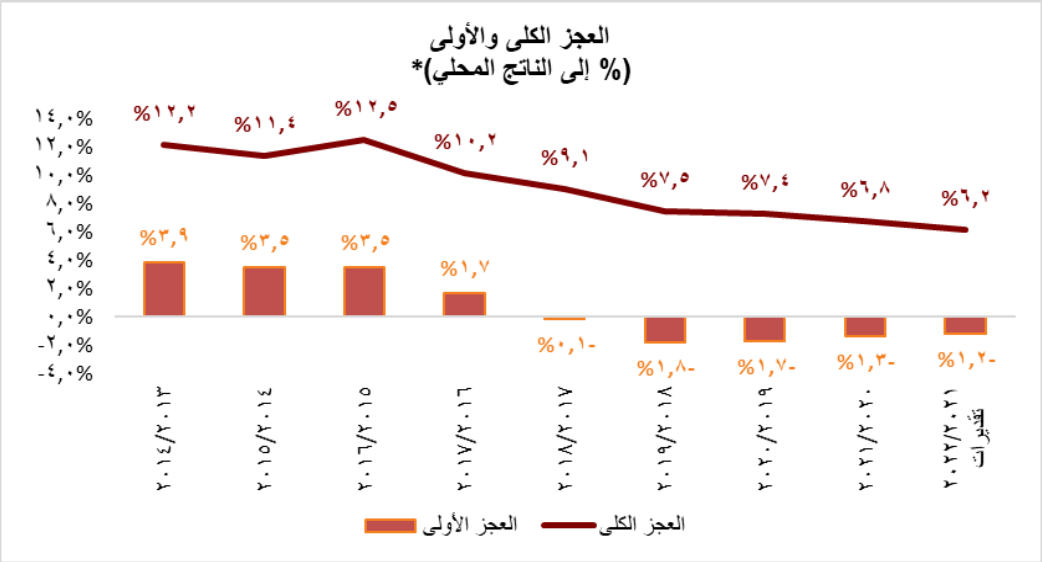

* تم تحديث أرقام الناتج المحلي الإجمالي من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

كما تستهدف الحكومة زيادة الايرادات الضريبية لتصل إلى نحو ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتنويع مصادر الايرادات. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠٢٢ القدرة على تحقيق المستهدفات حيث ارتفعت معدلات نمو الإيرادات الضريبية خلال الشهورالتسع الأولى من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ١٢,٨٪ لتحقق ٦٠٧,٦ مليار جنيه مقابل نحو ٥٣٨,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وتؤكد تلك النتائج نجاح جهود وزارة المالية فى تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال التوسع في مجالات الميكنة وضبط وحصر المجتمع الضريبى وكذلك العمل على تحسين منظومة التطبيق الفعلي لقانون الضريبة العقارية، وتطوير أداء مصلحة الضرائب والجمارك.

كما يستهدف برنامج الاصلاح المالي الاستمرار تدريجياً فى خفض معدلات نمو الإنفاق العام ليبلغ نحو ١٣,٧٪ في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ كنتيجة لاستمرار جهود إصلاح هيكل الإنفاق والحد من زيادة أعباء فاتورة خدمة الدين. كما نتوقع أن يشهد العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ استمرار النمو الجيد لفاتورة الأجور لتصل نسبتها إلى ٤,٥٪ من الناتج المحلى.

كما أنه من المتوقع أن ترتفع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ١٨,٣٪ عن النتائج الفعلية للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى نحو ٩٨,٢ مليار جنيه وكذلك مخصصات الدعم النقدي (دعم بطاقات التموين + معاش الضمان + تكافل وكرامة) فى ضوء زيادة قيمة الدعم النقدي لأصحاب البطاقات التموينية بنحو ١٣٨٪ مقارنة بما كان سائداً فى بداية العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧. كما أنه من المتوقع أن تشهد الاستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل إلى نحو ٣٤٣,٤ مليار جنيه. كما أنه من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ١٦,٦٪ عن النتائج الفعلية للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين وزيادة الانفاق على الخدمات الاساسية وتطوير البنية التحتية فى جميع المحافظات.

تطور حصيلة أهم بنود الايرادات العامة

(مليون جنيه)

	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١ تقديري
إجمالي الايرادات العامة	٦٥٩،١٨٤	٨٢١،١٣٤	٩٤١،٩١٠	٩٧٥،٤٢٩	١،١٠٨،٩١٨	١،٣٠٤،١٨٦
معدل النمو ٪	٣٤,١%	٢٤,٦%	١٤,٧%	٣,٦%	١٣,٧%	١٧,٦%
الإيرادات الضريبية	٤٦٢،٠٠٧	٦٢٩،٣٠٢	٧٣٦،١٢١	٧٣٩،٦٣٣	٨٣٤،٢٨٦	٩٤٦،٣٧٥
معدل النمو ٪	٣١,١%	٣٦,٢%	١٧,٠%	٠,٥%	١٢,٨%	١٣,٤%
المنح	١٧،٦٨٣	٣،١٩٤	٢،٦٠٩	٥،٢٦٣	٢،٩٥٥	٣،٧٩٨
معدل النمو ٪	٣٩٩,١%	-٨١,٩%	-١٨,٣%	١٠١,٧%	-٤٣,٩%	٢٨,٥%
الإيرادات الأخرى	١٧٩،٤٩٤	١٨٨،٦٣٩	٢٠٣،١٨١	٢٣٠،٥٣٣	٢٧١،٦٧٨	٣٥٤،٠١٣
معدل النمو ٪	٣٢,٣%	٥,١%	٧,٧%	١٣,٥%	١٧,٨%	٣٠,٣%

تطور حصيلة أهم بنود المصروفات العامة

(مليون جنيه)

	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١ تقديري
إجمالي المصروفات العامة	١،٠٣١،٩٤١	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٧٩٤،٨٧٧
معدل النمو (%)	٢٦,٢%	٢٠,٦%	١٠,١%	٤,٧%	١٠,٠%	١٣,٧%
أجور وتعويضات العاملين	٢٢٥،٥١٢,٦	٢٤٠،٠٥٣,٩	٢٦٦،٠٩١,١	٢٨٨،٧٧٣,١	٣١٨،٨٠٦,٣	٣٥٧،٠٥٠,٠
معدل النمو ٪	٥,٥%	٦,٤%	١٠,٨%	٨,٥%	١٠,٤%	١٢,٠%
شراء السلع والخدمات	٤٢،٤٥٠,١	٥٣،٠٨٨,٤	٦٢،٣٦٥,٤	٦٩،٨٧١,١	٨١،٤٦١,٩	٩٤،٩٥٣,٤
معدل النمو ٪	١٩,٠%	٢٥,١%	١٧,٥%	١٢,٠%	١٦,٦%	١٦,٦%
مدفوعات الفوائد	٣١٦،٦٠٢	٤٣٧،٤٤٨	٥٣٣،٠٤٥	٥٦٨،٤٢١	٥٦٥،٤٩٧	٥٧٩،٥٨٢
معدل النمو ٪	٢٩,٩%	٣٨,٢%	٢١,٩%	٦,٦%	-٠,٥%	٢,٥%
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٧٦،٧١٩	٣٢٩،٣٧٩	٢٨٧،٤٦٢	٢٢٩،٢١٤	٢٦٣،٨٨٦	٣١١،٤٦٥
معدل النمو ٪	٣٧,٧%	١٩,٠%	-١٢,٧%	-٢٠,٣%	١٥,١%	١٨,٠%
المصروفات الأخرى	٦١،٥١٧	٧٤،٧٥٨	٧٧،٥٦٥	٨٦،٨٠٣	٩٩،٧٥١	١٠٨،٤٧٥
معدل النمو ٪	١٢,٨%	٢١,٥%	٣,٨%	١١,٩%	١٤,٩%	٨,٧%
الإستثمارات	١٠٩،١٤١	١٠٩،٦٨٠	١٤٣،٣٤٢	١٩١،٦٤٢	٢٤٩،٣٧٢	٣٤٣،٣٥٢
معدل النمو ٪	٥٧,٦%	٠,٥%	٣٠,٧%	٣٣,٧%	٣٠,١%	٣٧,٧%

خامساً: التقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

لتحقيق المستهدفات المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وكذلك على المدى المتوسط وأهمها تحقيق فائض أولى وخفض نسبة الدين للناتج المحلى، فتسعى وزارة المالية إلى استمرار وتيرة الإصلاح من خلال تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال السياسات والتشريعات وتطوير منظومة العمل بالوزارة ومصالحها وبما يضمن رفع كفاءة وقدرة العاملين بها مع التركيز على المجالات التالية:

١. توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادي نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلى الاجمالي بمصر تؤكد وجود فرص لزيادتها (١١,٧٪ - ١٢,١٪ من الناتج المحلى في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ نحو ١٨ - ٢٠٪) من خلال زيادة فاعلية استهداف زيادة الضرائب من جهات غير سيادية كنسبة من الناتج المحلى بمتوسط سنوي قدره نحو ٠,٥٪ من الناتج المحلى.

٢. استمرار تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الانتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي فى الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

٣. رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وخلق فرص عمل وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي فى استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة وبالأخص الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة إلى الفئات المستحقة.

٤. استمرار العمل على تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها وذلك من خلال توحيد الإجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة، بالإضافة إلى إلزام كبار ومتوسطي وكافة الممولين بالميكنة الإلكترونية في عمليات الدفع والتحصيل، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة.

٥. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات فى القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى التركيز على الاصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تحسن من بيئة العمل، وتشجيع الصادرات والنهوض بقطاع الصناعات التحويلية والتي من شأنها الاسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وخلق فرص عمل حقيقية هدفها خفض معدلات البطالة إلى مستويات مستدامة.

٦. التوسع في عملية ميكنة وتبسيط إجراءات تحصيل الإيرادات والمدفوعات الحكومية وإدارة الأصول والمخاطر (ميكنة ودمج منظومة الضرائب والضريبة العقارية والجمارك معاً وتكامل قواعد بياناتهم – سرعة رد الضريبة الجمركية وضريبة القيمة المضافة وفقاً لأحكام القانون – إدارة مخاطر متطورة).

٧. العمل على تقليص والحد من الإعفاءات واستبدالها بحوافز تضمن تحقيق الاستدامة وزيادة الإنتاجية.

٨. تحسين منظومة الإيرادات والضرائب لتشجيع التحول للأنشطة الخضراء والحد من الانبعاثات.

٩. تضمن مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إستكمال تنفيذ المراحل الخاصة بالمشروع القومى لتأهيل وتبطين الترع والذي بدأ تنفيذه منذ العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وذلك لتأهيل ٧،٠٠٠ كم^{٢} ويساعد هذا المشروع القومى على توفير فرص عمل، أراضى زراعية مكتسبه وتحقيق العدالة فى توزيع المياه وتوفير نحو ٥,٠ مليار م^{٣} سنوياً، كما بدأ تنفيذ مشروع المساقى والرى الحديث بالعام المالى الحالى.

١٠. التوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء وتطبيقها تدريجياً خلال مدة أقصاها ٤ سنوات وفقا لقانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

١١. التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية وإظهار الجهود المبذولة للحفاظ على بل وتحسين درجة التصنيف والجدارة الائتمانية وتنافسية الإقتصاد المصري في التقارير الدولية.

ويوضح الجدول التالي أهم الإجماليات المستهدفة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بالأداء المالي فى الأعوام السابقة:

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه

	٢٠١٦/٢٠١٥ فعليات	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعليات	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعليات	٢٠٢٢/٢٠٢١ تقديرات	٢٠٢٣/٢٠٢٢ مشروع موازنة
إجمالي الايرادات	٤٩١,٥	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	٩٧٥,٤	١،١٠٨,٦	١،٣٠٤,٢	١،٥١٧,٩
معدل النمو (%)	%٥,٦	%٣٤,١	%٢٤,٦	%١٤,٧	%٣,٦	%١٣,٧	%١٧,٦	% ١٦,٤
الضرائب	٣٥٢,٣	٤٦٢,٠	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	٧٣٩,٦	٨٣٤,٠	٩٤٦,٤	١،١٦٨,٨
ايرادات غير ضريبية	١٣٩,٢	١٩٧,٢	١٩١,٨	٢٠٥,٨	٢٣٥,٨	٢٧٤,٦	٣٥٧,٨	٣٤٩,١
إجمالي المصروفات	٨١٧,٨	١،٠٣١,٩	١،٢٤٤,٤	١،٣٦٩,٨	١،٤٣٤,٧	١،٥٧٨,٨	١،٧٩٤,٩	٢،٠٧٠,٩
معدل النمو (%)	%١١,٥	%٢٦,٢	%٢٠,٦	%١٠,١	%٤,٧	%١٠,٠	%١٣,٧	% ١٥,٤
العجز الكلي المستهدف	٣٣٩,٥	٣٧٩,٦	٤٣٢,٦	٤٣٠,٠	٤٦٢,٨	٤٧٢,٣	٤٨٧,٧	٥٥٨,٢
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	% ١٢,٥	% ١٠,٢	% ٩,١	% ٧,٥	% ٧,٤	% ٦,٨	% ٦,٢	% ٦,١
العجز أو الفائض الأولي المستهدف	٩٥,٩	٦٣,٠	-٤,٩	-١٠٣,١	-١٠٥,٦	٩٣,١	-٩١,٨	-١٣٢,٠
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	% ٣,٥	% ١,٧	% ٠,١-	% ١,٨-	% ١,٧-	% ١,٣	% ١,٢-	% ١,٥

المصدر: وزارة المالية

أهم الاصلاحات والإفتراضات التي تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

- يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ زيادة مخصصات الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" بنحو ٤٣ مليار جنيه مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام الحالى لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول العاملين بأجهزة الموازنة ومع استهداف توجيه الجزء الأكبر من تلك الزيادة لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم. كما تتضمن الموازنة المخصصات المالية الكافية لمنح حوافز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه. كما تم زيادة المعاشات بنحو ١٣٪ لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول أكثر من ١٠ مليون من أصحاب المعاشات. كما تم إعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوي المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى بقيمة ١٩٠,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- كما يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ الإستمرار في تمويل مجموعة من المزايا المالية للعاملين بالقطاعات الوظيفية الحيوية خاصةً العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة حيث يتوقع تعيين ٦٠ ألف من المعلمين والأطباء والصيادلة خلال العام بتكلفة تزيد عن ٣,٦ مليار جنيه.
- ويتضمن مشروع الموازنة أيضاً مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ٩٠ مليار جنية مقابل ٨٧,٢ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ ومتوقع أن تكون نحو ٩٨,٢ مليار جنيه فاتورة دعم السلع التموينية المقدرة للعام المالى الحالي. كما تعكس تقديرات الموازنة وجود مخصصات بقيمة ٢٢ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة وبما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو ٤,٠ مليون اسرة من الأُسر الأقل دخلاً متضمنه ٤٥٠ ألف أسرة جديدة للبرنامج.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٣٧٦,٤ مليار جنيه منها ٢٥٥ مليار جنيه تمويل من الخزانة ضمن الباب السادس ونحو ١٢١,٤ مليار تمويل ذاتي، بالإضافة إلى نحو ١٦ مليار جنيه مساهمات لهيئات اقتصادية لتمويل موازناتها الإستثمارية وذلك بهدف الإسراع في تنفيذ المشروعات القومية المستهدفة وتحسين البنية التحتية ودفع النشاط الإقتصادي.
- زيادة المخصصات الإستثمارية للصحة والتعليم بشكل كبير مع التركيز على تحسين البنية التحتية للقرى الريفية المستهدفة ضمن المرحلة الأولى لمبادرة الريف المصري.
- تتضمن الموازنة مخصصات إضافية لتمويل البرنامج الجديد للمصدرين وبما يسمح بسداد جميع المبالغ المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات من دعم الدولة للمصدرين.
- استمرار تحمل الموازنة للأعباء المالية المترتبة عن خفض أسعار الكهرباء وذلك بدلاً من وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول والثروة المعدنية بتكلفة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٥,٠ مليار جنيه (حسب الإستهلاك الفعلي).
- تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٤٩٤ مليون جنية لتمويل المشروع القومي لإحلال المركبات (١٥،٥٠٠ سيارة أجرة ميكروباص وملاكى) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٠٪ من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.
- إستهداف استكمال تطبيق منظومة التامين الصحى الشامل لمحافظات الأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس وبورسعيد، بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصةً العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة).

الإيرادات الضريبية :

الضرائب على الدخل والقيمة المضافة:

ستعمل الحكومة فى مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على استمرار استهداف تعزيز إرتباط إيرادات الدولة العامة بالنشاط الإقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ زيادة قدرها ٢٣,٥٪ مقارنةً بالتقديرات المتوقعة للعام المالى الحالى ٢٠٢١/٢٠٢٢. ويعكس ذلك فى الاساس مجهودات تنمية الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة إلى تطبيق إجراءات هيكلية في إطار الإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية فى مصر.

وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب ، ومن المستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزي والبترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) في العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة ٢٠,٤٪ لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٣٩٠,٩ مليار جنيه وذلك فى ضوء مؤشرات النشاط الاقتصادي والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب في تطوير الأداء وبالأخص تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع العمل بالميكنة والتحصيل الالكتروني. ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الاداء وزيادة القدرة على تحقيق إيرادات إضافية بشكل سليم، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة ٢٢,٦٪ عن العام المالي الحالى، لتصل الحصيلة إلى ٤٧٧,٦ مليار جنيه وذلك في ضوء تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والميكنة وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التطبيق الكامل لقانون القيمة المضافة وتحصيل الضرائب المستحقة على التجارة الالكترونية.

الضرائب العقارية:

من المتوقع تحقيق حصيلة بنحو ٧,٧ مليار جنيه فى العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وهو ما يمثل نحو ٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي بالمقارنة بحصيلة متوقعة قدرها ٥,٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتمثل نحو٠,٠٧٪ من الناتج المحلى. وتأتى هذه الحصيلة المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة إلى التوسع فى العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية.

الضرائب الجمركية:

من المتوقع أن ترتفع جملة الحصيلة بنحو ١٠,٤٪ مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام المالى الحالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل إلى ٤٦ مليار جنيه فى العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ومن المتوقع أن تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام فى التطوير المؤسسي الشامل والذي بدأ من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، ومن أهم الاصلاحات الهيكلية فى منظومة الجمارك:

- **استصدار قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الذي يهدف إلى معالجة سلبيات التشريع السابق، وتوحيد المفاهيم الجمركية في قانون واحد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة، وتطوير أساليب العمل بمصلحة الجمارك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتوافق مع الممارسات العالمية وتحقيق التزامات مصر الدولية واعتماد مستحدثات التجارة الدولية، وتحسين مناخ الإستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى ورفع ترتيب مصر في المؤشرات الدولية.**
- **تعديل فئات التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج والتي راعت تشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة، حيث تم إعدادها وفق آخر إصدارات منظمة الجمارك العالمية للتوافق مع التزامات مصر في هذه المنظمة ورسالة للإستقرار الإقتصادي بالدولة، ولإزالة التشوهات الجمركية ولحل المشاكل التى أسفر عنها التطبيق.**
- **تنفيذ المشروع القومى لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية الذي يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يُسهم فى تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، والتى كان من أهمها:**

- **مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة للحد من حالات التهريب الجمركي، وإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانئ المصرية.**
- **مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الذي يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية والمعامل فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركي وإحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ، وتقديم حزمة من الخدمات المميزة تصب جميعها فى التيسير على المتعاملين مع الجمارك ممن يتمتعون بمزايا الفاعل الإقتصادى (القائمة البيضاء)، بحيث يستطيعون سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن شحناتهم فى أى ميناء دون الحاجة للإنتقال إليه من خلال استيفاء المستندات والموافقات المطلوبة عنها بهذا المركز. وقد تم الوصول بمنظومة النافذة الواحدة إلى نسبة تغطية ٩٥٪ تقريبًا من إجمالي البضائع التي ترد إلى مصر.**
- **مشروع نظام الفاعل الإقتصادى المعتمد، والذي يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة والصحيفة الخالية من المخالفات في التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتفعيل نظام الإفراج المسبق على معظم الرسائل المستوردة، حيث تم تصنيف القائمة المعتمدة بالشركات التي بلغ عددها ١٨٩ شركة في مجال الاستيراد، وفي مجال التصدير، وفى مجال التخليص الجمركي.**
- **مشروع نظام التسجيل المسبق للمشحونات قبل الوصول، ونظام إدارة المخاطر، وتهدف هذه الأنظمة إلى الاستغناء عن المستندات الورقية تماماً بالإستفادة بآليات ربط منظومة النافذة الواحدة إلكترونياً مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية التي تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها إلكترونياً من المصدر والخط الملاحى مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، كما توفر آليات الإنذار المبكر للإدارات الجمركية المعنية والقضاء على المهمل والرواكد بالموانئ وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.**

أهم اجراءات الاصلاح المؤسسى والادارى والهيكلى للمنظومة الضريبية:

- ✓ فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة، فقد تم إعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقاً للمعايير الدولية بالاشتراك مع بيوت الخبرة المتخصصة من خلال ميكنة الإجراءات الضريبية بالكامل.
- ✓ وكان من أهم هذه التشريعات قانون الإجراءات الضريبية الموحدة الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ الذي يستهدف تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة لممولي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، ودعم الثقة بين الممول والمصلحة، وتوفير الآلية القانونية التي تساعد كلاً من الممول ومصلحة الضرائب المصرية على استيداء دين الضريبة بيُسر، وتتيح استخدام التقنيات الحديثة في التعامل بين الممول والمصلحة.
- ✓ كما تضمنت الإصلاحات الهيكلية في المنظومة الضريبية العديد من مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الإجراءات الضريبية. وتتمثل أهم مشروعات التكنولوجيا في المنظومة الضريبية فيما يلي:
  - مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب والذي تم العمل به منذ عام ٢٠١٨ من خلال منصة إلكترونية بهدف خلق بيئة عمل ذكية للإدارة الضريبية بالتعاون مع (IBM) و(SAP).
  - المكاتب الأمامية تعتبر أحد ملامح التطوير الشامل بالمأموريات المطورة والمدمجة (Front Offices).
  - مشروع الإقرارات الضريبية الإلكترونية.
  - مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر والذي بدأ العمل التجريبي به في عام ٢٠١٩، ثم تم العمل الفعلي بالمشروع في يناير ٢٠٢٠.
  - مشروع الفاتورة الإلكترونية الذي تم تطبيقه بشكل تجريبي على عدد من الشركات في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتم الإلزام به في نوفمبر ٢٠٢٠ وأنضمت له أكثر من ٧١ ألف شركة حتى الأن وسوف ينتهي ضم باقى الشركات بنهاية عام ٢٠٢٢ كما تم البدء فى تطبيق منظومة الإيصال الإلكترونى منذ أبريل عام ٢٠٢٢.
  - مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية الذي تم إطلاقه في ديسمبر ٢٠٢٠.
  - مشروع مراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية.
  - مشروع ميكنة وتطوير دورة العمل بلجان الطعن الضريبي والذي يستهدف سرعة البت في ملفات الطعون الضريبية.
- ✓ أما فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة الضرائب العقارية، فقد تم تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بمد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتخفيف عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة، وبالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ الذى يستهدف تشجيع الاستثمار والتنمية الصناعية من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبنية مثل ما تم بالنسبة لقطاع السياحة من إسقاط الضريبة العقارية عن القطاع لمدة عام ونصف.
- ✓ وكان للجانب التكنولوجى نصيب فى عملية تطوير منظومة الضرائب العقارية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات التكنولوجيا بمصلحة الضرائب العقارية، ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:
  - مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية ورفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية، لتهيئة البيئة الملائمة للعمل بكفاءة والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يضمن تحسين مستوي الخدمات المقدمة للممولين.
  - مشروع الحصر المميكن للثروة العقارية من خلال إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بيانات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية، وتصميم الكشف الرسمي المميكن والإخطارات الضريبية المميكنة، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم.
  - مشروع تطوير غرف الحفظ بالمحافظات ضمن أعمال الحماية المدنية وكاميرات المراقبة والأرشفة والتوثيق المميكن تيسيراً على المواطنين وطالبى الخدمة.

الإيرادات غير الضريبية :

تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو إضافية، ولكنها قائمة فى الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، واستئداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات هدفها تحسين الأوضاع المالية والإقتصادية لشركات الدولة.

كما تهدف الحكومة لتعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات إقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة واستمرار التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

وتستهدف الموازنة تحصيل ايرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٣٤٩,١ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ومنها ما يلى:

- ✓ استهداف تحصيل نحو ٦ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (بما فيها أرباح الشركة المصرية للاتصالات وغيرها من الشركات المملوكة للدولة) لصالح الخزانة العامة.
- ✓ استهداف تحويل نحو ١١,٦ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض هيئة قناة السويس والهيئة المصرية العامة للبترول المحول للخزانة.
- ✓ استهداف تحصيل نحو ١٠ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات القطاع العام (والتي تتضمن البنوك العامة مثل بنك مصر والبنك الأهلي) لصالح الخزانة العامة.

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية (مليار جنيه) بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣

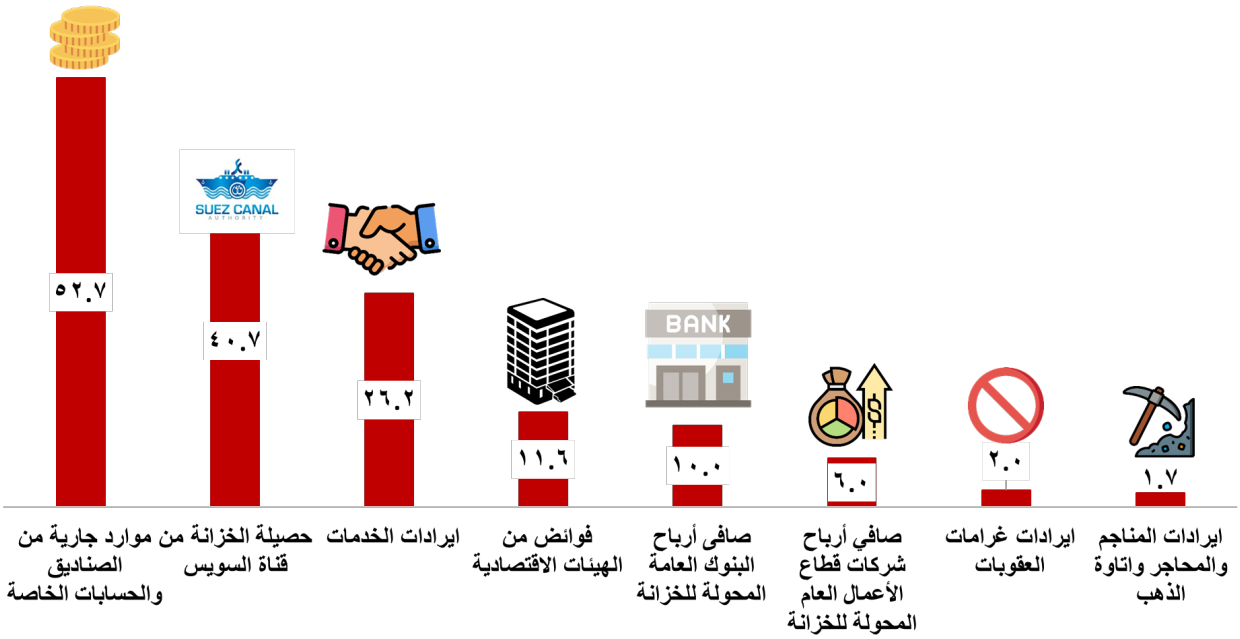

المصدر: وزارة المالية

وفى هذا السياق، فقد حققت شركات قطاع الأعمال العام نتائج مالية جيدة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية مهمة في إدارة تلك الشركات، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات المحولة لصالح الخزانة العامة من قبل تلك الشركات خلال الفترة القادمة.

وفي ضوء سياسات البنك المركزي المتبعة ونظراً لأهميتها كمحور أساسى ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي المصرى والتى تهدف إلى السيطرة على معدلات التضخم، فقد تم إعداد مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بافتراض استمرار عدم تحصيل الخزانة لأية إيرادات من البنك المركزي باستثناء ضريبة القيم المنقولة والتي تقدر بنحو ٢٤,٥ مليار جنيه.

أهم الإصلاحات الهيكلية المالية:

✓ **استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط**

- وافق مجلس الوزراء على استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ والتى تستهدف زيادة الإيرادات العامة وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية. هذا وتعتمد الاستراتيجية على الإصلاحات المؤسسية المخطط لها من قبل الحكومة المصرية لرفع درجة الإلتزام الضريبى وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية بهدف إعادة هيكلة العملية الضريبية لضمان رفع كفاءة التحصيل. هذا وتتضمن أيضاً تعزيز نظام إدارة المخاطر لتعزيز كفاءة تحصيل الضرائب. والجدير بالذكر وبالرغم من التحديات الناتجة عن أزمة انتشار فيروس كورونا، إلا أن الحكومة المصرية قامت بتطبيق وتنفيذ عدد من الإصلاحات المالية والهيكلية التى تضمنتها النسخة الحالية من الاستراتيجية خلال العام الحالى.

✓ **إدارة الدين العام**

- إلتزام الحكومة باستعادة المسار النزولى للدين العام ومواصلة الجهود لاحتواء وخفض الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.
- إلتزم الحكومة المصرية بأن لا تقل نسبة صافى الإصدارات ذات استحقاقات طويلة الأجل عن ٧٠ بالمائة من إجمالى الإصدارات لمواصلة الجهود المبذولة لإطالة عمر الدين بهدف تقليل الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.
- تم الالتزام بمستهدفات تطويل عمر الدين وإصدار سندات طويلة المدى بنسبة بلغت أكثر من ١٠٠٪ خلال الشهور التسع الأولى من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتم تحديث استراتيجية الدين على المدى المتوسط فى ديسمبر ٢٠٢٠ بالتعاون مع البنك الدولى بما يحقق خفض كبير فى صافى الاحتياجات التمويلية خلال خمس سنوات.
- جارى الانتهاء من إعداد المنظومة اللازمة وتحقيق جميع الالتزامات المطلوبة من وزارة المالية لجعل الدين بالعملة المحلية مؤهل للتسوية من خلال **Euroclear**.

✓ **رفع كفاءة إدارة المالية العامة (PFM)**

- تم الانتهاء من اعداد قانون جديد لإدارة المالية العامة وافق مجلس النواب عليه مؤخراً وتم إقراره واصداره برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والذى يهدف الى تعزيزعملية إعداد الموازنة العامة، حيث يشمل القانون عدد من الاصلاحات الهامة ياتى على رأسها وضع بند المسؤولية المالية لتوجيه سياسة المالية الكلية، إطار لمؤشرات الاقتصاد الكلى اللازم لاعداد الموازنة على المدى المتوسط، العناصر الرئيسية لدورة إعداد الموازنة العامة، الحد الأدنى من محتويات وثائق الموازنة العامة، أحكام بشأن إعادة تخصيص الاحتياطيات والاعتمادات الإضافية، قواعد محاسبة لجميع الكيانات الموازنية والهيئات الاقتصادية.

✓ **تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية**

- الإنتهاء من إجراء الدراسة الخاصة بمراجعة الإنفاق العام بالموازنة على بنود الحماية الاجتماعية بمساعدة البنك الدولى والاتفاق على خطة وآلية العمل والمخرجات بين وزارتى التضامن والمالية وذلك لرفع كفاءة الإنفاق المخصص لمجال وبرامج الحماية الاجتماعية. هذا وتلتزم الحكومة باستكمال الدراسة الخاصة بمراجعة الإنفاق العام لكل من بنود الصحة والتعليم خلال السنوات القادمة.

الإصلاحات الهيكلية العامة:

✓ **تعزيز الشفافية لقطاع الشركات المملوكة للدولة**

- استمرار نشر التقرير المحدث للشركات المملوكة للدولة لتضمين المعلومات المالية التفصيلية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حول جميع الشركات المملوكة للدولة وتقريرًا مشابهًا، ولكن منفصلاً عن الهيئات الاقتصادية وذلك فى إطار مواصلة الحكومة تعزيز الشفافية في إدارة عمليات الشركات المملوكة للدولة (**SOEs**).

✓ **تعزيز المنافسة**

اقرت لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب مبدئياً فى فبراير ٢٠٢١ تعديلات إضافية لمشروع قانون المنافسة المصرى والتى تتعلق بسلطة جهاز حماية المنافسة للتدقيق فى عمليات الاندماج والاستحواذ حيث يشمل التعديلات الإضافية التالية:

١. تعزيز الأحكام التى تمكن جهاز حماية المنافسة من تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ وفقاً لمعايير محددة؛
٢. تعزيز أحكام لضمان حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة ضد أشكال معينة من الاستحواذ،
٣. إضافة تدابير تهدف إلى ضمان مراجعة شفافة ومحايدة تحترم حقوق جميع الأطراف،
٤. إضافة أحكام تمكن الشركات من مطالبة جهاز حماية المستهلك بإصدار آراء متخصصة حول التأثير التنافسى لبعض اللوائح والقوانين العامة.

المصروفات العامة:

يعتبر إصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة أساسية للإصلاح الإقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط وأهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل لا يتعدى ٧٥٪ من الناتج المحلى خلال السنوات القادمة، ونحو ٨٥٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٢، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى يبلغ نحو ٢,٠٪ من الناتج المحلى فى المدى المتوسط.

وفي هذا الإطار فقد تم إعداد تقديرات مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة، وهو أمر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية.

كما تم إعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية المتمثلة في سداد الأجور والمعاشات ومخصصات الدعم للسلع التموينية وتوفير رغيف العيش المدعوم في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية والتوسع فى برنامج تكافل وكرامة وأيضاً سداد كافة فوائد خدمة الدين واستيفاء الإستحقاقات الدستورية المتمثلة فى زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى مع العمل على رفع كفاءة هذا الإنفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالى الصحة والتعليم وبما يخدم الجميع خاصة الطبقة المتوسطة، وكذلك تم الأخذ في الاعتبار الأثر المالى المترتب على استكمال تطوير والتوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

أهم الإجراءات التى يتضمنها مشروع موازنة العام المالى الجديد:

يهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الالتزام بإجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والاستثمار في العنصر البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمي.

الأسس والأطر الحاكمة لإعداد موازنة العام المالى الجديد:

١. الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل الازمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٦,١٪ من الناتج المحلى وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلى لضمان استقرار وتراجع مسار دين أجهزة الموازنة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٢. نستهدف دعم مبادرات محددة وإجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة أنحاء الجمهورية.

٣. تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال عدة مبادرات مثل مبادرة إحلال السيارات المتقادمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي والتي تمنح حافز مادي لمالكي السيارات المتقادمة لإحلالها بأخرى جديدة تعمل بالوقود المزدوج «البنزين والغاز الطبيعي» مما يساعد فى تخفيف الأعباء عن المواطنين، إضافة إلى ترشيد استهلاك البنزين والعمل بالطاقة النظيفة.

٤. الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات.

٥. تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات والتمويل وزيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلى وزيادة درجة إندماج الاقتصاد المصري دوليًا.

٦. تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول إلى الأنشطة الانتاجية والإهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.

٧. التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية وإظهار الجهود المبذولة لتعديل درجة التصنيف والجدارة الائتمانية وتنافسية الإقتصاد المصري في التقارير الدولية.

٨. توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح صناديق المعاشات بقيمة ١٩٠,٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والتى ستسمح بتمويل زيادة المعاشات بـ ١٣٪ إعتباراً من أول إبريل ٢٠٢٢ وبشكل سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش وكذلك المستحقين عنهم.

٩. التأكيد على استيفاء نسب الإستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٣١٠ مليار جنيه بزيادة ٣٤,٤ مليار جنيه عن موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١. كما تمت زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعى بـ ٦١ مليار جنيه لتصل إلى ٣١٧ مليار جنيه، والتعليم العالى والجامعى بنحو ٢٧,١ مليار جنيه لتصل إلى ١٥٩,٢ مليار جنيه، والبحث العلمي بنحو ١٥,٢ مليار جنيه لتصل إلى ٧٩,٣ مليار جنيه.
وقد بلغت مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة نحو ١٠,٩ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، حيث تتضمن الموازنة ٢٠٠ مليون جنيه مخصصات لدعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي ومبلغ ٨،٠٩٠ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.
هذا بالإضافة إلى الإستمرار فى دعم ومساندة المبادرات فى مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الإنتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضاً إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد أسرة العناية المركزة وأيضاً زيادة حضانات الأطفال.

١٠. نستهدف زيادة مخصصات الأغذية بمشروع الموازنة المعروض (تتضمن الاغذية المدرسية) لتصل إلى ١٢,٢ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٣٩,٣٪ عن النتائج المتوقعة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١، ومخصصات النقل والانتقالات إلى ٤,٩ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٦,٨٪، ومخصصات المياه إلى ٢,٧ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ١١٪، ومخصصات الأدوية إلى ١٤,٦ مليار جنيه، ومخصصات المستلزمات الطبية إلى ٣,٩ مليار جنيه، وذلك كله لمواجهة الزيادات التى تتم فى أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات، وكذلك لتحمل الخزانة أعباء بعض هذه الخدمات عن الفئات غير القادرة.

١١. وفى مجال الحماية الاجتماعية فسيتم الحفاظ على توفير مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش والسلع التموينية الأساسية لنحو ٧١ مليون مواطن بتكلفة مقدارها ٩٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢. كما سيتم استكمال تمويل مبادرة تطوير القرى الريفية (مشروع حياة كريمة) وبما يحقق نقلة واعية وشاملة في مستوى الخدمات وجودة الحياة لكافة سكان الريف المصرى. كما نستهدف زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي، والدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة) حيث تم تخصيص ٢٢ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة أكثر من ٣,٠ مليار جنيه لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة لمنظومة تكافل وكرامة.

١٢. تستهدف وزارة المالية تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، والتوسع فى استبدال الإقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة ومتوسطة الآجل من السوق المحلى والخارجى بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة، وتعتبر مصر أول دولة بالشرق الأوسط تطرح سندات الساموراى بالسوق اليابانية مما يجذب المستثمرين ويؤكد الثقة فى اقتصادنا وسوف نعمل على أصدار سندات البانددا بالسوق الصينى وأيضاً أصدار أول صكوك سيادية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وسندات أستدامة التنمية والسندات الخضراء .

١٣. تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، مع قيام كافة الوزارات بتطبيق موازنة البرامج والاداء على موازناتها وكافة مديريات الخدمات التابعة لكل منها مع استمرار هذا التوجه وتعزيزه خلال الاعوام القادمة.

كما يعكس مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ استمرار تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والتي تبلغ ١٣٨١ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخصيها فيما يلي:

١. نستهدف أن تكون موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ موازنة الاستمرار في دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعى الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة أنحاء الجمهورية.

٢. مساندة النشاط الاقتصادي والتنمية والبشرية والإصلاح الهيكلى من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، وزيادة مساندة النشاط الاقتصادي بمصر من خلال دعم وإتاحة فرص التنمية للجميع ومساندة المشروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية.

٣. الاستمرار فى توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الإقتصادى من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى ، لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالي استثمارات أجهزة الموازنة العامة لنحو ٣٧٦,٤ مليار جنيه مقابل ٣٤٣,٤ مليار جنيه متوقعة للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٩,٦٪، كما تم تخصيص ٧,٨ مليار جنيه بمشروع الموازنة لتمويل مبادرات الاسكان الاجتماعى، وتوفير ٣,٥ مليار جنيه لتغطية تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعى للمنازل لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية.

٤. كما نستهدف لمساندة النشاط الاقتصادى ولزيادة القدرة التنافسية لمنشآتنا الصناعية والتصديرية استمرار تمويل المبادرات التالية:

(أ.) تحمل الخزانة أعباء خفض أسعار الكهرباء للأنشطة الصناعية على الجهد الفائق والعالى والمتوسط (داخل وخارج أوقات الذروة) بقيمة ١٠ قروش على كل كيلو وات بتكلفة سنوية تقديرية تبلغ نحو ٥ مليار جنيه.

(ب.) إلتزام الحكومة برد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات للمصدرين وزيادة دعم تنمية الصادرات.

٥. إستمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء وزيادة مخصصات الأجور إلى ٤٠٠ مليار جنيه وبزيادة تقترب من ٤٣ مليار جنيه عن تقديرات العام المالى وذلك لتمويل مبادرات تحسين دخول ما يقرب من ٤,٥ مليون موظف يعمل بالجهاز الإداري للدولة من خلال الاتى:

(أ.) العلاوة الدورية والعلاوة الخاصة للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ٨٪ وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٥٪ من المرتب الأساسي بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهرياً ودون حد أقصى والصرف إعتباراً من أول إبريل ٢٠٢٢. ويقدر العبء السنوى للعلاوتين المشار إليهما بنحو ٨ مليار جنيه.

(ب.) زيادة الحافز الإضافي بفئات مالية شهرية مقطوعة ومتدرجة وفق الدرجات المالية لكل من المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية (١٧٥ جنيه للدرجات المالية السادسة، الخامسة، الرابعة / ٢٢٥ جنيه للدرجة الثالثة/ ٢٧٥ جنيه للدرجة الثانية/ ٣٢٥ جنيه للدرجة الأولى/ ٣٥٠ جنيه لدرجة مدير عام/ ٣٧٥ جنيه للدرجة العالية/ ٤٠٠ جنيه للدرجة الممتازة) وهي ذات الفئات المعمول بها بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ والصرف يبدأ إعتباراً من أول إبريل ٢٠٢٢. ويقدر العبء السنوى للحافز المشار إليه بنحو ١٨ مليار جنيه.

(ج.) مراعاة أثر تعيينات عدد ٣٠ ألف معلم مساعد بتكلفة سنوية تقدر بنحو ١,٨ مليار جنيه لسد العجز في المعلمين من خلال مسابقة تجرى لهذا الغرض بمتوسط تكلفة شهرية للمعلم تقدر بنحو ٣،٨٠٠ جنيه وتعيين ٣٠ ألف من الأطباء والصيادلة بتكلفة أكثر من ١,٨ مليار جنيه.

(د.) زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المخاطبين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات في إطار سابق توجيهات السيد رئيس الجمهورية بتحسين دخولهم وخاصة الشباب منهم.

(هـ) توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح صناديق المعاشات بقيمة ١٩٠,٦ مليار جنيه منها مبلغ ١٢٧ مليار جنيه نقداً والباقى بأصدار سندات على الخزانة العامة فى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والتى ستسمح بتمويل زيادة المعاشات بـ ١٣٪ اعتباراً من أول ابريل ٢٠٢٢ وبشكل سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش وكذلك المستحقين عنهم وبإجمالي تكلفة تبلغ نحو ٣٨ مليار جنيه. وتجدر الإشارة الى ان الخزانة تحملت التكلفة المالية للفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الاجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠٪ من العلاوات الخاصة غير المنضمة (العلاوات الخمس) للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم إعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠ والتي بلغت تكلفتها نحو ٣٥ مليار جنيه وأكثر من ٨ مليار جنيه سنوياً.

٦. ونود التأكيد بأنه تم استيفاء نسب الإستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى بموازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٧. كما تم زيادة مخصصات العلاج لغير القادرين على نفقة الدولة والتأمين الصحى بباب الدعم إلى ١٠,٩ مليار جنيه. هذا بالإضافة إلى الاستمرار في دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سى، ومبادرة القضاء على قوائم الإنتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضاً إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد أسرة العناية المركزة وأيضاً زيادة حضانات الأطفال.

٨. الاستمرار فى توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الإقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الإقتصادي من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالي إستثمارات أجهزة الموازنة العامة لنحو ٣٧٦,٤ مليار جنيه مقابل ٣٤٣,٤ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة لختامى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٩,٦٪.

٩. استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي:

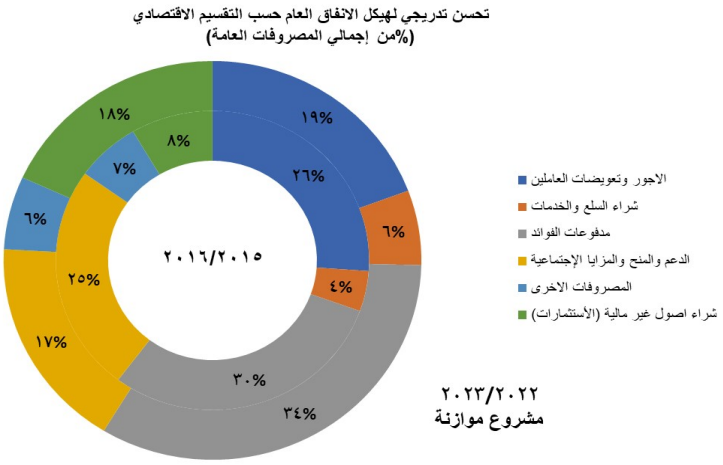

الأجور وتعويضات العاملين:

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الإجراءات لتحسين منظومة الأجور والمعاشات حيث نستهدف زيادة فاتورة الأجور بنحو ٤٠ مليار جنيه مقارنة بالموازنة المعتمدة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

تستهدف موازنة العام القادم زيادة باب الأجور وتعويضات العاملين بشكل يحقق زيادة حقيقة فى دخول العاملين بأجهزة الموازنة من خلال استهداف معدل نمو سنوى للأجور يفوق معدل التضخم مع التركيز على تحقيق معدل نمو سنوى أعلى لإجمالى الأجر المستحق للعاملين بالدرجات الوسطى وللعاملين بقطاع الصحة والتعليم.

الأجور و تعويضات العاملين (مليار جنيه)

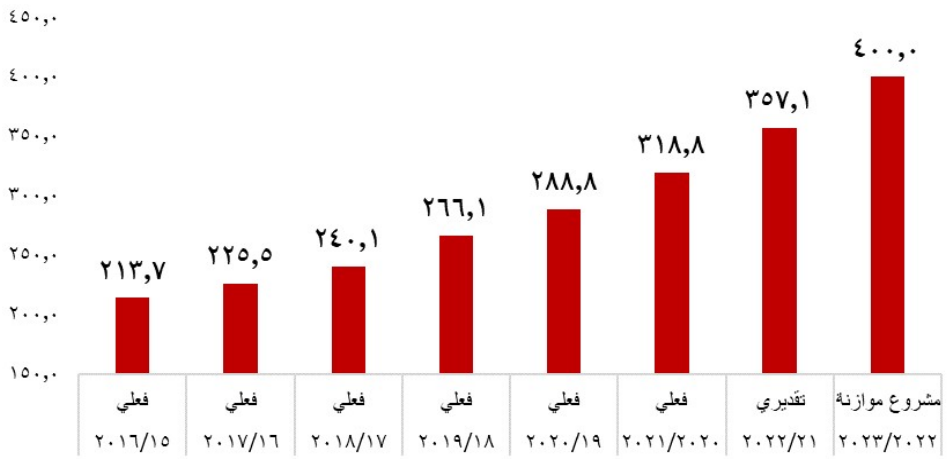

شراء السلع والخدمات:

تشمل موازنة العام المالي القادم سداد كافة مستحقات أجهزة الموازنة العامة لصالح قطاع الكهرباء (فاتورة الكهرباء والانارة) ومخصصات تكفي لسداد مخصصات المياه والأدوية والتغذية المدرسية بالإضافة إلى تخصيص مخصصات للصيانة تناسب زيادة الانفاق الرأسمالي وتوفير المخصصات المستحقة على أجهزة الموازنة لشركة العاصمة الإدارية.

شراء السلع والخدمات (مليار جنيه)

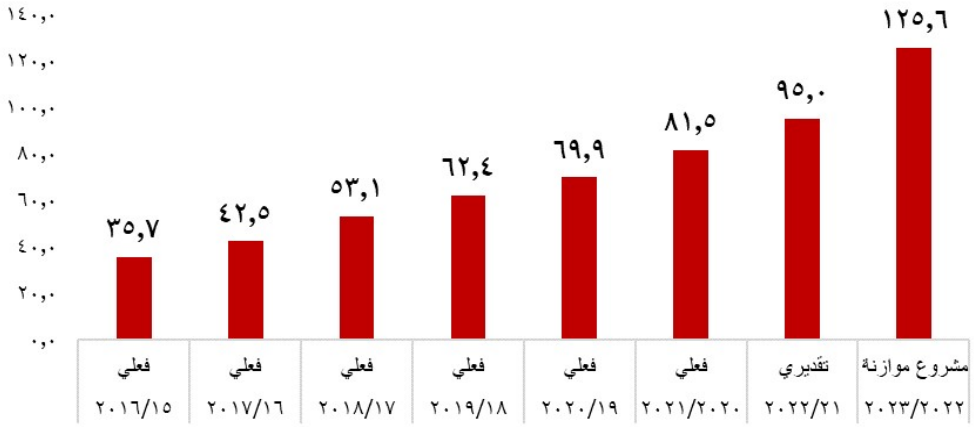

مدفوعات الفوائد:

سيشهد العام المالي القادم إرتفاع ملحوظ في فاتورة مدفوعات الفوائد نظراً لتوقع استمرار السياسة النقدية التقييدية من قبل البنك المركزي المصري في ظل ارتفاع أسعار التضخم وبالأخص أسعار السلع الأساسية والغذائية فضلاً عن ارتفاع تكلفة الإقتراض لوزارة المالية وأيضاً أثر تغير سعر الصرف على قيمة الفوائد المسددة عن القروض بالعملة الأجنبية.

مدفوعات الفوائد (نسبة للناتج المحلي الإجمالي%)

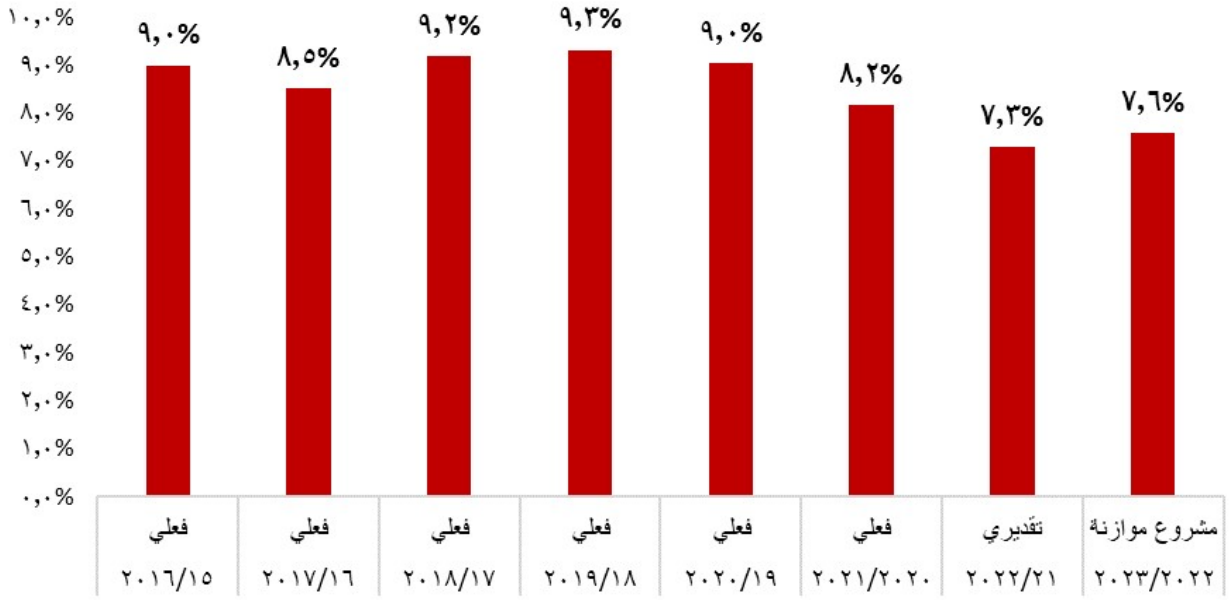

*** تعكس المؤشرات سلسلة الناتج المحلي الإجمالي المعدلة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية**

مدفوعات الفوائد (نسبة الي المصروفات والايرادات)

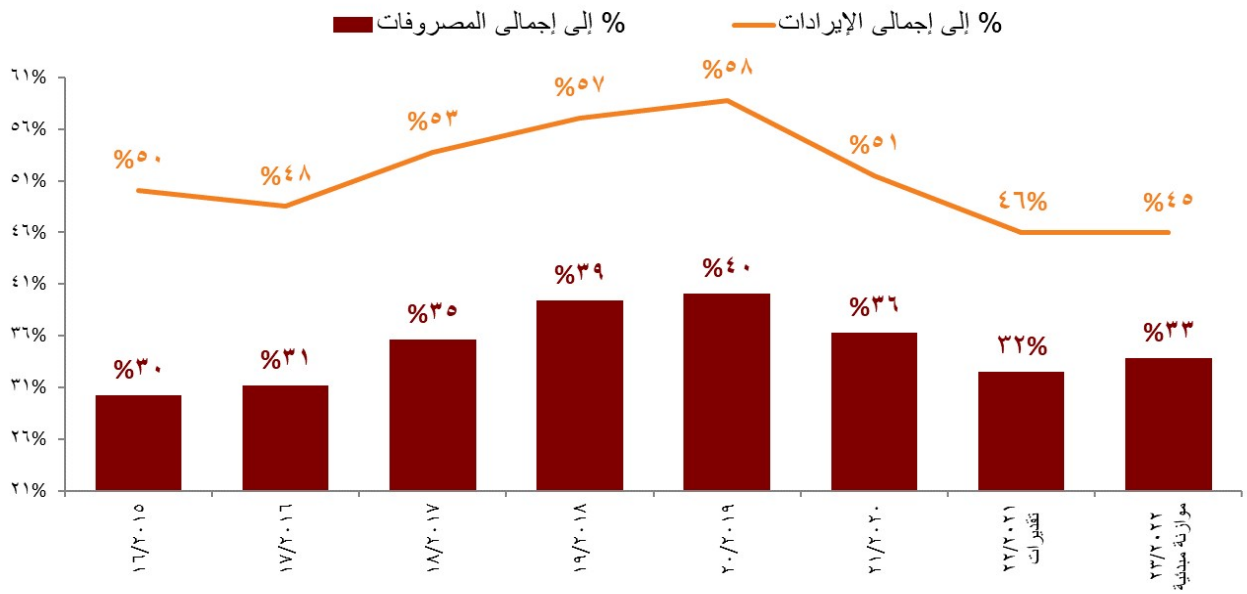

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

تعتزم الحكومة استمرار التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم لضمان وصوله لمستحقية واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة. وفي ذات السياق، يتم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات التموينية للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية إلى أن منظومة دعم الخبز تغطى نحو ٧١ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطى نحو ٦٣,٣ مليون مستفيد.

موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

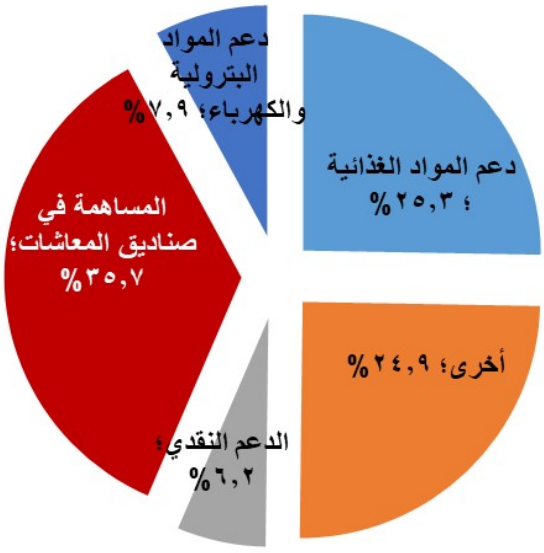

وتعمل الموازنة على توفير مخصصات مالية كافية لسداد التزامات الخزانة لصالح صناديق المعاشات وفقاً للإلتزامات الواردة بالقانون الجديد بقيمة ١٢٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والتى ستسمح بتمويل زيادة المعاشات بنسبة ١٣٪ إعتباراً من أول إبريل ٢٠٢٢ وبشكل سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش وكذلك المستحقين عنهم وبإجمالي تكلفة تبلغ نحو ٣٨ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن الخزانة تحملت التكلفة المالية للفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الأجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠٪ من العلاوات الخاصة غير المنظمة (العلاوات الخمس) للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم إعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠ والتي بلغت تكلفتها نحو ٣٥ مليار جنيه وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة والتأمين الصحى الشامل والإسكان الاجتماعي ومستحقات برنامجي تكافل وكرامة.

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (مليار جنيه)

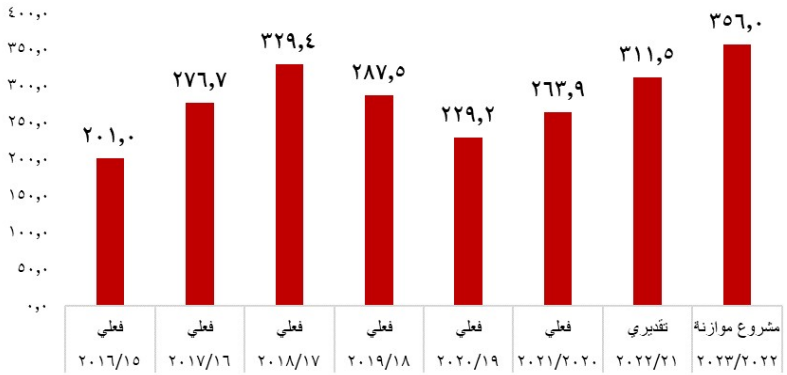

الاستثمارات:

تعتزم الحكومة استغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لزيادة مخصصات الاستثمارات الممولة من قبل الخزانة بشكل كبير يفوق معظم بنود المصروفات العامة لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث من المتوقع أن ترتفع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة المعروضة متضمنة الاستثمارات الممولة ذاتياً من قبل جهات الموازنة العامة للدولة فى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنحو ٩,٦٪ مقارنة بتقديرات العام المالى الحالى (٢٠٢١/٢٠٢٢) لتصل جملة المخصصات إلى ٣٧٦,٤ مليار جنيه مقابل تقديرات محدثة لاجمالى مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ والتى تقدر بنحو ٣٤٣,٤ مليار جنيه.

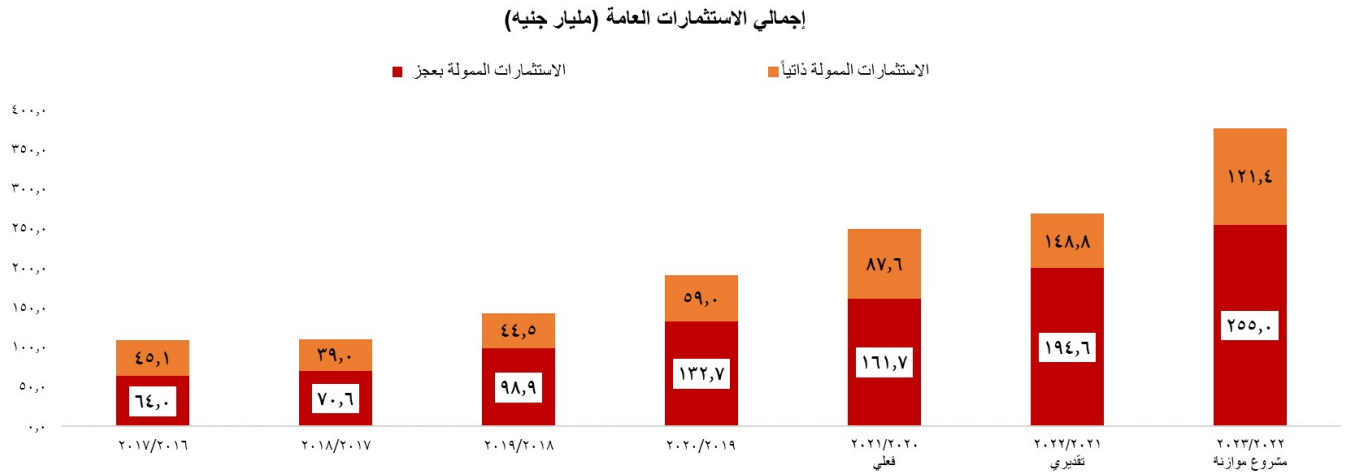

سادساً: تنويع مصادر التمويل وادارة أكثر كفاءة للدين العام

- **تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، ومع انخفاض أسعار الفائدة خلال الفترات السابقة أصبح هناك إمكانية للتوسع واستبدال الإقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلى ألا أنه ومع بدء أرتفاع أسعار الفائدة محلياً وعالمياً مرة أخرى فسوف نستهدف أحداث توازن بين الأقتراض قصير وطويل الأجل بهدف تخفيض تكلفة خدمة الدين خلال مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣.**

الاحتياجات التمويلية للعام المالى للمدى المتوسط

بالمليون جنيه

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلى	٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة معتمدة	٢٠٢٣/٢٠٢٢ مشروع موازنة★
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	١،٠٠٧،٠٥١	١،٠٦٨،٥٠٨	١،٥٢٣،٦٣٨
العجز الكلى	٤٧٢،٣٤٥	٤٧٥،٥٠٨	٥٥٨،١٥٠
سداد القروض المحلية	٥٠٢،١٤٦	٤٧٧،٦٧٣	٨٨١،٤٨١
سداد القروض الأجنبية	٣٢،٥٦٠	١١٥،٣٢٧	٨٤،٠٠٧
مصادر التمويل	١،٠٠٧،٠٥١	١،٠٦٨،٥٠٨	١،٥٢٣،٦٣٨
التمويل الخارجى	١٦٢،٠٥١	٧٨،٣٧٥	١٤٦،٤٠٠
قروض من مؤسسات دولية	٤١،٣٧٥	١٢،٣٧٥	٥٤،٩٠٠
صندوق النقد الدولى	٥٠،١٥١	٠	٠
اصدار سندات دولية	٧٠،٥٢٥	٦٦،٠٠٠	٩١،٥٠٠
قرض من دولة ألمانيا	٠	٠	٠
قرض من دولة فرنسا	٠	٠	٠
قرض من المملكة المتحدة	٠	٠	٠
التمويل المحلى	٨٤٥،٠٠٠	٩٩٠،١٣٣	١،٣٧٧،٢٣٨

المصدر: وزارة المالية

*يوجد سداد لحجم كبير من السندات والقروض المحلية التى يستحق ميعاد سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ويتم ذلك عن طريق التمويل المحلى.

- **ويعكس الجدول التالي إفتراضات تمويل إحتياجات الموازنة سواء من السوق المحلى أو الإقتراض الخارجي:**
- **وتتبع وزارة المالية أسعار الفائدة السائدة المقررة من لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي، والتي يتم إقرارها لوضع الإقتصاد إما في مسار توسعي أو مسار إنكماشي.**
- **والجدير بالذكر أن ارتفاع أسعار الفائدة خلال فترة المشاهدة كان بالأساس بسبب تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما وضع ضغوطاً على السياسة النقدية التي اتجهت حينها للسياسة النقدية التقييدية لكبح جماح الضغوط التضخمية المرتبطة بالإرتفاع المفاجئ في أسعار الصرف وللمحافظة على رؤوس أموال البنوك، وبالتالي تأثر متوسط سعر الفائدة على الدين المحلي سلباً. وساهم انخفاض أسعار الفائدة فى السوق المحلى فى قيام وزارة المالية بالتوسع فى إصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من الأذون بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.**

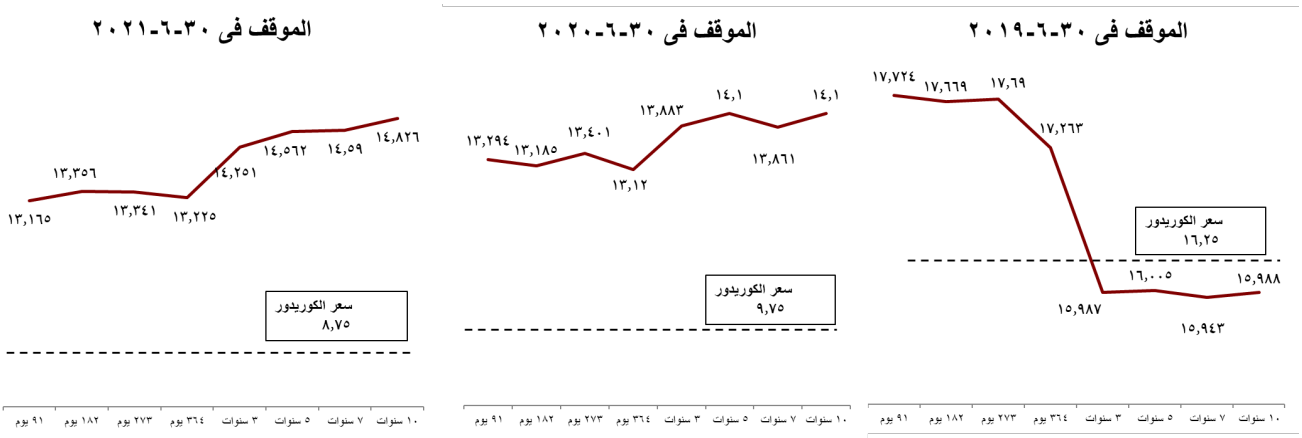

- **وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الدين المحلي من حوالي ١٧,٨٪ في يونيو ٢٠١٧ إلى حوالي ١٣,٧٪ في يونيو٢٠٢١ وصولاً إلى ١٣,٢٪ فى مارس ٢٠٢٢ وبدأ بعد ذلك فى الأرتفاع أعتباراً من منتصف شهر مارس. أما بالنسبة لسعر الفائدة على الدين الخارجي فهناك ثبات نسبي خلال فترة المشاهدة؛ حيث كان قد وصل لحوالي ٧,١٪ في يونيو ٢٠١٧ ثم انخفض لحوالي ٦٪ في يونيو ٢٠١٨ وعاود الارتفاع مجدداً إلى نحو ٦,٦٪ في يونيو ٢٠١٩ وواصل ارتفاعه لنحو ٧٪ في يونيو ٢٠٢٠ وانخفض في يونيو ٢٠٢١ ليصل إلى ٦,٩٪ ويستقر على ذلك حتى مارس ٢٠٢٢ ثم بدأ بعد ذلك فى الأرتفاع الشديد نتيجة لأرتفاع معدلات التضخم الشديد وأندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا.**
- **ولا تزال معدلات الفائدة مرتفعة رغم تيسيرات السياسة النقدية، ويُعزى ذلك إلى شمول سعر الفائدة على ضرائب الأرباح الرأسمالية، ويتم استقطاعها من الفوائد المدفوعة لحاملي الأوراق المالية الحكومية. وبالنسبة لارتفاع معدلات الفائدة على الدين الخارجي خلال فترة المشاهدة، فيُعزى ذلك إلى التقلبات الخارجية وخاصة تلك المتعلقة بأزمات الأسواق الناشئة؛ حيث عانت الأسواق الناشئة منذ عام ٢٠١٨ من أزمات طاحنة نتيجة لزيادة عجز الموازين الجارية لديها، وزادت جائحة كورونا من حدة الأزمات حيث وضعت ضغوطات على صانعي السياسات لإيجاد وسائل وسُبل لتحفيز الإقتصادات، ولكن بشكل متوازن حتى لا تأتي بنتائج عكسية. وهو ما ترتب عليه رفع سعر الفائدة على الدين الخارجي للحفاظ على استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية والحد من مخاطر إعادة التمويل وللمحافظة على تنافسية أدوات الدين الحكومية ويتوقع أن تستمر تلك الضغوضات داخلياً وخارجياً نظراً لما يمر به العالم خلال تلك الفترة من أرتفاعات تضخمية حادة تبعها أرتفاعات فى أسعار الفائدة ثم جاءت أزمة الصراع الروسى الأوكرانى والأثار السلبية لها على العالم وأضافت بشدة الى حالة أضطراب سلاسل أمداد المواد الغذائية والبترولية والغاز وأرتفاعات شديدة فى الأسعار بما فيها مصر والعالم كله من أثار الصراع وحالة عدم اليقين بنتائج هذا الصراع.**

إستثمارات الأجانب في الاوراق المالية الحكومية المصرية

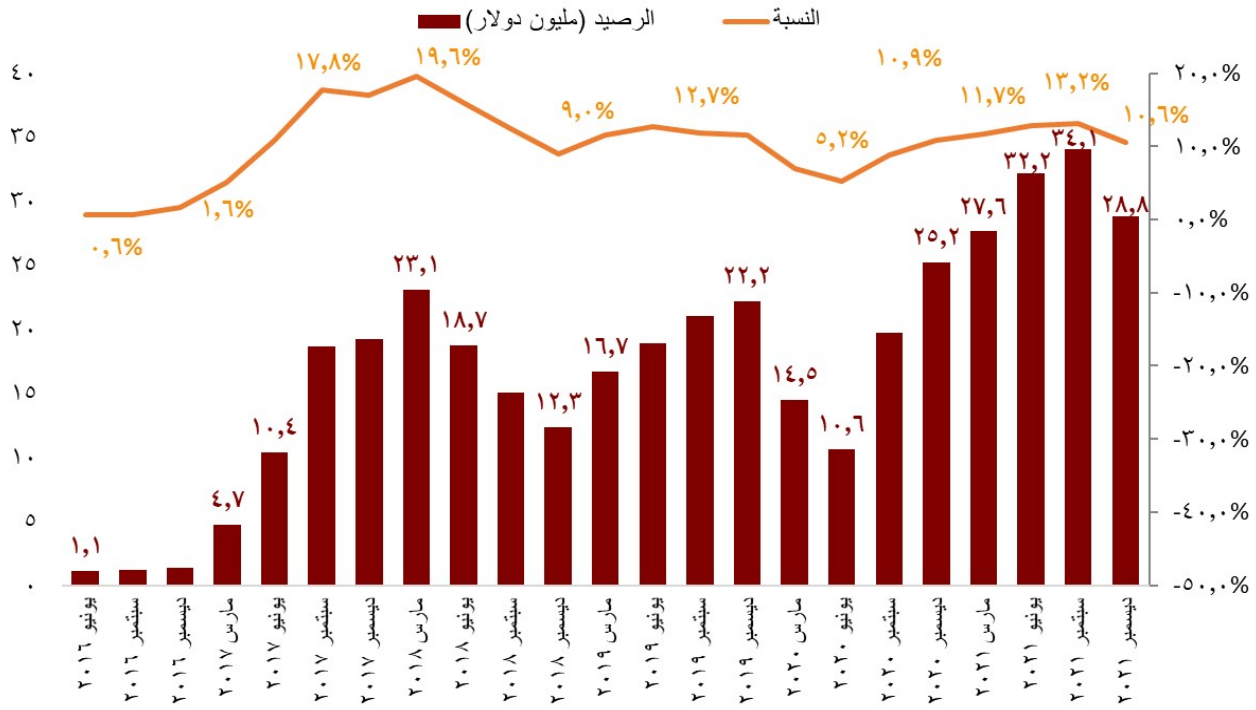

- **ويُلاحظ تراجع استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية مؤخراً بسبب زيادة عنصر الخطر المتعلق بعدم اليقين (uncertainty) بشأن تبعات جائحة كورونا ومدى مرونة الإقتصادات على التعافي وتخطي الأزمة. وإضافة إلى ذلك انخفضت استثمارات الأجانب في الأشهر الماضية نتيجة للحالة الإقتصادية العالمية وتصاعد الأزمة بين روسيا وأوكرانيا مما أثر سلباً على الإقتصاد المصري وأدى إلى زيادة عدم اليقين.**
- **لذا، تعمل وزارة المالية بجهد متواصل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية:**
  - ✓ **خفض أعباء الدين،**
  - ✓ **إطالة عمر الدين،**
  - ✓ **وتطوير سوق الأوراق المالية.**
- **وبالنسبة للهدف الخاص بخفض أعباء الدين، تعمل وزارة المالية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية على شقين، الأول متعلق بالتحكم فى معدلات زيادة مدفوعات الفوائد من خلال إتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية.**

مدفوعات الفوائد (نسبة لإجمالي المصروفات العامة، %)

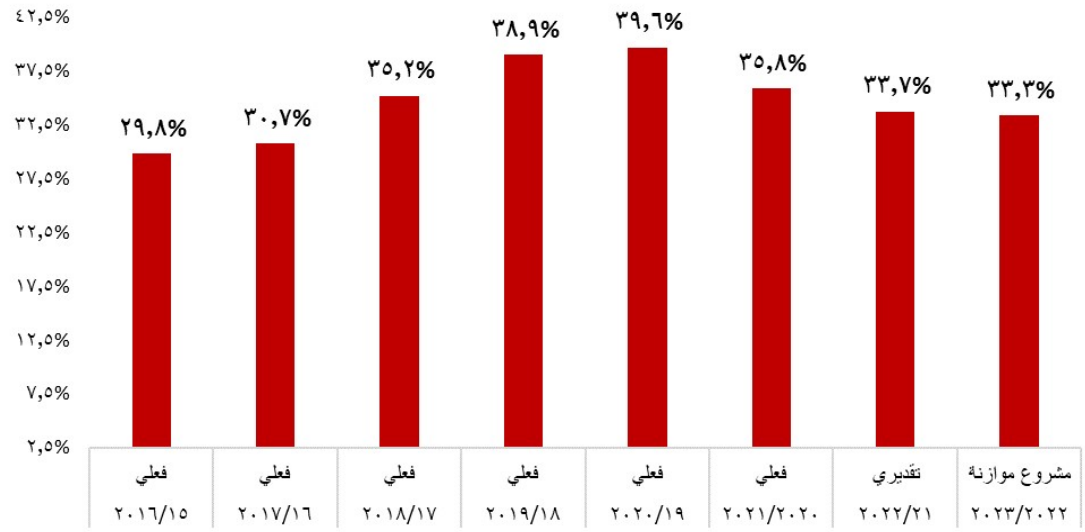

- وتعمل وزارة المالية بالتنسيق مع كامل المجموعة الإقتصادية لتحسين كفاءة توجيه الموارد وبحث بدائل تمويلية تتناسب مع احتياجات كل مرحلة. فنجحت وزارة المالية خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ في إصدار أول سندات خضراء في تاريخ مصر والمنطقة ككل، ويتم توجيه التمويل الذي تم توفيره من هذه السندات للإستثمار في مشروعات ذات بُعد بيئي وتراعي الاستدامة البيئية مما يحفظ حقوق الأجيال القادمة، كما نجحت وزارة المالية فى إصدار سندات الساموراى بالين اليابانى فى اليابان بمتوسط تكلفة سنوية ٢,٣٪ لمدة خمس سنوات وتستهدف أيضاً أصدار سندات الباندا الصينية فى الصين باليوان الصينى. كما يجري العمل حالياً على أصدار أول صكوك سيادية متوافقة مع أحكام الشريعة الأسلامية.
- أما الشق الآخر فهو متعلق بخفض الإحتياجات التمويلية التي تتكون من العجز وسداد أقساط الديون السابقة والتي يتم خفضها عن طريق مد آجال أدوات الدين.
- وتجدُر الإشارة إلى أنه في وقت ارتفاع أسعار الفائدة في أعقاب تحرير سعر صرف الجنيه، تم اختيار أدوات الدين قصيرة الأجل عن عمد لتفادى تحمُل القيمة العالية لمدفوعات الفوائد لفترات طويلة. ولكن مع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك إمكانية للتوسع واستبدال الإقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلى، وهو ما يصب مباشرة في الهدفين الثاني والثالث المتعلقين بإطالة عمر الدين وتطوير السوق ولذلك تتميز سياسة أدارة الدين بالمرونة فى التعامل مع التغيرات فى اسعار الفائدة لضمان توفير التمويل اللازم لأحتياجات الموازنة العامة للدولة وأحتياجات التنمية وذلك بأقل تكلفة ممكنة.

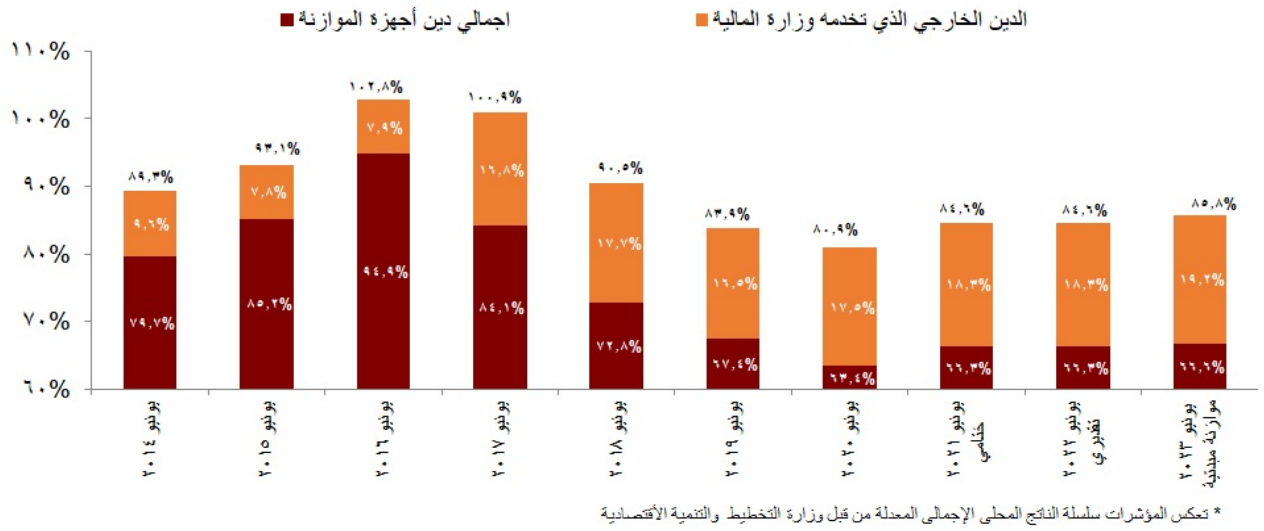

* تعكس المؤشرات سلسلة الناتج المحلى الإجمالى المعدلة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية

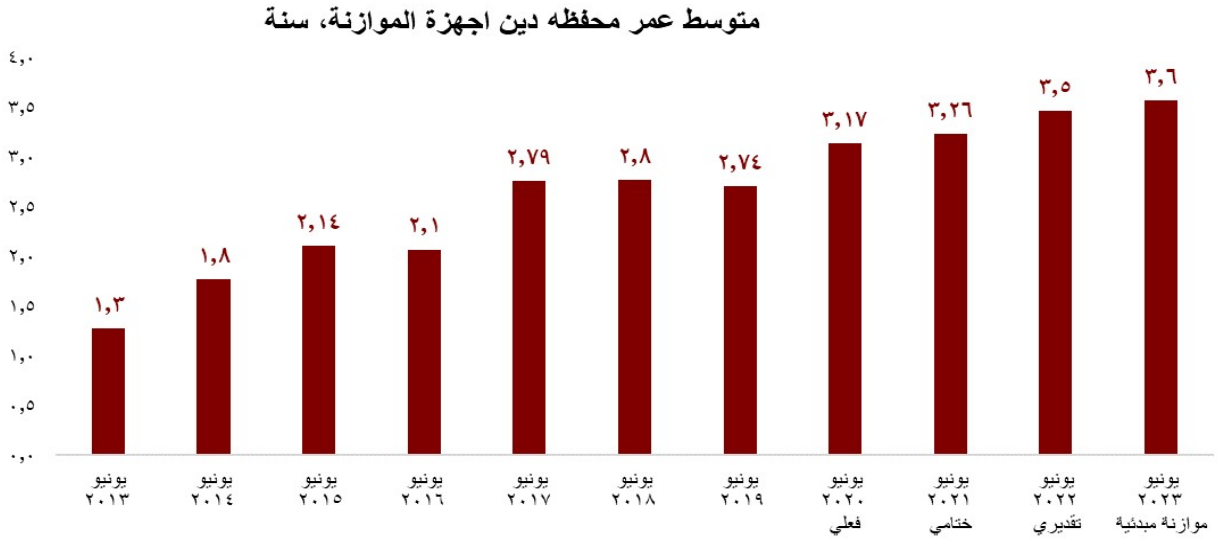

- **وقد تطور رصيد السندات بمعدلات أعلى من معدلات تطور رصيد الأذون حيث وصل رصيد السندات فى يونيو ٢٠٢١ إلى ٥٥٪ من إجمالى الرصيد القائم للأوراق المالية مقارنةً بـ٣٧٪ فى يونيو ٢٠١٩، و٣٢٪ فى يونيو ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى تطور معدلات صافي إصدارات الأذون والسندات حيث وصل صافي إصدارات الأذون إلى ٢٪ من إجمالى صافي الإصدارات مقابل ٩٨٪ للسندات فى يونيو ٢٠٢١، مقارنةً بـ ٩٧٪ للأذون و٣٪ للسندات فى يونيو ٢٠١٨.**

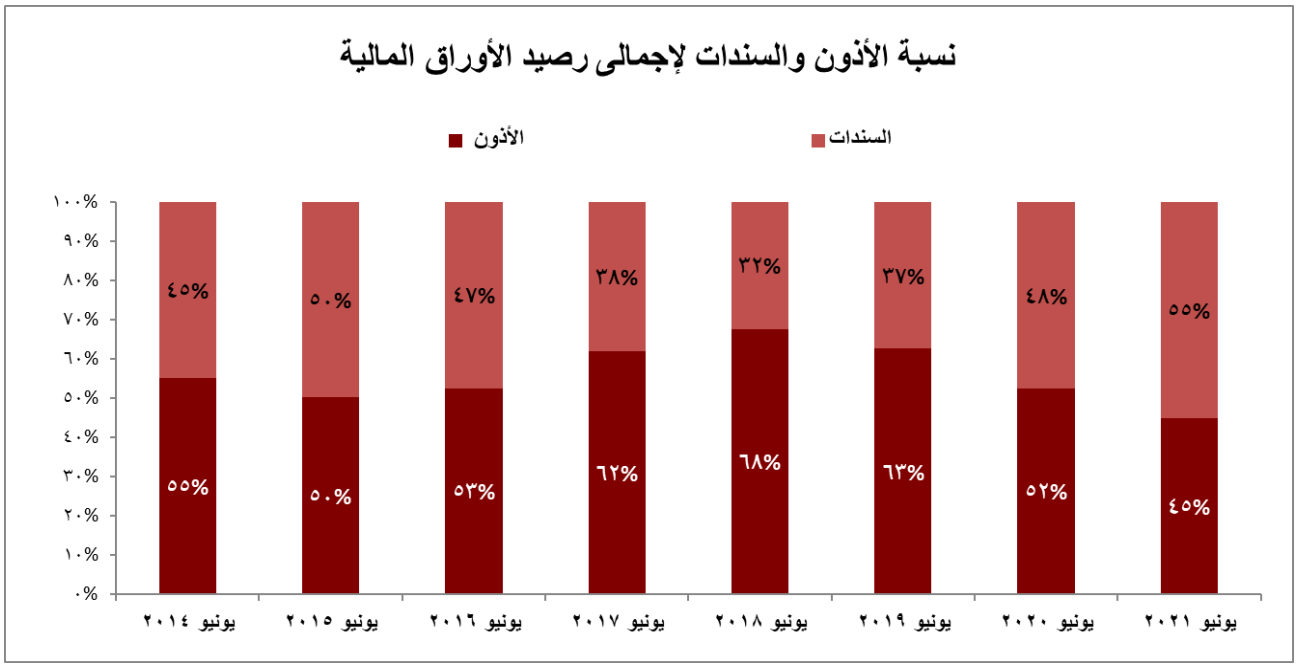
نسبة الأذون والسندات لإجمالى رصيد الأوراق المالية
الأذون
السندات
١٠٠%
٩٠%
٨٠%
٧٠%
٦٠%
٥٠%
٤٠%
٣٠%
٢٠%
١٠%
٠%
٤٥%
٥٥%
٥٠%
٥٠%
٤٧%
٥٣%
٣٨%
٦٢%
٣٢%
٦٨%
٣٧%
٦٣%
٤٨%
٥٢%
٥٥%
٤٥%
يونيو ٢٠١٤
يونيو ٢٠١٥
يونيو ٢٠١٦
يونيو ٢٠١٧
يونيو ٢٠١٨
يونيو ٢٠١٩
يونيو ٢٠٢٠
يونيو ٢٠٢١

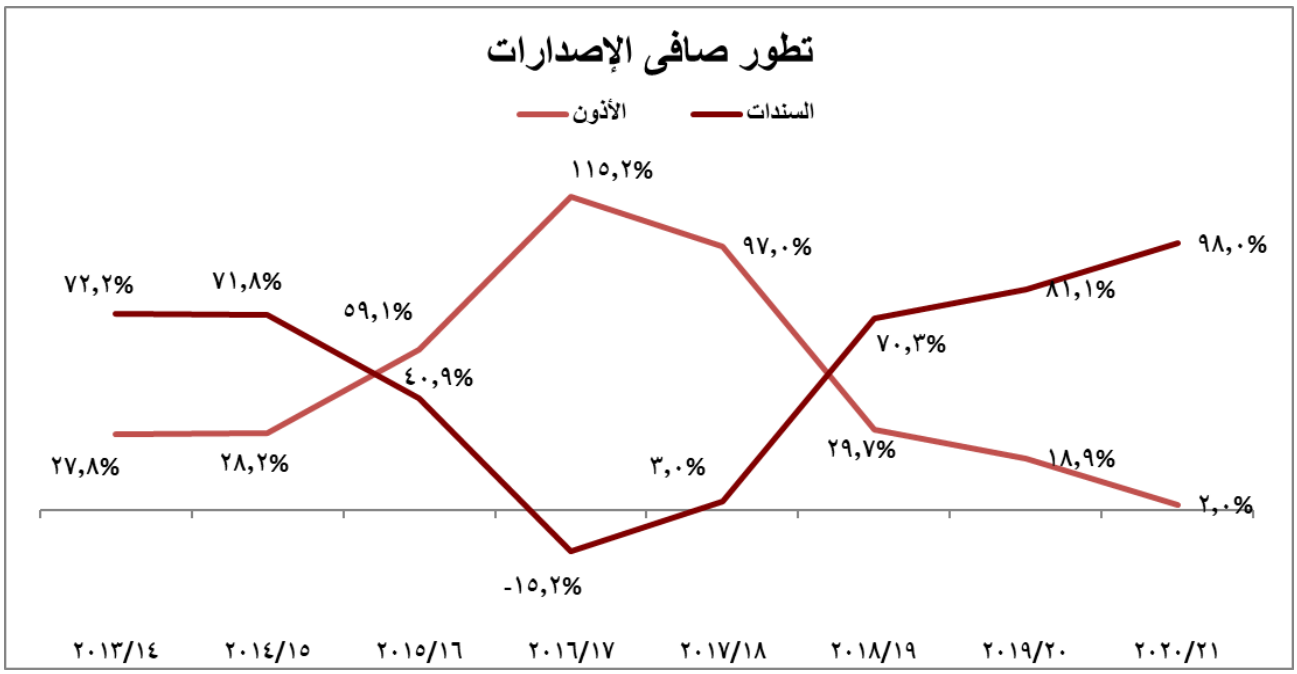
تطور صافى الإصدارات
الأذون
السندات
٧٢,٢%
٧١,٨%
٥٩,١%
٤٠,٩%
-١٥,٢%
٣,٠%
٩٧,٠%
١١٥,٢%
٢٩,٧%
٧٠,٣%
٨١,١%
٩٨,٠%
١٨,٩%
٢,٠%
٢٧,٨%
٢٨,٢%
٢٠١٣/١٤
٢٠١٤/١٥
٢٠١٥/١٦
٢٠١٦/١٧
٢٠١٧/١٨
٢٠١٨/١٩
٢٠١٩/٢٠
٢٠٢٠/٢١

نظرة تحليلية عن الإصدار الدولى للسندات المصرية

أولاً: - اصدار السندات الدولية المقومة بالدولار الأمريكي سبتمبر٢٠٢١:

- نجحت مصر ممثلة في وزارة المالية في الطرح الأول من السندات الدولية الدولارية خلال العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ وذلك على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين والظروف الاستثنائية التى يشهدها العالم وأسواق المال العالمية بسبب تداعيات جائحة كورونا حيث استطاعت وزارة المالية تنفيذ وبنجاح إصدار سندات دولية بقيمة ٣ مليارات دولار على ثلاث شرائح (٦ - ١٢ - ٣٠ سنة) وبقيم مصدرة تبلغ ١,١٢٥ مليار دولار و١,١٢٥ مليار دولار و٧٥٠ مليون دولار على التوالي.

- استطاعت وزارة المالية طرح سند ذات أجل ٦ أعوام بسعر فائدة يقدر بـ ٥,٨٠٠٪ مقابل عائد افتتاحي معلن عنه للمستثمرين بقيمة ٦,١٢٥ ٪ وسندات الـ ١٢ اعوام بنحو ٧,٣٠٠٪ مقابل عائد افتتاحى بلغ ٧,٦٢٥٪ وسندات الـ ٣٠ عامًا بسعر عائد بلغ ٨,٧٥٠٪ مقابل عائد افتتاحي بلغ ٨,٨٧٥٪، لافتًا إلى أن أسعار الفائدة على السندات الدولية المصرية المصدرة في مايو ٢٠٢٠ كانت أعلى حيث بلغ سعر الفائدة على السندات ذات الأجل ٤ سنوات نحو ٥,٧٥٪ والسندات ذات الأجل ١٢ سنه نحو ٧,٦٢٥٪ والسندات ذات الأجل ٣٠ عامًا نحو ٨,٨٧٥٪

- الإقبال على السندات الدولية المصرية الذي جاء من أكثر من ٣٠٠ مستثمر حيث تقدمو بعروض لشراء السندات الدولية المصرية والذي وصل قبل نهاية الطرح إلى حوالي ٩ مليارات دولار وبما يمثل نسبة تغطية حوالي ٣ مرات قيمة الطرح مبلغ ٣ مليارات دولار ساهم في خفض معدلات أسعار الفائدة (الكوبون).

ثانياً: - اصدار السندات المقومة بالين الياباني (الساموراي):

- مصر نجحت في العودة للأسواق الدولية للسندات بإصدار بقيمة ٦٠ مليار ين ياباني) ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار) رغم كل التحديات العالمية.
- مصر أول دولة بالشرق الأوسط تطرح سندات الساموراي بالسوق اليابانية.
- يعد هذا الإصدار المصري الأول لسندات الساموراي حيث تم جذب المستثمرين اليابانيين ويؤكد ذلك ثقتهم في الاقتصاد المصري.
- الحصول على تسعير منخفض لسندات الساموراي بقيمة ٠,٨٥٪ بالسوق اليابانية بأجل ٥ سنوات.
- استطاعت وزارة المالية، طرح هذا الإصدار بضمانة ائتمانية من البنك الياباني سوميتومو ميتسوي «Sumitomo Mitsui» وتغطية إحدى مؤسسات التأمين اليابانية الحكومية «نيبون للتأمين على الصادرات والاستثمار Nippon Export and Investment Insurance»، والحصول على تسعير منخفض لسندات الساموراي بالسوق اليابانية؛ حيث بلغ الكوبون ٠,٨٥٪ سنويًا لأجل ٥ سنوات، بما يجعله أكثر تميزًا مقارنة بأسعار كوبونات إصدارات السندات الدولارية الدولية.
- وزارة المالية تنجح في تنويع أدوات الدين وعملات وأسواق الإصدارات وشرائح المستثمرين لخفض تكلفة التمويل.
- أن هذا الإصدار يتميز بمواصفات ذات طبيعة خاصة نظرًا لاختلاف السوق اليابانية عن الأسواق الدولية الأخرى، حيث إن المستثمر الياباني أكثر انتقاءً في سياساته الاستثمارية وأكثر إقبالًا على الاستثمار في أدوات دين الدول ذات التصنيف الائتماني المرتفع.

سابعاً: المخاطر المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

عملت وزارة المالية المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة على إعداد منظومة متكاملة وعصرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشكل فعال ومرن وكفء وبما يساهم في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة وذلك من خلال:

- اعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتوازي اقتراح وتنفيذ الإجراءات الاحترازية او التصويبية المطلوبة للتعامل مع اهم التحديات المالية.
- استخدام آليات التحوط كلما أمكن ذلك لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية مقارنة بافتراضات الموازنة الأصيلة والتي يتم أيضا اعدادها وتقديرها في ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت اعداد الموازنة.
- انشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٨ تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء القطاعات والمصالح التابعة لوزارة المالية وتحديد أية مخاطر او نقاط تتطلب تصويب أو تحسين في منظومة العمل وكفاءته.
- اعداد مستهدفات شهرية للموازنة بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد وبشكل سريع أية مخاطر مرتبطة بالقدرة على تحقيق المستهدفات المالية ومستهدفات الدين.
- تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية بشكل يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات تغير أسعار سعر الصرف وأسعار برنت العالمية.
- العمل على اعداد استراتيجية التعامل والحد من الضمانات الحكومية بما يضمن بأن الاقتراض الذي يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى وقدرة المقترض على خدمة هذا الدين بشكل سليم.

(أ) تغير الافتراضات الاقتصادية:

أدت التقلبات والصدمات التي واجهها الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات كلا من جائحة كورونا والصراع بين روسيا وأوكرانيا الى نتائج كبيرة ومؤثرة على النشاط الاقتصادي العالمي ومعدلات التوظف مما أدى الى انخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وتراجع أسواق المال والبورصات وزيادة معدلات البطالة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عوامل النمو الرئيسية مثل الاستهلاك والإنفاق الرأسمالي والصادرات بشكل إثر سلباً على أداء الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء. وقد أدت الازمات المرتبطة بجائحة كورونا إلى قيام الحكومات بأعداد وتنفيذ حزم تحفيز مالية ضخمة وهو ما أدى إلى تزايد عجز الموازنات ومستوى المديونية بكافة الاقتصادات مما يؤدى الى تراجع وتدهور المسارات المالية للدول وهو ما يكون له تبعات اقتصادية غير مواتية مثل ارتفاع معدلات تضخم وارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي يكون له تبعات سلبية على الاقتصاد العالمي.

ويشكل احتمال تغير الافتراضات الاقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية، لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية انحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن تظل المستهدفات المالية عرضة للتأثر وبشدة بوجود تغيرات كبيرة فى الافتراضات التالية:

١. معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الافتراضات الرئيسية التى تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والايرادات الاخرى. وبالتالى فخطر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادي مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والفائض الأولى وبالتالى مستهدفات دين أجهزة الموازنة العامة.

وقد كان من المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي مع بدء حملات التطعيم في مختلف البلدان للسيطرة على تفشي الجائحة حيث كان من المتوقع أن يحقق معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٢ إلى نحو ٤,٤٪ مقارنة بانكماش قدره ١,٥٪ عن معدل النمو في عام ٢٠٢١ والذي سجل ٥,٩٪، وهو ما كان يمكن أن ينعكس على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي ألا أنه ومع الاضطرابات الحادثة والارتفاع الكبير في معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية وخاصة الغذائية والبترولية وأيضاً ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً والصراع الروسي الأوكراني ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي، حيث تم وفقاً لصندوق النقد الدولي خفض التوقعات في الاقتصادات المتقدمة والاقتصاد العالمي ككل.

٢. التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، فمن المتوقع أن تنخفض معدلات نمو التجارة العالمية لتصل إلى ٤,٩٪ عام ٢٠٢٣ ونحو ٦٪ في ٢٠٢٢ مقارنة بنحو ٦,٧٪ في ٢٠٢١ وذلك استناداً بأحدث التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي المصدرة في تقرير مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي الصادر يناير ٢٠٢٢. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالي السلبي لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١٪ في النمو السنوي لحركة التجارة العالمية على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٢٪ مما يؤدى الى انخفاض (ارتفاع) حصيلة ما يؤول للخزانة من قناة السويس بنحو ٢ مليار جنيه.

٣. أسعار الفائدة:

مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع معدلات التضخم وانعكاس ذلك في حدوث توقعات بارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية فمن المهم التأكيد على أن أى ارتفاع في أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٢٨ مليار جنيه سنوياً.

٤. الأسعار العالمية للنفط:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢٢ حيث ارتفع سعر خام برنت من ٧١ دولار/ للبرميل في مارس ٢٠٢١ ليصل الي ١٠٢,٧٨ دولار/ للبرميل بحلول ابريل ٢٠٢٢ و١١٠ دولار بحلول شهر مايو ٢٠٢٢ وتشير أوضاع السوق إلى أن المعروض النفطي لم يواكب انتعاش الطلب مما دفع أسعار النفط إلي أعلي جنبا إلى جنب مع حدوث اضطرابات في إمدادات النفط الروسية بسبب الأزمة الأوكرانية. إلا أنه فى حالة ارتفاع سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي زيادة العجز الكلى المستهدف بأكثر من ١ مليار جنيه لكل زيادة مقدارها دولار للبرميل عما هو مقدر بالموازنة.

(ب) الالتزامات المحتملة (الضمانات والالتزامات المالية):

تعتبر الالتزامات المحتملة من مصـــادر المخاطر المالية وهي تتمثل في التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشـأ نتيجة أحداث ماضـية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة فى حال وقوع أو عدم وقوع حدث فى المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

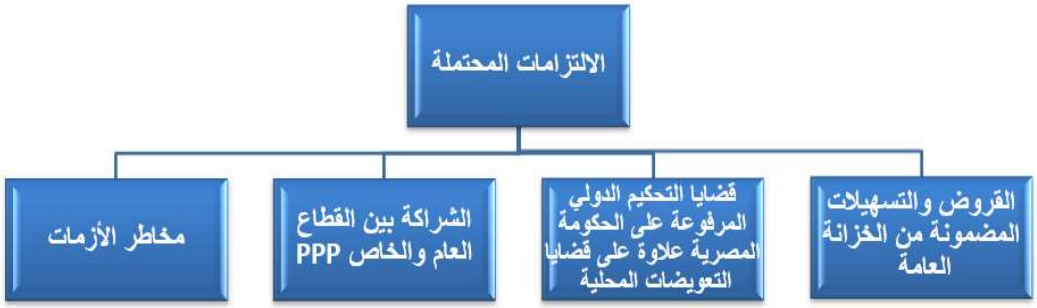

١. القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:

- تقوم وزارة المالية بإصـــدار الضـــمانات التى تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.
- حيث قد لا يرغب المقرض أو الشـــريك التجاري في تحمُّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضـــمانة من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض أو للتسهيلات من الموردين.
- تمثل التقديرات المبدئية لصـافي الديون المضـمونة القائمة على الخزانة العامة في يناير ٢٠٢٢ نحو ٢١٪ من الناتج المحلى، حيث تمثل الضـــمانات المحلية نحو ١١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي وتمثل الضـــمانات الخارجية ٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي.
- ومن الملاحظ تركز إصـــدار الضـــمانات للقطاعات الاســـتراتيجية ولقطاعات الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشـــركات الكهرباء) والنقل وهيئة قناة الســـويس والهيئة القومية للأنفاق والإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية على الأخص والأكثر تحديداً، حيث بلغت الضـــمانات الصـــادرة لتلك الجهات نحو ٨٤٪ تقريباً من إجمالي الضـمانات القائمة في ٣١ ديسـمبر ٢٠٢١. يوضـح الشـكل التالي قيمة الضـمانات (المحلية والخارجية) .

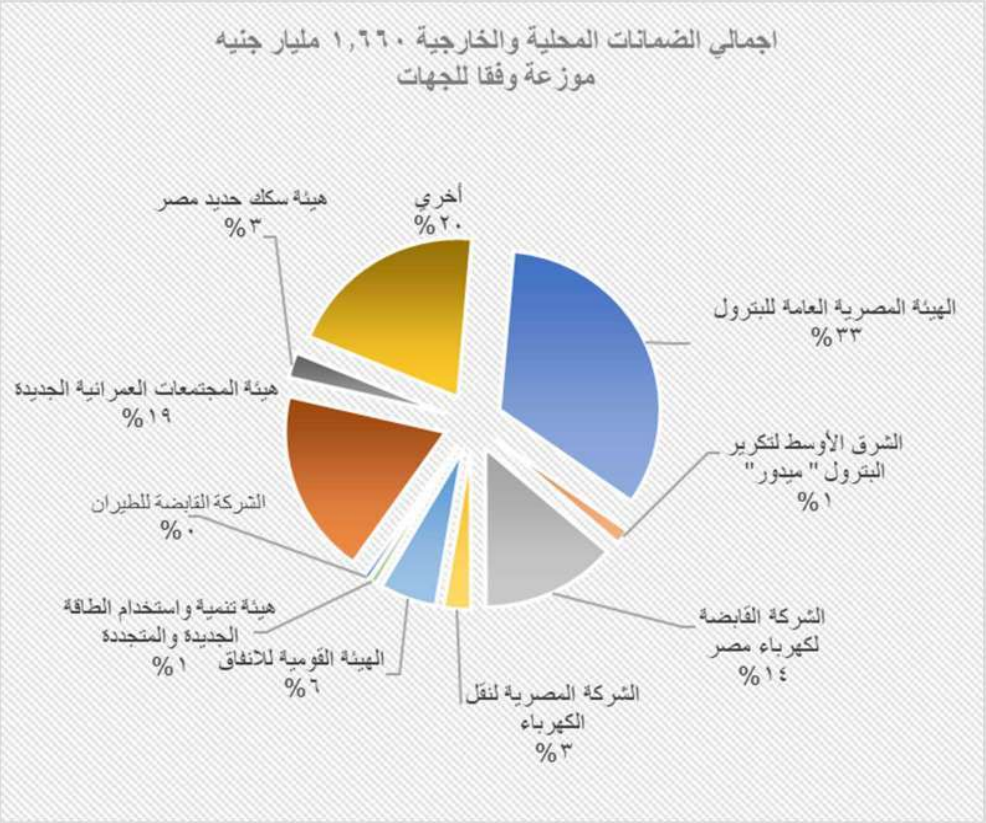

٢. التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولى:

- **قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل فى قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً. ويدرج عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.**
- **قيام الدولة المصرية بتسوية عدد كبير من قضايا التحكيم الدولي ذات المبالغ الكبيرة سواء التي كان قد حكم فيها ضد الدولة المصرية أو تلك التي كانت مازالت تنظر فيها المحاكم.**

ثامناً: المشاركة المجتمعية والشفافية:

فى إطار حرص وزارة المالية الدائم على تطوير أطر الشفافية والإفصاح المالى والتواصل المجتمعى فقد قامت الوزارة خلال الأعوام السابقة بالعديد من الجهود فى مجال رفع الوعي بالثقافة المالية لتعريف اطياف المجتمع بأحدث توجهات وزارة المالية خاصة فى ظل التحديات العالمية ومنها تفشي جائحة كورونا وإشراك كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وفئات الجمهور المختلفة وخاصة الشباب فى رؤية الإصلاح وذلك باستخدام عدة أدوات منها الموقع الإلكتروني التفاعلي www.budget.gov.eg وبوابة وزارة المالية الرقمية www.mofdigitalgate.gov.eg وآليات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات.

ترتكز آطر الشفافية والمشاركة المجتمعية على محاور رئيسية وهي زيادة الإفصاح والشفافية، وتعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، واستحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية وبناء شراكات ناجحة مع المؤسسات المعنية محلياً ودولياً، كما تهدف وزارة المالية – وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية - الى خلق حلقة وصل ما بين متخذ القرار ومتلقى الخدمة وتطوير أدوات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات، وإدماج وإشراك المواطنين خاصة الشباب والمرأة والطفل لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والإنفاق العام.

ويتم ذلك من خلال إجراء عدد من الفعاليات على مدار العام لتنمية الوعي المالي والمصارحة بأوضاع الاقتصاد المصري الذى يمر بمرحلة إصلاح هيكلي شامل، بما يُسهم فى تفهم الإصلاحات الهيكلية وتضمين آراء كافة أطياف المجتمع في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة مع تفعيل المبادرات المقدمة سواء من منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص من خلال آليات الموازنة التشاركية واستخدام مشروعات التخرج الخاصة بالطلاب للوصول إلى التحقيق الأسرع للأهداف المشتركة لرؤية مصر ٢٠٣٠ ليكونوا سفراء وأعضاء فاعلين في المجتمع قادرين على فهم موازنة بلدهم والمشاركة فى التخطيط لها.

مؤشر ٢٠١٧: ٤١/١٠٠
مؤشر ٢٠١٥: ١٦/١٠٠
مؤشر ٢٠١٢: ١٣/١٠٠

١. المحور الاول: تعزيز الشفافية

فيما يخص اعداد ونشر التقارير المالية حول دورة إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة:

تهدف هذه التقارير إلى متابعة تنفيذ الاداء المالى وفقاً للمستهدفات، بحسب معايير شفافية الموازنة العامة وفقاً لما جاء فى توصيات كل من (شراكة الموازنة الدولية IBP، والبنك الدولى WB، وصندوق النقد الدولى IMF) مثل تقرير متابعة الأداء المالى نصف السنوى، التقرير المالى الشهرى، البيان المالى ما قبل التمهيدى، وموازنة المواطن. بالإضافة الى إصدار نسخة المواطن المبسطة لعدد من التقارير المالية باللغتين العربية والإنجليزية، والنشر على المواقع الإلكترونية، والذي يتيح للمواطن خاصة الشباب التواصل والمسائلة حول مجالات الإنفاق العام وتلقي الردود مباشرة من ممثلين الوزارة بهدف إشراك المواطن فى رؤية وأهداف وزارة المالية بمصطلحات اقتصادية بسيطة يمكن للمواطن العادي فهمها بسهولة وذلك لتوضيح الرؤية بمنتهى الشفافية.

- البيان التمهيدي (نسخة المواطن) https://bit.ly/٣f٣hTs٦ https://bit.ly/٣hHtSxv
- البيان المالى (نسخة المواطن) https://bit.ly/٣oCiXJn https://bit.ly/٣٨BWWVr
- تقييم الأداء النصف سنوي (نسخة المواطن) https://bit.ly/٢OUhVrO https://bit.ly/٣hwBjay
- تقرير مخصصات الإنفاق على مواجهة كوفيد-١٩ في الموازنة https://bit.ly/٣٩KXwzf https://bit.ly/٣٠O١SkU
- موازنة المواطن https://bit.ly/٣nDyJCr
- البيان التمهيدي https://bit.ly/٢Eflcji
- البيان المالى https://bit.ly/٢EflfM٠
- تقييم الأداء النصف سنوى https://bit.ly/٢OUrzuD
- تقرير مخصصات الطفل في الموازنة https://bit.ly/٢CSnXqm https://bit.ly/٣٩BFVtq
- دليل قراءة الموازنة https://bit.ly/٢BxkVat https://bit.ly/٣٩uNSQU

- **نشر المزيد من المعلومات حول إدارة المالية العامة والإطار الموازني متوسط المدى مع توضيح وضع الدين ووضعه على المسار النزولي، ومصادر التمويل المختلفة ومدفوعات الفوائد، وتوضيح كافة المستجدات بشكل مبسط حول المخاطر المالية المحلية والعالمية بالتعاون مع كل الوحدات المعنية داخل وزارة المالية وباقي الوزارات الأخرى وإتاحة اسلوب تفاعلى على الموقع وتلقى آراء الجمهور عليه لاستخدامها فى تحديث المحتوى المنشور ليتوافق مع أسئلة الجمهور والقضايا الساخنة خاصة فى ظل أحدث المستجدات التى تمر بها البلاد.**
- **الاستمرار فى اعداد سلسلة ملخصات الشفافية التى تسلط الضوء على رصد التحسن فى كفاءة الإنفاق العام وتأثيره على البعد الاجتماعى خاصة التعليم والصحة وتحسن المؤشرات العالمية ذات الصلة بالإضافة إلى مزيد من البيانات الخاصة بموازنة البرامج والأداء والموازنة المستجيبة للنوع، والمخصصات ذات الصلة بالطفل، ونشرها باللغة العربية والانجليزية على موقع الوزارة الإلكتروني، وكذا النسخ المستحدثة من موازنة المواطن لكل تقرير من تقارير شراكة الموازنة المفتوحة.**

- استحداث مجموعة جديدة من التقارير مع جائحة "كوفيد ١٩" ومنها تقرير مخصصات الإنفاق على مواجهة كوفيد - ١٩ في الموازنة باللغة العربية والانجليزية، حيث قامت وزارة المالية بإتاحة البيانات الخاصة بحزمة كوفيد على موقعها الرسمي متضمناً كافة الاجراءات المتخذة من السياسة المالية فى هذا الصدد. كما خصصت جزء خاص بحزمة كوفيد على الرابط التالى:

http://www.budget.gov.eg/pdf/covid-sep-2020-procedure.pdf

- نشر دليل قراءة الموازنة على موقع الوزارة الالكترونى ليكون أداة لتدريب المتدربين فى الموازنة التشاركية وتدريب سفراء وزارة المالية من الشباب.

فيما يخص الموقع الإلكتروني:

- نشر المزيد من المعلومات المتفق عليها وكافة التقارير حول دورة اعداد الموازنة على الموقع الإلكتروني التفاعلي www.budget.gov.eg وتلقى آراء الجمهور عليه من خلال خاصية (رأيك يهمنا) لتمكين المواطن من المشاركة برأيه في أنشطة وتقارير الوزارة ليتم استخدامها فى تحديث المحتوى المنشور ليتوافق مع آرائهم.
- جاري الانتهاء من ادراج الكيان الإلكتروني الخاص بوحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على بوابة مصر الرقمية digital.gov.eg
- إنشاء وإدارة البوابة الرقمية للبيانات المفتوحة لوزارة المالية www.mofdigitalgate.gov.eg بما يضمن تسهيل حصول جميع المستخدمين الرئيسيين على بيانات المالية العامة، وتتضمن البوابة التالي:
  - ✓ عرض السلاسل الزمنية الخاصة ببيانات كل من "المالية العامة" و"الدين العام" و"الناتج المحلى الإجمالي" بشكل دوري محدث وقابل للبحث الإلكتروني وتحليلها واعداد الرسوم البيانية.
  - ✓ نشر الوثائق المرتبطة بدورة إعداد الموازنة وتنفيذها في موعدها وعلى أوسع نطاق وبوسائط متعددة، وتلقى اقتراحات المستخدمين بخصوص سياسات المالية العامة والرد عليها.
  - ✓ جارى الانتهاء من تحديث الجزء الخاص بالمنصة الالكترونية لبيانات الموازنة"Dashboard" وتطويره لجذب المواطنين والشباب لتسهيل قراءة الموازنة والبيانات الخاصة بها.
  - ✓ كما سوف يتم استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة Online camps ليقوم الشباب بالتعلم بأكثر الطرق الحديثة والفعالة وزيادة مهاراتهم من خلال برنامج تدريبي في مدة زمنية معينة باستخدام طرق الـ Gamification وRewarding System التي يتم استخدمها حاليا في العملية التعليمية لسرعة الانتشار بين الشباب ورفع الوعى.

- جـارى الانتهـاء مـن تطـوير وتحـديث الموقـع الإلكترونـي الخـاص بوحـدة الشـفافية والمشاركة المجتمعية بـوزارة الماليـة بشكل عصرى ليتناسب مـع احتياجـات الشـباب، وليتضمن كافـة التقـارير التـى تصـدرها الوحـدة، بالإضـافة إلـى إدراج المكـون المعرفـي المرئي (فيديوهات) لشرح كل ما هو جديد بالموازنة العامة للدولة والموازنـة التشـاركية والمبادرات والمشروعات التنموية التي تهم المواطن المصري للوصول لأكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة بطريقة مبسطة، وإدراج وسائل تفاعليـة متحركـة وألعـاب واسـئلة اونلاين على الموقع كل حسب عمره مع إدراج مكون تطبيقي على أرض الواقع.
- اعداد مكون تدريبى كامل للأطفال لتعزيز مفهوم المواطنة الفعالـة ورفـع الـوعي بأهـداف التنمية ذات الصلة بالأطفال وتبسيط المفـاهيم الماليـة وإشـراكهم فـى الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعية وتشجيع مشاركتهم فى الأنشطة التوعوية حـول دورة إعـداد الموازنـة التـى تعزز من الشعور بالانتماء للدولة وذلك بما يتناسـب مـع الفئـة العمريـة المسـتهدفة وفـى سـياق الالتـزام بتشـجيع مبـادرة المهـارات الحياتيـة والتعلـيم مـن أجـل المواطنـة، وذلـك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومركز تطوير المناهج.
- قامت وزارة المالية – وحدة الشفافية والمشـاركة المجتمعيـة - بتدشـين صـفحة تفاعليـة علـى كافـة مواقـع التواصـل المجتمعـــــى مثـــــل "Facebook ،Instagram" لتيسـير التواصـل مـع فئـات المجتمـــع خاصـــة شـــباب الجامعـات لضـمان وصـول المعلومـات والرسـائل علـى الصـفحة لأكبـر عـدد مـن شرائح المترددين على مواقع التواصل الاجتماعي.

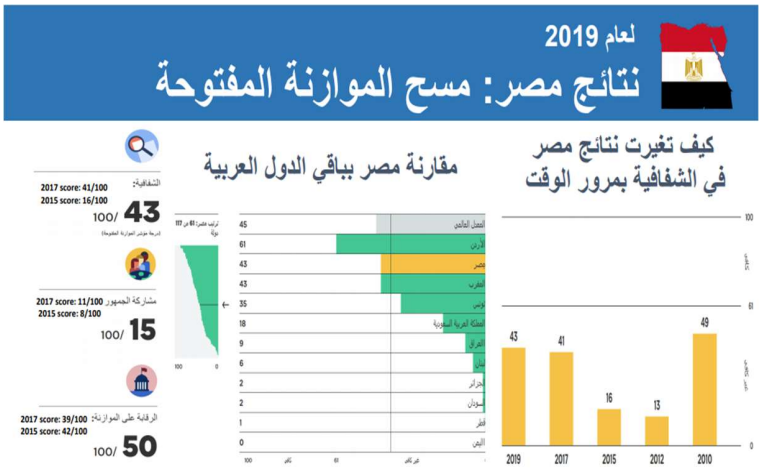

https://www.facebook.com/FTCEUnit

https://instagram.com/transparency_unit?igshid=YmMyMTA2M2Y=

- أدت هذه الجهود لتدعيم أطر الشفافية خلال السنوات الخمس الماضية إلى تحسن ترتيب مصر بخطى ثابتة فى مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية «IBP» كل عامين لعام ٢٠١٩ الصادر في ابريل ٢٠٢٠[1] بحوالى ٣٠ درجة بشكل تراكمى، لتحقق ٤٣ نقطة مئوية خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣ نقطة خلال عام ٢٠١٢؛ وهو ما يقترب من المتوسط العالمي البالغ ٤٥ نقطة مئوية، كما يرتفع بنحو ٢١ نقطة مئوية عن المتوسط الخاص بمنطقة الشرق الأوسط.
- واستمراراً لجهود وزارة المالية فى رفع المؤشر الخاص بباقى التقارير حيث أن مؤشر الشفافية ببعض التقارير يصل إلى ٦١ نقطة مئوية من أصل ١٠٠ نقطة من قبل نفس المؤسسة، سوف تقوم الوزارة بالعمل على زيادة شمولية البيانات فى باقى الـ٧ تقارير الدورية لكى تتضمن المزيد من البيانات حول عرض مدى اتساق البرامج المنفذة على أرض الواقع ببرنامج عمل الحكومة ورؤية مصر ٢٠٣٠ والأهداف الأممية SDGs وكذا عرض مؤشرات تقييم الأداء للبرامج بالموازنة، والمزيد من البيانات حول موازنات البرامج والأداء، والموازنة المستجيبة للنوع، وتفاصيل إستراتيجية الدين العام متوسط المدى وسياسات تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، والأدوات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلى بهدف زيادة عمر الدين وتنويع مصادر التمويل، ويستفيد من هذه التقارير العديد من المؤسسات الدولية والباحثين وشركات التقييم السيادي.

٢. المحور الثاني: تطوير المشاركة المجتمعية

يشمل أدوات مشاركة المواطنين خاصة الشباب والمرأة والطفل، ومن أهم المبادرات التى قامت بها وزارة المالية – وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية - هى مبادرة الموازنة التشاركية والتى تعمل على خلق حلقة وصل ما بين متخذ القرار والمواطنين وزيادة التواصل مع كافة أطياف المجتمع وذلك من خلال خلق آليات مؤسسية مبتكرة للتعاون المثمر مع كافة الجهات الحكومية والدولية والمعنية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وللعمل على رفع مؤشرات الشفافية العالمية ومشاركة الجمهور. وتتمثل الجهود فى هذا الشأن كما يلي:

مشاركة الجمهور:

مؤشر ٢٠١٧: ١١/١٠٠
مؤشر ٢٠١٥: ٨/١٠٠

15/100

[1] لم يتم نشر النتائج الخاصة بعام ٢٠٢٢.

الموازنة التشاركية:

- تم عقد عدد من الفعاليات والندوات وورش العمل عن الموازنة التشاركية فى كل من محافظة الاسكندرية والقاهرة والفيوم لمعرفة أولويات المواطنين فى المحليات، حيث تمت المشاركة فى عقد جلسات استماع جماهيري فى محافظة الفيوم لمناقشة الأولويات التنموية مع القادة المجتمعيين فى مراكز المحافظة، كما أنه جارى التنسيق لتوسيع الانتشار فى محافظات أخرى.
- جارى التنسيق لبدء إطلاق فعاليات البرنامج التدريبى TOT فى كل من محافظة الاسكندرية ومحافظة الفيوم لجذب وتأهيل قيادات مجتمعية في الفيوم وتدريب مدربين لتوعيته المواطن بالموازنة التشاركية وتفعيله لتوصيل الرسائل الخاصة بالمواطنين، وذلك من خلال تدريبهم على مهارات رصد وتحليل المشاكل المحلية والسعي نحو تقديم حلول مبتكرة بالتعاون مع المختصين من المسئولين الحكوميين في كل محافظة من خلال آليات تم خلقها، وذلك لإعداد ١٠٠ من القيادات وإدارات التخطيط الإقليمي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات (جامعة الفيوم وجامعة بني سويف وجامعة الإسكندرية).
- عقد محاضرات وندوات وورش عمل للإعلان عن توجهات السياسة المالية مع التركيز على إشراك الشباب بشكل فعال من خلال التعاون مع أكبر خمس جامعات مصرية من أجل إشراكهم في السياسة المالية للدولة وتنفيذ رؤية مصر المستقبلية عبر تطبيق مبدأ الموازنة التشاركية وجاري التوسع فى عدد من المحافظات مما يزيد من وعى الشباب بمشاكل التنفيذ على أرض الواقع.
- القيام بأنشطة بناء القدرات بشكل مشترك في المدارس وحملات التوعية عبر الإنترنت من خلال المواقع الإلكترونية لوزارة المالية ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وبرامج تطبيقات الهاتف المحمول لزيادة الوعي حول محو الأمية المالية وإعداد الموازنة العامة التشاركية.
- دمج المكون التدريبى للموازنة التشاركية كجزء من المنهج الدراسي الخاص ببعض المقررات فى كل من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وكلية التجارة بجامعة الإسكندرية.

نادى المواطنة الفعالة "Active Citizenship Club":

- هو مبادرة أطلقتها وزارة المالية – وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية - الشفافية والمشاركة المجتمعية بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات وعدد من الجامعات الحكومية والدولية بهدف إشراك الطلبة في خطط الدولة للإصلاح والإستماع إلى أفكارهم وإستخدامها لمواجهة التحديات التى تقابلها الدولة وإدماج الشباب ليكونوا جزء من آليات وزارة المالية لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

- يقوم نادي المواطنة الفعالة بتوفير وإتاحة مجموعة واسعة من الأنشطة للطلاب من أجل تمكينهم من مشاركة أفكارهم وتطويرها في حل التحديات التي تواجه الدولة في وقت الأزمات والجائحة مثل (ورش محو الأمية المالية، برامج تنافسية بين أعضاء نادي المواطنة الفعالة بجميع الجامعات على مستوى الجمهورية، التعليم الالكتروني من خلال العاب الكترونية، التدريب وفرص العمل بوزارة المالية، رحلات ميدانية للمشاريع القومية العملاقة، دعوة إلى حضور تدريب المتدربين بالفيوم، مقابلات دورية مع صانعي القرار بالدولة لإشراك الشباب بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية بالدولة).
- قامت وزارة المالية – وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية -الشفافية والمشاركة المجتمعية بالفعل بإنشاء نادي المواطنة الفعالة في عدة جامعات حكومية ودولية في مصر مثل (جامعة الاسكندرية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جامعة حلوان، وجارى التوسع للانتشار فى كل من جامعة القاهرة، الجامعة الألمانية، جامعة اكتوبر للعلوم الحديثة، وجامعة مصر الدولية).

مبادرة سفراء وزارة المالية:

هي مبادرة تستهدف خلق قنوات تواصل غير رسمية بين طلبة الجامعات ووزارة المالية من خلال محاور (الشفافية – المشاركة – المسائلة – التواصل) لإشراك الشباب في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للدولة من خلال:

- تنظيم بعض الأنشطة الطلابية في الجامعات الحكومية والخاصة لتعريف الطلبة بنطاق عمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية مع اختيار عدد ١٠ طلاب يمثلون كل جامعة ليكونوا «سفراء وزارة المالية» فى متابعة الأنشطة والمبادرات التى تنفذها الوزارة.
- تنظيم زيارات دورية «لسفراء وزارة المالية» الذين تم اختيارهم في المحافظات المعنية بتطبيق الموازنة التشاركية وللإطلاع على المشروعات القومية للدولة وعقد لقاءات دورية مع متخذي القرار ومنهم المحافظين ونواب المحافظين بهدف إشراك الشباب في دولاب العمل الحكومي ورؤية الدولة في التنمية واتخاذ القرارات.
- تنظيم فعالية "يوم في حياة محافظ" للشباب بشكل دوري لإشراكهم في رؤية مصر ٢٠٣٠ ورفع وعيهم حول كيفية إتخاذ القرارات في الإدارات العامة على المستوى المحلي.

التعاون مع شركاء النجاح من المؤسسات والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص المحلية والدولية:

- **التعاون مع كل من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالى ومركز تطوير المناهج والمؤسسات الدولية ذات الصلة فى تنفيذ عدد من البرامج التي تهدف لإشراك الشباب فى عملية إعداد الموازنة مثل: لعبة محاكاة كيفية اعداد الموازنة للشباب فى سن ما قبل الجامعي، والتعلم بالخبرة وعن طريق التجربة باستخدام أنشطة رياضية.**
- **رفع الوعي وبناء القدرات داخل وزارة المالية حول منهجية تنفيذ تكلفة أهداف التنمية المستدامة (SDGs Fund Costing) مع تدريب الشباب حول منهجية تنفيذ وقياس تكلفة تنفيذ الأهداف الأممية ٢٠٣٠ ووضع علامات تصنيفية للإنفاق الحكومي المتسق مع كل هدف من أهداف التنمية المستدامة لتكون متاحة للجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية للوزارة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذلت الصلة.**
- **التعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ومركز تطوير المناهج لإعداد مكون معرفى كامل ليتم إدراجه بالمناهج التعليمية فى مختلف المراحل الدراسية من الابتدائية للثانوية بحيث تتضمن بعض مفاهيم الثقافة المالية والشفافية والمشاركة المجتمعية وذلك في صورة انشطة وألعاب واسئلة اونلاين على الموقع كل حسب عمره مع إدراج مكون تطبيقي على أرض الواقع، ومنها "لعبة صيد الكنوز" والعاب دورة اعداد الموازنة والتى تستهدف التثقيف المالي للأطفال والشباب من سن ١٥ الى ١٨ سنة وذلك لزيادة الوعي بمفاهيم التثقيف المالي والموازنة العامة للدولة والموازنة التشاركية.**
- **التعاون مع البنك المركزي ونموذج محاكاة الجهاز المصرفى المصرى والبورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية والعديد من المؤسسات لعقد دورات تدريبية لطلبة الجامعات حول دور وزارة المالية فى الشمول المالى وإدارة المالية العامة ونشر الثقافة المالية كأداة لدعم الشفافية وإتاحة البيانات والمعلومات للكافة والتعرف على الموازنة العامة والمواطنة الفعالة وتمكين الشباب فى ريادة الأعمال، والتنسيق حول إعداد منهج تعليمي خاص بريادة الأعمال والرقمنة المالية والبورصة، لتوعية طلاب الجامعات والمدارس بالأدوات المالية غير المصرفية وتعامل الشباب فى البورصة والتمويل متناهى الصغر.**
- **تنظيم حلقات نقاشية مع طلاب الجامعات Focus Groups لتشجيع مشاركة الشباب وسماع مقترحاتهم حول رفع الوعي بمشروعات الحكومة وليكونوا سفراء لمبادرة الموازنة التشاركية لمحو الأمية المالية للشباب.**

- **تنظيم محاكاة وزارة المالية فى الجامعات المصرية من خلال التنسيق والتعاون مع مجموعة من الشباب المسؤولين عن تنظيم محاكاة لوزارة المالية في جامعة بنى سويف ليتم تعميمها في عدد من المحافظات، بالإضافة الى جلسات مماثلة لمناقشة الموازنة كبرلمان الشباب وتستهدف هذه الأنشطة الفئات الطلابية المختلفة وأعضاء هيئة التدريس.**
- **الإستغلال الأمثل لمراكز الشباب بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة لتنظيم برامج رياضية للشباب من أجل التنمية من خلال إستخدام كرة القدم والعديد من الأنشطة الرياضية الأخرى لعرض ومناقشة القضايا المجتمعية والمحلية الرئيسية والمهارات الحياتية بأسلوب بسيط وجذاب بالتعاون مع العديد من منظمات المجتمع المدني.**

تمكين واشراك المرأة بالشراكة مع المؤسسات المعنية:

- **جاري التخطيط لتنفيذ انشطة تمكين الفتيات والمرأة في القري الفقيرة المدرجة بمبادرة حياة كريمة بالتعاون مع الشركاء المعنيين في محافظات الفيوم والإسكندرية واستهداف الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة).**
- **إنشاء منصات الكترونية تعليمية تفاعلية Learning Management System تمكن المرأة والشباب من المشاركة الفعالة حول دورة إعداد الموازنة وإدراج تلك المنصات على بوابة مصر الرقمية.**
- **رفع الوعي بالموازنة العامة للدولة ورؤية مصر ٢٠٣٠ بما يعزز الاستفادة من جهود الدولة في تنمية المرأة.**
- **رفع الوعي والتثقيف المالي ضمن استراتيجية وزارة المالية لفهم سوق العمل بالتعاون مع البنك المركزي وجهاز تنمية المشرعات الصغيرة والمتوسطة والبورصة المصري عن طريق رفع الوعي بالفرص المتاحة ضمن مبادرات الشمول المالي وريادة الأعمال.**
- **بناء مهارات ٢،٠٠٠ من المراهقين والشابات المعرضات لخطر العنف وذلك بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى والعديد من المؤسسات الدولية ذات الصلة وذلك لدعمهم للحصول على فرص للتمكين المالى من خلال مختلف المنصات الالكترونية الخاصة بالجهات المعنية، كما سيتم تعريفهم ببعض الجوانب التقنية مثل شبكات الكمبيوتر والبرمجة وأنظمة التشغيل والتسويق الإلكتروني والتصميم الجرافيكي وتطوير تطبيقات الهاتف المحمول وتطوير مواقع الويب والعمل الإداري.**

وفي سياق هذه المجهودات، ارتفع مؤشر مشاركة الجمهور والتواصل المجتمعي إلى ١٥ نقطة مقارنة بـ ١١ نقطة عام ٢٠١٧؛ لتتخطى مصر بذلك المتوسط العالمي المقدر بـ ١٤ نقطة.

٣. المحور الثالث: المساءلة والرقابة على الموازنة

تستمر جهود وزارة المالية فى التواصل المجتمعي من خلال العديد من المبادرات ومنصات التفاعل الإلكتروني والرقمي، بالإضافة الى جهود البرلمان لمراقبة الموازنة وإشراك المواطنين، فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء البرلمان، حيث سيتم إدماج عنصر "الموازنة العامة كأداة للتواصل بين البرلمان والمواطنين" ضمن عناصر البرنامج التدريبي لمبادرة الموازنة التشاركية لدعم وتوطيد العلاقة بين المواطنين ومجلس الشعب.

- جارى تفعيل آداة للمتابعة ورصد أولويات المجتمع ولا سيما فى قرى حياة كريمة فى كل من الاسكندرية والفيوم وذلك بحسب أفضل الممارسات العالمية للمؤسسات المعنية بالشفافية والمسائلة ومنها مؤشر شراكة الموازنة الدولية ، ومؤشر الشفافية العالمي لقياس الفساد IBP & Transparency International Global Corruption Barometer Survey لتمكين المواطن من متابعة المشروعات بالإضافة إلى تفعيل بطاقات التقييم المجتمعي وقياس رضا المواطن لاستطلاع آراء مستخدمي الخدمات وتقييمها، بالإضافة إلى متابعة التنفيذ الفعلي للمشروعات وذلك من خلال التدريبات الخاصة بالموازنة التشاركية فى مختلف محافظات مصر.
- العمل على تبنى أداة جديدة للمساءلة المجتمعية وللرقابة على كفاءة الخدمات المقدمة والمشروعات القومية العملاقة بالتعاون مع كافة شركاء النجاح من الوزارات والمنظمات غير الحكومية على غرار ما تم تنفيذه فى برامج تكافل وكرامة فى أسيوط وللصندوق الإجتماعى للتنمية وذلك لضمان سلامة وصول الدعم لمستحقيه وكشف أوجه الفساد مما يؤدى الى تحسين وضع مصر في مجال المسائلة والمراقبة على دورة الموازنة.

وقد ارتفع المؤشر الفرعي للرقابة على الموازنة بشكل ملحوظ فى ٢٠١٩ ليحقق ٥٠ نقطة مقارنة بـ ٣٩ نقطة فى ٢٠١٧.

الرقابة على الموازنة:

50/100

مؤشر ٢٠١٧: ٣٩/١٠٠
مؤشر ٢٠١٥: ٤٢/١٠٠

الفصل الثانى

البيانات التحليلية

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

	مليون جنيه
▪ قُدر إجمالى المصروفات بمبلغ	٢،٠٧٠،٨٧٢
▪ وقُدر إجمالى الإيرادات بمبلغ	١،٥١٧،٨٥٤
• ومن ثم فإن العجز النقدى للموازنة قُدر بمبلغ	٥٥٣،٠١٨
• وبإضافة صافي الحيازة المُقدر بمبلغ	٥،١٣٢
▪ وبالتالي يكون العجز الكلى المُقدر بالموازنة	٥٥٨،١٥٠

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٦,١٪ من الناتج المحلى الاجمالى المقدر في السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالي تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٠/٢٠٢١:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير		الوزن النسبى	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	٪	فعلى		
المصروفات	٢،٠٧٠،٨٧٢	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٧٩٤،٨٧٧	٢٣٣،١٤٩	٢٧٥،٩٩٥		١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠
١- الأجور وتعويضات العاملين	٤٠٠،٠٠٠	٣٦١،٠٥٠	٣٥٧،٠٥٠	٣٨،٩٥٠	٤٢،٩٥٠	١٩,٣	٣١٨،٨٠٦	٢٨٨،٧٧٣	٢٦٦،٠٩١
٢- شراء السلع والخدمات	١٢٥،٦٠٠	١٠٣،٨٨٩	٩٤،٩٥٣	٢١،٧١١	٣٠،٦٤٧	٦,١	٨١،٤٦٢	٦٩،٨٧١	٦٢،٣٦٥
٣- الفوائد	٦٩٠،١٥٠	٥٧٩،٥٨٢	٥٧٩،٥٨٢	١١٠،٥٦٧	١١٠،٥٦٧	٣٣,٣	٥٦٥،٤٩٧	٥٦٨،٤٢١	٥٣٣،٠٤٥
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٥٥،٩٩٣	٣٢١،٣٠١	٣١١،٤٦٥	٣٤،٦٩٢	٤٤،٥٢٩	١٧,٢	٢٦٣،٨٨٦	٢٢٩،٢١٤	٢٨٧،٤٦١
٥- المصروفات الأخرى	١٢٢،٧٠٠	١١٣،٧٨٧	١٠٨،٤٧٥	٨،٩١٣	١٤،٢٢٥	٥,٩	٩٩،٧٥١	٨٦،٨٠٢	٧٧،٥٦٥
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٧٦،٤٢٩	٣٥٨،١١٣	٣٤٣،٣٥٢	١٨،٣١٥	٣٣،٠٧٦	١٨,٢	٢٤٩،٣٧٢	١٩١،٦٤٢	١٤٣،٣٤٢
الإيرادات	١،٥١٧،٨٥٤	١،٣٦٥،١٥٩	١،٣٠٤،١٨٦	١٥٢،٦٩٥	٢١٣،٦٦٨		١،١٠٨،٦٢٥	٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠
١- الضرائب	١،١٦٨،٧٩٥	٩٨٣،٠١٠	٩٤٦،٣٧٥	١٨٥،٧٨٥	٢٢٢،٤٢١	٧٧,٠	٨٣٣،٩٩٣	٧٣٩،٦٣٣	٧٣٦،١٢١
٢- المنـــح	٩١٢	١،٥٤١	٣،٧٩٩	٦٢٩-	٢،٨٨٧-	٠,١	٢،٩٥٥	٥،٢٦٣	٢،٦٠٩
٣- الإيرادات الأخرى	٣٤٨،١٤٧	٣٨٠،٦٠٨	٣٥٤،٠١٣	٣٢،٤٦١-	٥،٨٦٦-	٢٢,٩	٢٧١،٦٧٨	٢٣٠،٥٣٤	٢٠٣،١٨١
العجز(الفائض) النقدى	٥٥٣،٠١٨	٤٧٢،٥٦٤	٤٩٠،٦٩١	٨٠،٤٥٤	٦٢،٣٢٧		٤٧٠،١٤٩	٤٥٩،٢٩٤	٤٢٧،٩٦٠
صافى حيازة الأصول المالية	٥،١٣٣	٢،٩٤٥	٢،٩٤٥-	٢،١٨٨	٨،٠٧٨		٢،١٩٦	٣،٤٨١	١،٩٩١
العجز(الفائض) الكلى	٥٥٨،١٥٠	٤٧٥،٥٠٨	٤٨٧،٧٤٦	٨٢،٦٤٢	٧٠،٤٠٤		٤٧٢،٣٤٥	٤٦٢،٧٧٥	٤٢٩،٩٥١
العجز (الفائض) الأولى [1]	١٣١،٩٩٩-	١٠٤،٠٧٤-	٩١،٨٣٦-	٢٧،٩٢٥-	٤٠،١٦٣-		٩٣،١٥٢-	١٠٥،٦٤٦-	١٠٣،٠٩٤-
الناتج المحلى الإجمالى [2]	٩،٠٩٢،٠٨٠	٧،٩٢٥،٠٠٠	٧،٩٢٥،٠٠٠				٦،٩٢٣،٠٠٠	٦،٢٩٥،٠٠٠	٥،٧٢٤،٠٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٦,٧	٪١٧,٢	٪١٦,٥				٪١٦,٠	٪١٥,٥	٪١٦,٥
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٢,٨	٪٢٣,٢	٪٢٢,٦				٪٢٢,٨	٪٢٢,٨	٪٢٣,٩
نسبة العجز(الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٦,١	٪٦,٠	٪٦,٢				٪٦,٨	٪٧,٣	٪٧,٥
نسبة العجز (الفائض)الكلى إلى الناتج المحلى	٪٦,١	٪٦,٠	٪٦,٢				٪٦,٨	٪٧,٤	٪٧,٥
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى	٪١,٥-	٪١,٣-	٪١,٢-				٪١,٣-	٪١,٧-	٪١,٨-
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	٪٨٤,٠	٪٨٥,٠	٪٨٥,٠				٪٨٤,٦	٪٨٠,٩	٪٨٣,٩

[1] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

[2] المصدر وزارة التخطيط

الإستخدامات

تبلغ تقديرات الإستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٣،٠٦٦،٣١٤ مليون جنيه (٣٣,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

- المصروفات وتبلغ ٢،٠٧٠،٨٧٢ مليون جنيه بنسبة ٢٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية وتبلغ ٢٩،٩٥٤ مليون جنيه بنسبة ٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- سداد القروض المحلية والأجنبية وتبلغ ٩٦٥،٤٨٨ مليون جنيه بنسبة ١٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى تفاصيل الاستخدامات المشار إليها بعاليه:

جدول رقم (٢)
الإستخدامات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير (١-٢)		٢٠٢٢/٢٠٢١	فعلى		
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
المصروفات										
١- الأجور وتعويضات العاملين	٤٠٠،٠٠٠	١٣,٠	٣٦١،٠٥٠	١٤,٧	٣٨،٩٥٠	١٠,٨	٣٥٧،٠٥٠	٣١٨،٨٠٦	٢٨٨،٧٧٣	٢٦٦،٠٩١
٢- شراء السلع والخدمات	١٢٥،٦٠٠	٤,١	١٠٣،٨٨٩	٤,٢	٢١،٧١١	٢٠,٩	٩٤،٩٥٣	٨١،٤٦٢	٦٩،٨٧١	٦٢،٣٦٥
٣- الفوائد	٦٩٠،١٥٠	٢٢,٥	٥٧٩،٥٨٢	٢٣,٦	١١٠،٥٦٧	١٩,١	٥٧٩،٥٨٢	٥٦٥،٤٩٧	٥٦٨،٤٢١	٥٣٣،٠٤٥
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٥٥،٩٩٣	١١,٦	٣٢١،٣٠١	١٣,١	٣٤،٦٩٢	١٠,٨	٣١١،٤٦٥	٢٦٣،٨٨٦	٢٢٩،٢١٤	٢٨٧،٤٦١
٥- المصروفات الأخرى	١٢٢،٧٠٠	٤,٠	١١٣،٧٨٧	٤,٦	٨،٩١٣	٧,٨	١٠٨،٤٧٥	٩٩،٧٥١	٨٦،٨٠٢	٧٧،٥٦٥
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٧٦،٤٢٩	١٢,٣	٣٥٨،١١٣	١٤,٦	١٨،٣١٥	٥,١	٣٤٣،٣٥٢	٢٤٩،٣٧٢	١٩١،٦٤٢	١٤٣،٣٤٢
جملة المصروفات	٢،٠٧٠،٨٧٢	٦٧,٥	١،٨٣٧،٧٢٣	٧٤,٧	٢٣٣،١٤٩	١٢,٧	١،٧٩٤،٨٧٧	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٢٢.٨		٪٢٣.٢				٪٢٢.٦	٪٢٢.٨	٪٢٢.٨	٪٢٣.٩
٧- حيازة الأصول المالية	٢٩،٩٥٤	١,٠	٣٠،٢٩٢	١,٢	٣٣٨-	١,١-	١٨،٢٥٦	٢٦،٩٧١	٢١،٠٩٢	١٨،٥٦٦
٨- سداد القروض	٩٦٥،٤٨٨	٣١,٥	٥٩٣،٠٠٠	٢٤,١	٣٧٢،٤٨٨	٦٢,٨	٥٩٢،٧٠٧	٥٣٤،٧٠٦	٤٥٥،٥٣٣	٢٤٢،٦٣١
إجمالى الأستخدامات	٣،٠٦٦،٣١٤	١٠٠,٠	٢،٤٦١،٠١٥	١٠٠,٠	٦٠٥،٢٩٩	٢٤,٦	٢،٤٠٥،٨٤٠	٢،١٤٠،٤٥١	١،٩١١،٣٤٨	١،٦٣١،٠٦٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣٣.٧		٪٣١.١				٪٣٠.٤	٪٣٠.٩	٪٣٠.٤	٪٢٨.٥

أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢،٠٧٠،٨٧٢ مليون جنيه (٢٢,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقارنة بنحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٢٣,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٢٣٣،١٤٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٢,٧٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات زيادة الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية الصادرة لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ومتطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي من سلع وخدمات وزيادة بنود الدعم (دعم رغيف الخبز وتكافل وكرامة وزيادة المعاشات) وكذلك الزيادة في حجم الإستثمارات والموجهة بالأساس لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة فرص العمل فضلاً عن خدمة الدين العام.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي:

وتتمثل عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادى فيما يلى:

- الأجور وتعويضات العاملين.
- شراء السلع والخدمات.
- الفوائد.
- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية.
- المصروفات الأخرى.
- شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الاقتصادي إلى إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بنسب موازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ وكذلك مقارنة بنسب الفعلي للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١:

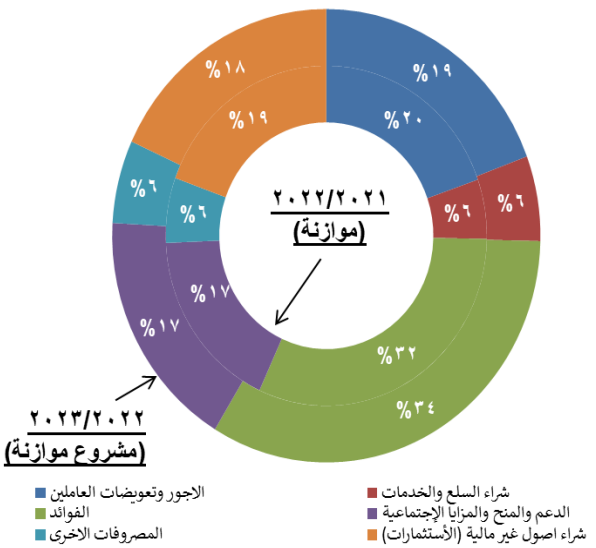

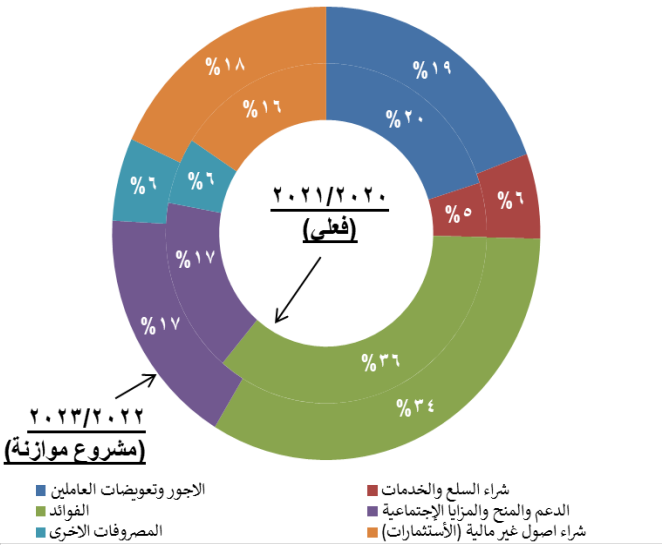

كما يوضح الجدول التالي المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٩/٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٠:

جدول رقم (٣)
المصروفـــــات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير (١-٢)		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الأجور وتعويضات العاملين	٤٠٠،٠٠٠	١٩,٣	٣٦١،٠٥٠	١٩,٦	٣٨،٩٥٠	١٠,٨	٣٥٧،٠٥٠	٣١٨،٨٠٦	٢٨٨،٧٧٣	٢٦٦،٠٩١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٤,٤		٪٤,٦				٪٤,٥	٪٤,٦	٪٤,٦	٪٤,٦
* شراء السلع والخدمات	١٢٥،٦٠٠	٦,١	١٠٣،٨٨٩	٥,٧	٢١،٧١١	٢٠,٩	٩٤،٩٥٣	٨١،٤٦٢	٦٩،٨٧١	٦٢،٣٦٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١,٤		٪١,٣				٪١,٢	٪١,٢	٪١,١	٪١,١
* الفوائد	٦٩٠،١٥٠	٣٣,٣	٥٧٩،٥٨٢	٣١,٥	١١٠،٥٦٧	١٩,١	٥٧٩،٥٨٢	٥٦٥،٤٩٧	٥٦٨،٤٢١	٥٣٣،٠٤٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٧,٦		٪٧,٣				٪٧,٣	٪٨,٢	٪٩,٠	٪٩,٣
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٥٥،٩٩٣	١٧,٢	٣٢١،٣٠١	١٧,٥	٣٤،٦٩٢	١٠,٨	٣١١،٤٦٥	٢٦٣،٨٨٦	٢٢٩،٢١٤	٢٨٧،٤٦١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٣,٩		٪٤,١				٪٣,٩	٪٣,٨	٪٣,٦	٪٥,٠
* المصروفات الأخرى	١٢٢،٧٠٠	٥,٩	١١٣،٧٨٧	٦,٢	٨،٩١٣	٧,٨	١٠٨،٤٧٥	٩٩،٧٥١	٨٦،٨٠٢	٧٧،٥٦٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١,٣		٪١,٤				٪١,٤	٪١,٤	٪١,٤	٪١,٤
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٧٦،٤٢٩	١٨,٢	٣٥٨،١١٣	١٩,٥	١٨،٣١٥	٥,١	٣٤٣،٣٥٢	٢٤٩،٣٧٢	١٩١،٦٤٢	١٤٣،٣٤٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٤,١		٪٤,٥				٪٤,٣	٪٣,٦	٪٣,٠	٪٢,٥
الإجمالى	٢،٠٧٠،٨٧٢	١٠٠,٠	١،٨٣٧،٧٢٣	١٠٠,٠	٢٣٣،١٤٩	١٢,٧	١،٧٩٤،٨٧٧	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٢٢,٨		٪٢٣,٢				٪٢٢,٦	٪٢٢,٨	٪٢٢,٨	٪٢٣,٩
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٦٧,٥		٪٧٤,٧				٪٧٤,٦	٪٧٣,٨	٪٧٥,١	٪٨٤,٠

(الوزن النسبى): يمثل نسبة كل باب من أبواب المصروفات لإجمالى المصروفات

الأجور وتعويضات العاملين

تُقدَّر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ٤٠٠،٠٠٠ مليون جنيه (٤,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى) لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل نحو ٣٦١،٠٥٠ مليون جنيه (٤,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة قدرها نحو ٣٨،٩٥٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٠,٨٪ وبزيادة مقدارها نحو ٤٣ مليار جنيه عن التقديرات المتوقعة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٩,٣٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ البالغة نحو ٢،٠٧٠،٨٧٢ مليون جنيه.

وقد روعي في تقدير الأجور بمشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات الإقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ التزام كافة الجهات بصرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التى يحصل عليها الموظف بفئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة فى هذا العام ترجع إلى تأكيد الحكومة المصرية على إستمرار تحسين الأوضاع الوظيفية لجموع العاملين بالجهاز الإدارى بصفة عامة من خلال تعجيل منح العلاوة الدورية والخاصة والحافز الإضافى ليكون إعتباراً من أول أبريل ٢٠٢٢ بدلاً من أول يوليو ٢٠٢٢ مع زيادة نسبة تلك العلاوات وكذلك زيادة حد الإعفاء الضريبي الشخصي وحد الإعفاء الكلى بنسبة ٢٥٪ مع استهداف استكمال تحسين أجور العاملين بقطاع التعليم قبل الجامعي وتحسين أجور أعضاء هيئة التدريس بقطاع التعليم الجامعي وكذا استكمال تحسين أجور أعضاء المهن الطبية بقطاع الصحة وتعيين ٣٠ الف معلم و ٣٠ الف طبيب وصيدلى وتلبية احتياجات بقية القطاعات الأخرى من العمالة على النحو السابق إيضاحه تفصيلاً بالفصل الأول.

ويوضح الجدول التالى توزيع الأجور وتعويضات العاملين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٩/٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٠:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير (٢-١)		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الوظائف الدائمة	٩٣،٧٣٦	٢٣,٤	٨٩،٧٤٠	٢٤,٩	٣،٩٩٦	٤,٥	٩٠،٦٨٨	٨٥،٧٩٤	٨٢،٢٠٥	٧٧،٩٠٤
* الوظائف المؤقتة	٨،١٩٨	٢,٠	٦،٧٦٥	٢,٠	١،٤٣٢	٢١,٢	٧،٣٨٠	٦،٧٢٧	٦،١٦٥	٥،٤٣٢
* المكافـــآت [١]	١٥٣،٦٢٢	٣٨,٤	١١٩،٣٩٩	٣٣,١	٣٤،٢٢٣	٢٨,٧	١٣٨،٤٢١	١١٧،٨٤٥	٩٩،٨٤٢	٨٥،٤٣٥
* البدلات النوعية [٢]	٣٤،٥٥١	٨,٦	٣٣،٤٣١	٩,٤	١،١٢٠	٣,٣	٣٣،٥٠٩	٣١،١٢٣	٢٨،٤٨٠	٢٩،٧٨٠
* المزايا النقدية	١٣،٣١٦	٣,٣	١٢،٦٧٠	٣,٥	٦٤٥	٥,١	١٢،٨٩٩	١٢،١٨٣	١٢،٠٩٤	١٢،١٠٦
* المزايا العينية	٩،٦٦٨	٢,٤	٨،٧٣٨	٢,٤	٩٣٠	١٠,٦	٨،٧٣٩	٧،٥٧٢	٧،٧٧٥	٦،٩٣٦
* المزايا التأمينية [٣]	٤٣،٦١٨	١٠,٩	٣٩،٢٠٢	١٠,٩	٤،٤١٧	١١,٣	٤٠،٦٠٥	٣٥،٥٣٠	٣٢،٩٨١	٣٠،٥٢٠
* باقى أنواع الأجور والاحتياطى	٤٣،٢٩١	١٠,٨	٥١،١٠٥	١٤,٢	٧،٨١٤-	١٥,٣-	٢٤،٨٠٨	٢٢،٠٣٢	١٩،٢٣١	١٧،٩٧٩
الإجمالى	٤٠٠،٠٠٠	١٠٠	٣٦١،٠٥٠	١٠٠	٣٨،٩٥٠	١٠,٨	٣٥٧،٠٥٠	٣١٨،٨٠٦	٢٨٨،٧٧٣	٢٦٦،٠٩١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٤,٤٪		٤,٦٪				٤,٥٪	٤,٦٪	٤,٦٪	٤,٦٪
نسبة الى إجمالي المصروفات	١٩,٣٪		١٩,٦٪				١٩,٩٪	٢٠,٢٪	٢٠,١٪	١٩,٤٪
نسبة الى إجمالي الموازنة	١٣,٠٪		١٤,٧٪				١٤,٨٪	١٤,٩٪	١٥,١٪	١٦,٣٪

[١] مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، تكاليف حافز اثابة إضافى ، الحافز الإضافي والحافز التكميلي للحد الأدني .

[٢] مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مخاطر مهن طبية.

[٣] مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل اعتمادات شراء السلع والخدمات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى بما فى ذلك شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى وتوفير التغذية للطلبه بالمدارس، كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً إعتمادات المياه والإنارة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١٢٥،٦٠٠ مليون جنيه (١,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ١٠٣،٨٨٩ مليون جنيه (١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ وبزيادة قدرها نحو ٢١،٧١١ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٠,٩٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٦,١٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ٢،٠٧٠،٨٧٢ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٠/٢٠٢١:

جدول رقم (٥)
شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير (١-٢)		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الادوية	١٤،٦١٣	١١,٦	١٣،١٤٧	١٢,٧	١،٤٦٧	١١,٢	١٣،٧٤٣	١١،٨٣٨	٩،٠٤٩	٨،٢١٢
* الاغذية	١٢،٢٣٣	٩,٧	٦،١٥٢	٥,٩	٦،٠٨١	٩٨,٩	٨،٧٨٣	٣،٣٢٩	٣،٣٨٦	٣،٣٤٠
* مواد خام أخرى	١٠،٠٠٧	٨,٠	٨،٩٦٤	٨,٦	١،٠٤٣	١١,٦	٧،٨١٨	٧،٨٢١	٩،٦٩٩	٨،٣٠٤
* المستلزمات الطبية	٣،٨٥٨	٣,١	٢،٥٨٢	٢,٥	١،٢٧٦	٠,٠	٣،٨٨٠	٢،١٢٥	٠	٠
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	٦،٠٠٩	٤,٨	٥،٦٨٢	٥,٥	٣٢٦	٥,٧	٤،٥٩١	٤،٤١٩	٣،٢٧٩	٢،٤٦١
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	٦٦٩	٠,٥	٦٤٩	٠,٦	٢٠	٣,١	٦٠٨	٥٠٨	٥٢٠	٣٩٧
* قطع غيار ومهمات	٢،٨٧١	٢,٣	٢،٧٧٩	٢,٧	٩٢	٣,٣	٢،٣٦٤	٢،١٢٦	٢،٠٥٩	٢،٣٠٩
* الإنارة	١٠،٨١٥	٨,٦	١١،٢٢٢	١٠,٨	٤٠٨-	٣,٦-	٨،٤٩٩	٨،٤٩٦	٥،٣٢٨	٤،٨١١
* المياه	٢،٧٢٩	٢,٢	٢،٣٤٤	٢,٣	٣٨٥	١٦,٤	٢،٤٥٧	١،٧٥٤	٢،٢٨٨	١،٣٥٣
* الصيانة	١٥،١١١	١٢,٠	١٢،٤٦٠	١٢,٠	٢،٦٥٠	٢١,٣	١٠،٨٥٤	١٠،٦٢٩	٩،٨٠٧	٨،٠٤٥
* نفقات الطبع	٤،٢٩٧	٣,٤	٣،٧٨٢	٣,٦	٥١٤	١٣,٦	٤،١٩٣	٣،٥٢٥	٣،٥٩٢	٣،٠٩٧
* النقل والانتقالات	٤،٨٩٨	٣,٩	٤،٨٢١	٤,٦	٧٧	١,٦	٤،٦٢٩	٤،١٩١	٤،١٤٣	٣،٧٠١
* البريد والإتصالات	٧١٢	٠,٦	٥٦١	٠,٥	١٥١	٢٦,٩	٦٣٢	٤٩٤	٣٨٦	٣٥٦
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	٩٤١	٠,٧	٧٨٣	٠,٨	١٥٨	٢٠,١	٥٠٧	٥٦٣	٣٣٤	٢٦٩
* باقى بنود الباب الثانى	٢٧،٠٩٦	٢١,٦	٢٣،١٢٣	٢٢,٣	٣،٩٧٣	١٧,٢	٢١،٣٩٦	١٩،٦٤٥	١٦،٠٠١	١٥،٧٠٩
* إحتياطيات عامة	٨،٧٤٠	٧,٠	٤،٨٣٦	٤,٧	٣،٩٠٤	٠,٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	١٢٥،٦٠٠	١٠٠,٠	١٠٣،٨٨٩	١٠٠	٢١،٧١١	٢٠,٩	٩٤،٩٥٣	٨١،٤٦٢	٦٩،٨٧١	٦٢،٣٦٥
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪١,٤		٪١,٣				٪١,٢	٪١,٢	٪١,١	٪١,١
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪٦,١		٪٥,٧				٪٥,٣	٪٥,٢	٪٤,٩	٪٤,٦
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٤,١		٪٤,٢				٪٣,٩	٪٣,٨	٪٣,٧	٪٣,٨

الفوائـــــد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمبلغ ٦٩٠،١٥٠ مليون جنيه (٧,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٥٧٩،٥٨٢ مليون جنيه (٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة قدرها ١١٠،٥٦٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٩,١٪ ويأتى ذلك للأرتفاعات المتوقعة فى أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً بالإضافة إلى مراعاة أثر التغيرات فى أسعار الصرف للجنيه المصرى على تكلفة فوائد خدمة الدين الأجنبى.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢:

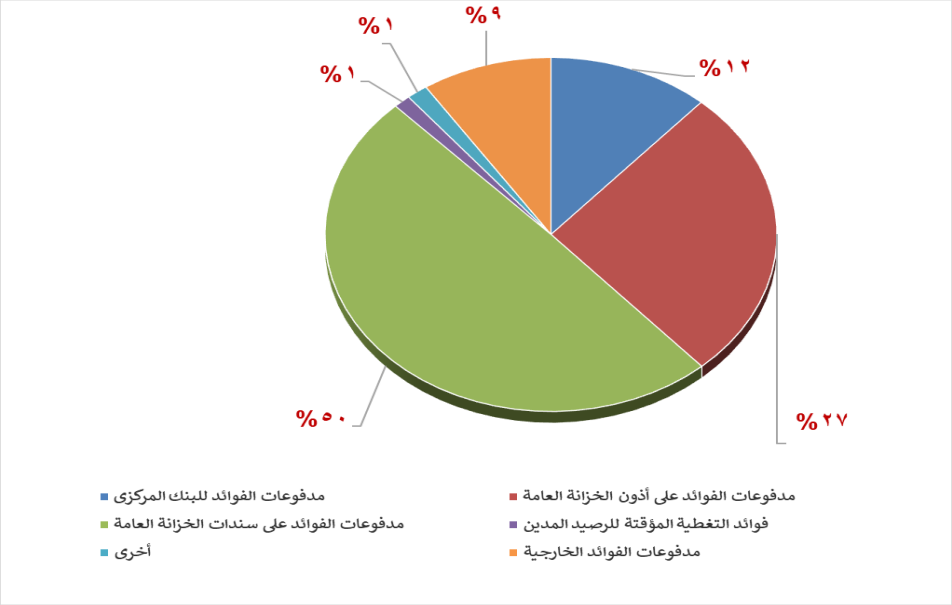

وتمثل إعتمادات الفوائد نسبة ٣٣,٣٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ٢،٠٧٠،٨٧٢ مليون جنيه، وذلك مقارنة بنسبة ٣٩,٦٪ من إجمالي مصروفات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث تبنت وزارة المالية استراتيجية سليمة لإدارة الدين العام تستهدف خفض نسبة فوائد خدمته للناتج المحلى الإجمالي، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

ويوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٩/٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٠:

جدول رقم (٦)
الفوائـــــد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير (١-٢)		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
(أ) - الفوائد الخارجية										
* فوائد الدين العام الخارجى	٦٤،٢٢٥	٩,٣	٥٩،١٤٠	١٠,٢	٥،٠٨٥	٨,٦	٥٩،١٤٠	٤٧،٤٤٠	٤٢،٦٣٢	٣٥،١٣٧
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٢٣٣	٠,٠	٢٩٢	٠,١	٥٩-	٢٠,٢-	٣٠٤	١٤٤	١١٧	٧٢
جملة (أ)	٦٤،٤٥٨	٩,٣	٥٩،٤٣٢	١٠,٣	٥،٠٢٦	٨,٥	٥٩،٤٤٣	٤٧،٥٨٤	٤٢،٧٤٩	٣٥،٢٠٩
(ب) - الفوائد المحلية										
* فوائد سندات البنك المركزى	٧٩،٨٦١	١١,٦	٦١،٨٨٢	١٠,٧	١٧،٩٧٩	٢٩,١	٦١،٨٨٢	٦٦،٣١٦	١٠١،٥٣٩	١١٨،٤١٠
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	١٨٥،٠٢٠	٢٦,٨	١٥٩،٢٠٩	٢٧,٥	٢٥،٨١١	١٦,٢	١٥٩،٢٠٩	٢٠٤،٤٥٩	٢٣١،٨٨٧	٢٠٨،٢٣٣
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٣٤١،٨٦٦	٤٩,٥	٢٧٩،١٢٦	٤٨,٢	٦٢،٧٤٠	٢٢,٥	٢٧٩،١١٨	٢٢٧،٨٠٩	١٤٠،٩٨٤	١١٢،٨٨٩
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٨،٥٠٠	١,٢	٥،١٧٣	٠,٩	٣،٣٢٧	٦٤,٣	٥،١٧٣	٧،٧٠١	٨،٨٣٤	٧،٤٤٤
* فوائد صكوك صناديق المعاشات	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠	٣٣،١٧٩	٤٠،٨٧٢
فوائد أخرى متنوعة	١٠،٤٤٥	١,٥	١٤،٧٦١	٢,٥	٤،٣١٧-	٢٩,٢-	١٤،٧٥٧	١١،٦٢٩	٩،٢٤٨	٩،٩٨٧
جملة (ب)	٦٢٥،٦٩٢	٩٠,٧	٥٢٠،١٥١	٨٩,٨	١٠٥،٥٤١	٢٠,٣	٥٢٠،١٣٩	٥١٧،٩١٣	٥٢٥،٦٧٢	٤٩٧،٨٣٦
الإجمالى	٦٩٠،١٥٠	١٠٠	٥٧٩،٥٨٢	١٠٠	١١٠،٥٦٧	١٩,١	٥٧٩،٥٨٢	٥٦٥،٤٩٧	٥٦٨،٤٢١	٥٣٣،٠٤٥
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٧,٦		٪٧,٣				٪٧,٣	٪٨,٢	٪٩,٠	٪٩,٣
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪٣٣,٣		٪٣١,٥				٪٣٢,٣	٪٣٥,٨	٪٣٩,٦	٪٣٨,٩
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٢٢,٥		٪٢٣,٦				٪٢٤,١	٪٢٦,٤	٪٢٩,٧	٪٣٢,٧

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

—

تُقدَّر إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ٣٥٥،٩٩٣ مليون جنيه (٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٣٢١،٣٠١ مليون جنيه (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة قدرها ٣٤،٦٩٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٠,٨٪.

وتوزع إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ على النحو التالى:

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	١٢١،٠٨٩
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٨١،٠٩٢
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	٥،٦٩٦
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٢،٠٧٦
* إعتمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٣٦،٠٤٠
الإجمالى	٣٥٥،٩٩٣

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٠:

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير (مشروع - الموازنة)		٢٠٢٢/٢٠٢١	فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	موازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
* الدعـــــم السلعي:										
– دعم السلع التموينية	٩٠،٠٠٠	٢٥،٣٪	٨٧،٢٢٢	٢٧،١٪	٢،٧٧٨	٣،٢٪	٩٨،٢٢٣	٨٣،٠١٨	٨٠،٤٢٧	٨٧،٠٠٠
– دعم المزارعين	٥٤٥	٠،٢٪	٦٦٥	٠،٢٪	١٢٠–	١٨،١٪–	٥٧٢	١٥١	١٤٠	٥٧٥
– دعم المواد البترولية	٢٨،٠٩٤	٧،٩٪	١٨،٤١١	٥،٧٪	٩،٦٨٣	٥٢،٦٪	٢٢،٤١١	١٨،٩١٣	١٨،٦٧٧	٨٤،٧٣٢
– دعم الكهرباء	٠	٠،٠٪	٠	٠،٠٪	٠	٠،٠٪	٠	٠	٠	١٦،٠٠٠
– دعم الادوية والبان الأطفال	٢،٠٠٠	٠،٦٪	٢،٥٠٠	٠،٨٪	٥٠٠–	٢٠،٠٪–	١،٤٠٠	٢،٢٣٤	١،٥٣٢	١،٣٧٥
– دعم شركات المياه	٤٥٠	٠،١٪	٠	٠،٠٪	٤٥٠	٠،٠٪	٨٠٠	١،٤٩٧	٩٢٣	١،٣٥٠
إجمالى الدعم السلعى	١٢١،٠٨٩	٣٤،٠٪	١٠٨،٧٩٨	٣٣،٩٪	١٢،٢٩١	١١،٣٪	١٢٣،٤٠٦	١٠٥،٨١٢	١٠١،٦٩٩	١٩١،٠٣٢
* الدعـــــم والمنح للخدمات الإجتماعية :										
– دعم نقل الركاب	١،٧٨٠	٠،٥٪	١،٧٩٥	٠،٦٪	١٥–	٠،٨٪–	١،٧٩٥	١،٨٠٠	١،٨٥٠	١،٨٥٠
– دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٢٠٠	٠،١٪	٢٠٠	٠،١٪	٠	٠،٠٪	١٥٠	١٠٨	١٣٤	١٠٢
– دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٤٠٠	٠،١٪	٤٠٠	٠،١٪	٠	٠،٠٪	٣٩٠	٣٨٢	٤٠٠	٢٥٠
– دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	٥،٢٠٠	١،٥٪	٥،٢٠٠	١،٦٪	٠	٠،٠٪	٥،٢٠٠	٦٣٩	٥٢٧	٦٦٤
– دعم الإمتيازات(سكك حديد+ مترو)	٥٠٠	٠،١٪	٣٠٠	٠،١٪	٢٠٠	٦٦،٧٪	٤٠٠	١٩٤	٧٠	٠
– دعم التأمين الصحى على الطلاب	٣٤٨	٠،١٪	٣٧١	٠،١٪	٢٣–	٦،١٪–	٤٥٩	٤١٥	٣٠٥	٣٦٦
– دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	٩٣	٠،٠٪	١٧٩	٠،١٪	٨٧–	٤٨،٢٪–	٨١	١٤٥	١١٤	١٥٦
– دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي	٢١٠	٠،١٪	٢١٠	٠،١٪	٠	٠،٠٪	٢٢٠	٢٢٩	١٨٣	٢٢٧
-دعم التامين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحى الشامل)	٨٦٤	٠،٢٪	١٦١	٠،٠٪	٧٠٣	٤٣٧،٩٪	١٦١	٥٧	٧	٠
-دعم التامين الصحى لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى)	٢٠٠	٠،١٪	٢٠٠	٠،١٪	٠	٠،٠٪	٠	٠	٠	٠
– دعم التأمين الصحى على الفلاحين	١٠٠	٠،٠٪	١٠٠	٠،٠٪	٠	٠،٠٪	٠	٠	٠	٠
– معاش الضمان الاجتماعى وتكافل وكرامة	٢٢،٠٠٠	٦،٢٪	١٩،٠٠٠	٥،٩٪	٣،٠٠٠	١٥،٨٪	٢٠،٠٠٠	١٩،٠٠٠	١٨،٥٠٠	١٧،٥١٢
– معاش الطفل	٧٠	٠،٠٪	٧٠	٠،٠٪	٠	٠،٠٪	٧٠	٧٠	٧٠	٥٣
–اعانات الشئون الاجتماعية	١٤٧	٠،٠٪	١٤٨	٠،٠٪	٠	٠،٢٪–	١٤٨	١٢٧	٢٩٠	٣٢٢
– مساهمات فى صناديق المعاشات	١٢٧،٠٠٠	٣٥،٧٪	١٣٤،٩٩٨	٤٢،٠٪	٧،٩٩٨–	٥،٩٪–	١٢٣،٩٩٨	٩٩،١٤٩	٥٥،٠٠١	٤٨،٥٠٠
–علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٧،١١٦	٢،٠٪	٧،٠٣٥	٢،٢٪	٨١	١،٢٪	٧،١١٥	٨،٤٧٢	٩،٠٠٧	٦،٨١٤
– مزايا إجتماعية أخرى	٣،٤٤١	١،٠٪	٢،٩٩٦	٠،٩٪	٤٤٥	١٤،٩٪	٣،٢٢٦	٣،٠٧١	٢،٣٢٠	٢،٨٠١
– المنـــــح والمساعدات	١١،٤٢٢	٣،٢٪	٨،٣٥٣	٢،٦٪	٣،٠٦٩	٣٦،٧٪	٨،٤٧١	١١،٣٩٠	١٠،٢٦٦	٦،٧٣٨
إجمالى الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٨١،٠٩٢	٥٠،٩٪	١٨١،٧١٦	٥٦،٦٪	٦٢٤–	٠،٣٪–	١٧١،٨٨٣	١٤٥،٢٤٨	٩٩،٠٤٥	٨٦،٣٥٤
* الدعـــــم والمنح لمجالات التنمية :										
– دعم تنمية الصعيد	٤٠٠	٠،١٪	٢٥٠	٠،١٪	١٥٠	٦٠،٠٪	٢٥٠	٢٥٠	٢٠٠	٠
– دعم فائدة القروض الميسرة	٢٦٦	٠،١٪	٢٨٠	٠،١٪	١٤–	٥،٠٪–	٢٥٠	٣٦٩	٢٨٠	١٢٩
* دعم الإسكان الإجتماعى (دعم نقدى / دعم مرافق)	٥،٠٣٠	١،٤٪	٧،٧٦٢	٢،٤٪	٢،٧٣٢–	٣٥،٢٪–	٥،٣٦٢	١،٤٩٩	١،٤٢٣	١،٢٨٢
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	٥،٦٩٦	١،٦٪	٨،٢٩٢	٢،٦٪	٢،٥٩٦–	٣١،٣٪–	٥،٨٦٢	٢،١١٨	١،٩٠٣	١،٤١١
* الدعـــــم والمنح للأنشطة الإقتصادية :										
– دعم تنشيط الصادرات	٦،٠٠٠	١،٧٪	٤،٢٠٠	١،٣٪	١،٨٠٠	٤٢،٩٪	٣،٢٠٠	٣،٩٢٧	٥،٦٨٢	٣،٦٥٧
– دعم الانتاج الحربى	١،٥٧٥	٠،٤٪	١،٣٦٩	٠،٤٪	٢٠٦	١٥،١٪	١،٤٣٩	٢،٣٩٥	١،٨٥٤	١،٢٣٦
– برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	٣،٥٠٠	١،٠٪	٣،٥٠٠	١،١٪	٠	٠،٠٪	٢،٧٩٢	٢،٨٥٤	٣،٤٨١	٢،٦٩٦
– دعم برامج صندوق تمويل المركبات	٤٩٤	٠،١٪	٢،٠٠٠	٠،٦٪	١،٥٠٦–	٧٥،٣٪–	٦٠٠	٥٧	٠	٤
– مبادرة حوض النيل	٥٠٠	٠،١٪	٥٠٠	٠،٢٪	٠	٠،٠٪	٥٠	٢٧	٧٧	٠
– بنود أخرى	٦	٠،٠٪	٥٥٥	٠،٢٪	٥٤٩–	٩٨،٩٪–	١،١٢٥	٣٧٢	١٤،٣٩١	٨
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٢،٠٧٦	٣،٤٪	١٢،١٢٤	٣،٨٪	٤٩–	٠،٤٪–	٩،٢٠٦	٩،٦٣٢	٢٥،٤٨٥	٧،٦٠١
جملة الدعم	٣١٩،٩٥٢	٨٩،٩٪	٣١٠،٩٣٠	٩٦،٨٪	٩،٠٢٢	٢،٩٪	٣١٠،٣٥٧	٢٦٢،٨١١	٢٢٨،١٣٢	٢٨٦،٣٩٧
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٣٧٩	٠،١٪	٣٩٩	٠،١٪	٢٠–	٥،٠٪–	١،١٠٨	١،٠٧٥	١،٠٨٢	١،٠٦٥
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٣٥،٦٦٢	١٠،٠٪	٩،٩٧٢	٣،١٪	٢٥،٦٩٠	٢٥٧،٦٪	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٣٥٥،٩٩٣	١٠٠،٠٪	٣٢١،٣٠١	١٠٠،٠٪	٣٤،٦٩٢	١٠،٨٪	٣١١،٤٦٥	٢٦٣،٨٨٦	٢٢٩،٢١٣	٢٨٧،٤٦٢
نسبة إلى الناتج المحلى	٣،٩٪		٤،١٪				٣،٩٪	٣،٨٪	٣،٦٪	٥،٠٪
نسبة الى إجمالي المصروفات	١٧،٢٪		١٧،٥٪				١٧،٤٪	١٦،٧٪	١٦،٠٪	٢١،٠٪

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولا: الدعـــم السلعى

(١) دعم السلع التموينية:

يُقـدَّر دعـم السـلع التموينيـة فـي مشـروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ٩٠،٠٠٠ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ٨٧،٢٢٢ مليون جنيه بموازنة السنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيـادة قـدرها نحـو ٢،٧٧٨ مليـون جنيـه بنسـبة زيـادة قـدرها ٣,٢٪.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية: -

١- كميـات القمـح المطلـوب توفيرهـا نحـو ٨,٥ مليـون طـن قمـح منهـا كميـة تبلـغ نحـو ٧,٨٧٨ مليون طن قمح لتوفير نحو ٩٠ مليار رغيف بالإضـافة إلـى نحـو ٦٢٢ ألـف طـن قمح لتوفير دقيق المستودعات.

٢- نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٨,٤٪، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظـام النقـاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره تبلغ ٢١,٦٪.

٣- أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣,٣ مليون فرد (٥٠ جنيـه شـهرياً للمـواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً).

٤- وفى ظل الظروف والأحداث العالميـة الراهنـة للأزمـة الروسـية الأوكرانيـة وتأثيرهـا علـى مصر والارتفاع غير المسبوق في الأسعار العالمية للسلع الإستراتيجة وخاصة القمح وفـى سبيل تأمين إحتياجات البلاد من مختلف أنـواع السـلع الإسـتراتيجية داخـل السـوق المحلـى والحد من تأثير تلك الأزمة وضمان إستلام وتخزين أكبـر كميـة ممكنـة مـن القمـح المحلـى خـلال موسـم ٢٠٢٢ فقـد تقـرر صـرف حـافز إضـافى لنقـل كـل أردب مقـداره ١٥ جنيه بالإضافة إلى صـرف حـافز إضـافى لتوريـد كـل أردب مقداره ٥٠ جنيـه مصـرى وذلك لتحقيق المستهدف من توريدات القمح المحلى لتبلغ جملة الزيادة في أسـعار التوريـد عـن الموسـم السـابق نحـو ١٦٥ جنيـه لـلأردب بزيـادة تقـدر بنحـو ٥,٠ مليـار جنيـه هـذا بالإضافة الى تقدير زيادة فى حدود ٣,٠ مليار جنيـه فـى تكلفـة القمـح المسـتورد بإجمـالى تكلفة مقدارها نحـو ٨,٠ مليـار جنيـه يـتم التعامـل معهـا مـن خـلال تنقيـة البطاقـات ورفـع كفاءة منظومة دعم الخبز .

وقد أسفرت تلك الإفتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ ٩٠،٠٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ موزعاً على النحو التالى:

	مليون جنيه
دعم رغيف الخبز	٤٨،٩١٧
دعم دقيق المستودعات	٢،٦٤٦
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٢٤،٣٧٠ مليار رغيف	٢،٤٣٧
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣,٣ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر).	٣٦،٠٠٠
إجمالي الدعم	٩٠،٠٠٠

(٢) **دعم المزارعين**:

يُقدَّر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنحو ٥٤٥ مليون جنيه.

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من المساهمة فى رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي:

١- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.
٢- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.
٣- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.
٤- تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ فيما يلى:

	مليون جنيه
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعي المصرى)	٥٠٠
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٣٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥
الإجمالي	٥٤٥

(٣) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٢٨،٠٩٤ مليون جنيه مقابل نحو ١٨،٤١١ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة قدرها نحو ٩،٦٨٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٢,٦٪ نتيجة لأرتفاع أسعار خام برنت والتغير فى سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج مثل إستيراد الخام وبعض المنتجات البترولية وأنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز.

(٤) دعم الأدوية وألبان الأطفال:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الإقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ٢،٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بخفض يبلغ ٥٠٠ مليون جنيه عن الإعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ البالغ ٢،٥٠٠ مليون جنيه، وهذا الخفض يرجع إلى أن موازنة العام المالى الحالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ تضمنت نحو مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه متأخرات تم سدادها للشركات وباستبعاد قيمة المتأخرات تصبح الزيادة فى دعم الأدوية بمشروع الموازنة المعروض نحو مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ نحو ١٨٪.

ثانياً: الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب لهيئتى النقل العام والسكك الحديدية ومترو الأنفاق:

ويتمثل فى كل من: -

أ- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الإقتصادية، وتبلغ تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١،٧٨٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

ب- الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الإشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ استراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه (مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى) وهى ذات المبالغ المخصصة لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

ج- دعم الإمتيازات الممنوحة للعاملين بالقطاع الحكومى ولبعض الفئات مثل (المعاقين ومصابى الثورة والعمليات الحربية وأسر الشهداء والمحاربين القدماء ....) وذلك على أسعار ركوب قطارات السكك الحديدية وخطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى وفقاً للبروتوكولات الموقعة بين وزارة المالية ووزارة النقل فى هذا الشأن وتبلغ تقديرات دعم تلك الإمتيازات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور (منها ١٠٠ مليون جنيه للهيئة القومية لسكك حديد مصر، ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لمترو أنفاق القاهرة الكبرى).

د- دعم خطوط السكك الحديدية غير الإقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة للدولة في تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مبلغ ٥،٢٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المخصصة للهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ ٥،٥٠٠ مليون جنيه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١/٢٠/١٢/١٣).

(٢) مخصصات دعم التأمين الصحي: -

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١،٨١٥ مليون جنيه وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي: -

- دعم التأمين الصحي على الطلاب:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٣٤٨ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل على إعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٣,٢ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب.

- دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة: -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٩٣ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٤٦٤ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

- دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي: -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢١٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٤ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طفل.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل):-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحى الشامل لغير القادرين الذي تتحمله الخزانة العامة للدولة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٨٦٤ مليون جنيه ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحى الشامل ، وتتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة ٥٪ من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومي شهرياً ، وتُغطى مظلته جميع المُواطنين بجمهورية مصر العربية فى النطاق الجغرافى بالمحافظات التى يتم بها تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى):-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢٠٠ مليون جنيه وذلك فى ضوء ما تضمنته الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ما جاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتى تنص على أن لكل مواطن الحق فى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وهو نظام إلزامى، يقوم على التكافل الإجتماعى، وتُغطى مظلته جميع المُواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- دعم التأمين الصحي على الفلاحين: -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاحين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

(٣) مخصصات شبكات الحماية الإجتماعية:

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعى في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢٢،٢١٧ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي: -

بيان	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	المبلغ بالمليون جنيه
مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة وبرنامج دعم التعليم المجتمعي	٤،٠٠٠	٢٢،٠٠٠
معاش الطفل	٥٥	٧٠
إعانات الشئون الإجتماعية والبرنامج القومى لتنمية الطفولة المبكرة	٢٣	١٤٧
جمله		٢٢،٢١٧

تُمنح مساعدات الضمان الإجتماعى على النحو التالى:

- ✓ **٣٢٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد.**
- ✓ **٣٦٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين.**
- ✓ **٤١٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من ثلاثة أفراد.**
- ✓ **٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.**

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب ككبار السن من سن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي:

تكافل: ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (ابتدائي – إعدادي – ثانوي) من ٦٠ – ٨٠ - ١٠٠ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنيه.

كرامة: ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد للأسرة الواحدة.

وتستهدف الحكومة ضم أكثر من ٤٥٠ ألف أسرة جديدة لهذه المنظومة هذا العام.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تُمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

(٤) **المزايا الاجتماعية** (**مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات**):

تنفيذاً لأحكام المادة رقم (١١١) من القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٩ تتحمل الخزانة العامة نحو ١٩٠،٦٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى مقابل إسقاط كافة المبالغ على الخزانة العامة لصالح الهيئة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه، وقد تم تقدير مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات ضمن إعتمادات الباب الرابع " الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية " في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ١٢٧،٠٠٠ مليون جنيه، كما أنه تم مراعاة إدراج مبلغ ٦٣،٦٠٠ مليون جنيه ضمن إعتمادات الباب الثامن "سداد القروض" بإصدار سندات بسعر الفائدة السائد في السوق ليصبح المبلغ المخصص لسداد القسط المستحق للهيئة نحو مبلغ ١٩٠،٦٠٠ مليون جنيه يمثل كافة الإلتزامات المستحقة طرف الخزانة

(٥) **نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية** (**العلاج على نفقة الدولة**):

تبلغ تقديرات نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٧،١١٦ مليون جنيه.

ثالثاً: الدعـــم والمنح لمجالات التنـمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٢٦٦ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بخفض قدره نحو ١٤ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة خفض قدرها نحو ٥,٠٪.

(٢) دعم برنامج الإسكان الإجتماعى:

تبلغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٥،٠٣٠ مليون جنيه وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية ومن الجدير بالذكر أنه مدرج ضمن اعتمادات الباب الثامن "سداد القروض" مبلغ ٢،٧٥٠ مليون جنيه تمثل قيمة المبالغ الممولة من القرض الممنوح لصندوق الإسكان الإجتماعى ليصبح المبلغ المدرج للإسكان الإجتماعى بالموازنة للدعم النقدى ودعم المرافق نحو مبلغ ٧،٧٨٠ مليون جنيه.

رابعاً: الدعـــم والمنح للأنشطة الإقتصادية:

(١) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٦،٠٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ٤،٢٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة قدرها نحو ١،٨٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٢,٩٪.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنشيط الصادرات من كلا من وزارة التجارة والصناعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

(٢) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو ٣،٥٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وهو ذات المبلغ المخصص لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ويستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي لعدد ١,٢ مليون أسرة بما يؤدى إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

(٣) دعم برنامج صندوق تمويل المركبات:

تبلغ تقديرات برنامج دعم إحلال المركبات نحو ٤٩٤ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لاستكمال تمويل المشروع القومي لإحلال المركبات (١٥٥٠٠ سيارة أجرة وميكروباص وملاكى) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين.

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات المصروفات الأخرى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١٢٢،٧٠٠ مليون جنيه (١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ١١٣،٧٨٧ مليون جنيه (١,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة قدرها ٨،٩١٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٨٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب ومجلس الشيوخ والجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

تبلغ تقديرات "شراء الأصول غير المالية – الإستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٣٧٦،٤٢٩ مليون جنيه (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٣٥٨،١١٣ مليون جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بزيادة قدرها ١٨،٣١٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,١٪.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة من الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تبلغ نحو ٢٤٥,٤ مليار جنيه بخلاف نحو ٩,٦ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات ليصبح إجمالى ما تموله الخزانة العامة للخطة الإستثمارية مبلغ ٢٥٥,٠ مليار جنيه مقابل مبلغ ٢١٠ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بزيادة تبلغ ٤٥,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢١,٤٪.

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة بخلاف الأستثمارات الممولة ذاتياً من مختلف الجهات الأخرى .

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية والبيئية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والإجتماعية والبيئية للإستثمارات موزعة على الجهات الموازنية:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣	موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢
الجهاز الإدارى	٢١٢،٤٨٤	٢٠٥،٩٩٢
الإدارة المحلية	٢٢،٩٧٠	٢١،٢٩٣
الهيئات الخدمية	١٢١،٩٧١	١١٥،٠٢١
تعويضات	٩،٠٠٤	٦،٠٠٠
الاحتياطيات	١٠،٠٠٠	٩،٨٠٧
الاجمالى	٣٧٦،٤٢٩	٣٥٨،١١٣

هذا ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	فعلى		
* مبانى وإنشاءات :							
x مبانى سكنية	٣٤،٥٨٦	٣٢،٩٦٨	٢٩،٥١١	١،٦١٩	١٤،١١٣	٢٤،١٣٥	١٩،٥٢٠
x مبانى غير سكنية	٦٧،٩٩٨	٥٤،٣٧٢	٥٥،٢٨٦	١٣،٦٢٦	٤٣،٧١٠	٣٦،٢١٢	٢١،٤٧٠
x تشييدات	١٦٥،٤٩٨	١٦٧،٦٩٦	١٧٥،٧٨٥	٢،١٩٩-	٨٧،١١٣	٦٤،٠٨٤	٥٣،٤٧٦
جملة	٢٦٨،٠٨٢	٢٥٥،٠٣٦	٢٦٠،٥٨٢	١٣،٠٤٥	١٤٤،٩٣٦	١٢٤،٤٣١	٩٤،٤٦٦
* الات ومعدات ووسائل نقل :							
x وسائل نقل	٢،٨٤٦	٣،٠٠٤	١،٨٣٤	١٥٨-	٢،٠٣٦	٢،٢١٧	٢،٢٨٦
x وسائل انتقال	٥٧٤	٩٨٣	٥٠٩	٤٠٩-	٣٨٩	٥٨٥	٤٩٨
x الآت ومعدات	٤٢،٤٥١	٤٤،٨٣٤	٣٥،٢٧١	٢،٣٨٣-	٣٨،٣٢٥	٢٢،٤٩٧	١٤،٦٥٦
x الآت ومعدات طبية	٤،٤٦٢	٢،٥٨٨	٤،٢٧٥	١،٨٧٤	٢،٤٢٤	٠	٠
x عدد وادوات	١،٤٠٥	١،٢٩٩	٧٩١	١٠٧	٧١٠	٥٦٢	٥٢٥
x تجهيزات	٢٠،١٢٠	١٧،٦٥٢	١٥،٩٦٨	٢،٤٦٨	٦،١٧٧	٧،٤٦٩	٢،٨٨٤
جملة	٧١،٨٥٨	٧٠،٣٦٠	٥٨،٦٤٨	١،٤٩٩	٥٠،٠٦١	٣٣،٣٣١	٢٠،٨٥٠
* أصول ثابتة أخرى :							
x ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	١٥٩	٢٢٥	١٧٦	٦٦-	٦٠	٦١	٥٧
جملة	١٥٩	٢٢٥	١٧٦	٦٦-	٦٠	٦١	٥٧
إجمالى الأصول الثابتة	٣٤٠،٠٩٩	٣٢٥،٦٢١	٣١٩،٤٠٦	١٤،٤٧٨	١٩٥،٠٥٧	١٥٧،٨٢٣	١١٥،٣٧٣
* الاصول الطبيعية :							
x شراء أراضى	٢،٥٧٧	١،٦٦٩	٨،٧٥٩	٩٠٨	٦،٣٨٠	٢،٩٠٧	١،٢٠٠
x تمهيد وأستصلاح أراضى	١٠٦	١٣٦	١٦٠	٣٠-	١٢١	١٨٧	١٢٥
x أصول طبيعية أخرى	١٣	٨	١	٦	٣	٢	٢
جملة	٢،٦٩٦	١،٨١٢	٨،٩٢١	٨٨٤	٦،٥٠٤	٣،٠٩٦	١،٣٢٧
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	٣٤	١٦٧	١٩	١٣٣-	٦٣	٢٧	٤٩
x البعثات	١،٠٦١	١،١١١	٧٦٣	٥١-	٦٠	٦٢٩	٤٧٤
x ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	١٢،٧٩٧	١٣،٤٥٣	٩،٩٦٨	٦٥٦-	٦،٣١٣	٢،٧٠٦	١،٨٨٥
x دفعات مقدمة	٤٤٩	٢٥	٣،٣٧٣	٤٢٤	٤٠،٤٨٨	٢٦،٨٨٠	٢٣،٧٥٨
x التعويضات وتعويضات فروق الأسعار للمقاولين	٩،٠٠٤	٦،٠٠٠	٢٨٣	٣،٠٠٤	٣٠١	١٧	٣٧
x الاجور للمشروعات الاستثمارية	٢٨٩	١١٧	٦١٩	١٧٢	٥٨٥	٤٦٤	٤٤٠
x إحتياطيات عامة	١٠،٠٠٠	٩،٨٠٧	٠	١٩٣	٠	٠	٠
إجمالى الاستثمارات	٣٧٦،٤٢٩	٣٥٨،١١٣	٣٤٣،٣٥٢	١٨،٣١٥	٢٤٩،٣٧٢	١٩١،٦٤٢	١٤٣،٣٤٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٤،١	٪٤،٥	٪٤،٣		٪٣،٦	٪٣،٠	٪٢،٥
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪١٨،٢	٪١٩،٥	٪١٩،١		٪١٥،٨	٪١٣،٤	٪١٠،٥
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٢،٣	٪١٤،٦	٪١٤،٣		٪١١،٧	٪١٠،٠	٪٨،٨

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى

تقضى المادة الثامنة من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والأداء فى ضوء أهداف الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والأهداف الإستراتيجية للدولة، وتبوب وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادى والتصنيف الوظيفى والتصنيف الإدارى.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وجملتها نحو ٢،٠٧٠،٨٧٢ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور وتعويضات العاملين، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

وإلتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وجملتها نحو ٢،٠٧٠،٨٧٢ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، والدفاع والأمن القومى، والنظام العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

وفيما يلى عرض لمكونات التصنيف الوظيفى

١- **قطاع الخدمات العامة:**

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، مجلس الشيوخ، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢- **قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:**

يتضمن خدمات الشرطة والحماية المجتمعية، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العينى.

٣- **قطاع الشئون الإقتصادية:**

يتضمن إدارة الشئون الإقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشئون الإقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة التعاون الدولى، مصلحة دمغ المصوغات والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

٤- **قطاع حماية البيئة:**

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

٥- **قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:**

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحى، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحي.

٦- **قطاع الصحة:**

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الصحة، مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الدواء المصرية، معهد بحوث أمراض العيون.

٧- **قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية:**

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الاعلى لتنظيم الاعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

٨- **قطاع التعليم:**

يتضمن التعليم قبل الجامعى بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

٩- **قطاع الحماية الإجتماعية:**

يتضمن المساندة الإجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة، الضمان الإجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، دعم المعاشات الضمانية والتأمينية الاستثنائية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الإجتماعى، مديريات الشئون الإجتماعية بالمحافظات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.

ويوضح كل من الجدولين رقمى (٩، ١٠) التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى الأبواب:

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠٢٣/٢٠٢٢ مشروع موازنة (١)	٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة (٢)	التغير (١-٢)	فعلى ٢٠٢١/٢٠٢٠	فعلى ٢٠٢٠/٢٠١٩	فعلى ٢٠١٩/٢٠١٨
* الخدمات العامة	١،٠٢١،٦٠٧	٨٥٧،٢٦٨	١٦٤،٣٣٩	٦٧٠،٨٤١	٦٦٥،٠١٩	٦١٥،٤٧٧
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٩٥،٥٠٢	٨٨،١١٨	٧،٣٨٥	٨٤،٨٧٧	٧٤،٤٨٦	٦٩،٩١١
* الشئون الاقتصادية	١١٤،٦١٨	١١٠،٤٧٦	٤،١٤٢	١٢٧،٦٣٣	٨٧،٣٦٢	٧٠،٤٣٢
* حماية البيئة	٣،٥٨١	٢،٨٠٤	٧٧٧	٤،٢٨٢	٣،٩٨٨	٣،١٨٩
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٧٤،٧٩١	٧٨،٩٢٥	-٤،١٣٤	٦٥،٠٤١	٥٩،٥٦٨	٤٨،٢٣٢
* الصحة	١٢٨،١١٤	١٠٨،٧٦١	١٩،٣٥٣	١٠٧،٣٧٧	٨٧،٠٦٣	٧٣،٠٦٤
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٥٤،٢٧١	٤٩،٣٤٦	٤،٩٢٥	٤٧،٣٠٨	٤٤،٧٩١	٤٠،١٨٣
* التعليم	١٩٢،٦٧٧	١٧٢،٦٤٦	٢٠،٠٣١	١٥٨،٢٩٨	١٤٥،١٨٥	١٢٢،٩٤٥
* الحماية الإجتماعية	٢٩٣،٣٥٢	٢٨٣،٣٧٩	٩،٩٧٣	٢٣٢،٩٣١	١٩٩،٩٦٤	٢٦٤،٣٧٥
*أنشطة وظيفية متنوعة	٩٢،٣٥٩	٨٦،٠٠٠	٦،٣٥٩	٨٠،١٨٧	٦٧،٢٩٨	٦٢،٠٦٢
الإجمالى	٢،٠٧٠،٨٧٢	١،٨٣٧،٧٢٣	٢٣٣،١٤٩	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٢٢,٨	٪٢٣,٢		٪٢٢,٨	٪٢٢,٨	٪٢٣,٩

جدول رقم (١٠)
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠٢٣/٢٠٢٢ مشروع موازنة	٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلى
* الخدمات العامة	٨٣،٤٨٤	٥٤،٥٧٩	٦٨٦،٠٦٠	٤١،٥٤٦	٢١،١١٤	١٣٤،٨٢٣	١،٠٢١،٦٠٧	٨٥٧،٢٦٨	٦٧٠،٨٤١
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٦٩،٣١٦	١١،٠٠٧	٠	١،٢١٩	١،٤٣٣	١٢،٥٢٧	٩٥،٥٠٢	٨٨،١١٨	٨٤،٨٧٧
* الشئون الاقتصادية	٢٠،٦٤٤	٨،٥٢٢	٦٢٦	٦،١١٢	٣،٨٠٠	٧٤،٩١٤	١١٤،٦١٨	١١٠،٤٧٦	١٢٧،٦٣٣
* حماية البيئة	١،٥١١	١،٢٤٧	٩	٧٨	٩٤	٦٤٢	٣،٥٨١	٢،٨٠٤	٤،٢٨٢
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١،٢٦٣	٧٧٣	٢،٧٨٤	٥،٠٨٣	٦٨	٦٤،٨٢٠	٧٤،٧٩١	٧٨،٩٢٥	٦٥،٠٤١
* الصحة	٥٥،٣٢٥	٢٨،٧١٣	١٨٩	٧،٨٤١	١،٩٠١	٣٤،١٤٤	١٢٨،١١٤	١٠٨،٧٦١	١٠٧،٣٧٧
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣٨،٢٢٤	٤،٦١٦	٢	٣،٣٨٣	٥٢١	٧،٥٢٤	٥٤،٢٧١	٤٩،٣٤٦	٤٧،٣٠٨
* التعليم	١٢٧،٧٧٦	١٥،٨٧١	٢١٣	٧٨٠	٢،٧٩١	٤٥،٢٤٨	١٩٢،٦٧٧	١٧٢،٦٤٦	١٥٨،٢٩٨
* الحماية الإجتماعية	٢،٢٤٢	١٩٣	٢٦٦	٢٨٩،٩٥٠	٨	٦٩٢	٢٩٣،٣٥٢	٢٨٣،٣٧٩	٢٣٢،٩٣١
* أنشطة وظيفية متنوعة	٢١٤	٧٩	٠	١	٩٠،٩٧٠	١،٠٩٥	٩٢،٣٥٩	٨٦،٠٠٠	٨٠،١٨٧
الإجمالى	٤٠٠،٠٠٠	١٢٥،٦٠٠	٦٩٠،١٥٠	٣٥٥،٩٩٣	١٢٢،٧٠٠	٣٧٦،٤٢٩	٢،٠٧٠،٨٧٢	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٥٧٨،٧٧٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٤،٤٪	١،٤٪	٧،٦٪	٣،٩٪	١،٣٪	٤،١٪	٢٢،٨٪	٢٣،٢٪	٢٢،٨٪

حيازة الأصول المالية

تُمثل حيازة الأصول المالية مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعانى خللاً في هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة في إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاما على الخزانة العامة للدولة وأيضاً مساهمات الخزانة العامة والدولة المصرية سواء فى تكوين بعض الكيانات الأقتصادية أو زيادة حصة الحكومة المصرية فى بعض المؤسسات المالية الدولية ، وتُقدر الاعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ٢٩،٩٥٤ مليون جنيه (بنسبة ٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٣٠،٢٩٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بخفض قدره نحو ٣٣٨,٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدره ١,١٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ فيما يلى:

(بالمليون جنيه)

البيان	جزئى	كلى
مساهمات فى هيئات اقتصادية:		١٥،٨٩٤,٣
– هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٥،٠١٣,٠	
– صندوق التنمية الحضارية	٣،٠٠٠,٠	
– المتحف المصري الكبير	٢،٧٠٠,٠	
– الهيئة الوطنية للإعلام	١،٨٤٥,٣	
– الهيئة القومية للأنفاق	١،٣٧٧,٥	
– وكالة الفضاء المصرية	٥٤٩,٠	
– نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)	٤٩٢,٥	
– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٣٢١,٧	
– جهاز حماية البحيرات والثروة السمكية	٢٦١,٠	
– الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضي	١٥٠,٠	
– الاكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب	٦٠,٠	
– باقي الهيئات الاقتصادية	١٢٤,٣	
مساهمات فى شركات قابضة:		٢،٣٢٢,٠
– الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج	١،٥٧٢	
– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مقابل الإعفاءات الضريبية عن المشروعات الخاصة بالخطة العاجلة"	٧٥٠,٠	
مساهمات فى شركات قطاع عام – شركات الإنتاج الحربي (مساهمات لتمويل الخطة الاستثمارية)		١،٠٠٠,٠
حصة مصر فى رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية		٢،٩٦٥,٤
باقي البنود		١،٧٤٣,٩
احتياطى عام		٦،٠٢٨,٤
الاجمالى		٢٩،٩٥٤,٠

سداد القروض

—

يمثل سداد القروض قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، حيث تبلغ تقديرات إعتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٩٦٥،٤٨٨ مليون جنيه (١٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه (٧,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٣٧٢،٤٨٨ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٦٢,٨٪ ويأتى ذلك نتيجة إستحقاق سداد سندات محلية متوقع إهلاكها هذا العام.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ فيما يلي:

(مليون جنيه)

البيـــان	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣	موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	٥،٤٢٠,٠	٥،٤٦٧	٤٧,٠-
سداد قروض لبنك الاستثمار القومي	١٥٣	١٦٤	١١,٠-
سداد قروض لمصادر أخرى	١٩١،٥٥١	١٨٩،٣٦٩	٢١٨٢,٠
سندات على الخزانة العامة	٦٨٤،٣٥٧	٢٨٢،٦٧٣	٤٠١،٦٨٤
جملة سداد القروض المحلية (١)	٨٨١،٤٨١	٤٧٧،٦٧٣	٤٠٣،٨٠٨
أقساط الدين العام الخارجي	٨٠،٥٤١	١١٤،٣٨٠	٣٣،٨٣٩-
أقساط خارجية تسددها الجهات	٣،٤٦٦	٩٤٧	٢٥١٩
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٨٤،٠٠٧	١١٥،٣٢٧	٣١،٣٢٠-
الاجمالى (١+٢)	٩٦٥،٤٨٨	٥٩٣،٠٠٠	٣٧٢،٤٨٨

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام، ومن الجدير بالذكر أن بند سداد قروض لمصادر أخرى يتضمن مبلغ ٦٣,٦ مليار جنيه مخصصة لسداد باقي القسط المستحق للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والبالغ قيمته نحو ١٩٠,٦ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بنحو ١٨٠ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ ، هذا بالإضافة الى سداد دين كجزء من فض تشابكات مثل التسويات التى تتم لصالح الكهرباء والبترول وبنك الأستثمار القومى والبنك المركزى والتأمينات والمعاشات ..... الخ .

الموارد

يبلغ إجمالي الموارد في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٣،٠٦٦،٣١٤ مليون جنيه (٣٣,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على النحو التالى:

- الإيرادات : وتبلغ نحو ١،٥١٧،٨٥٤ مليون جنيه بنسبة ١٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول : وتبلغ نحو ٢٤،٨٢١ مليون جنيه بنسبة ٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- الإقتراض : وتبلغ نحو ١،٥٢٣،٦٣٩ مليون جنيه بنسبة ١٦,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١)
الموارد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير (١-٢)		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
الإيرادات العامة										
* الضرائب	١،١٦٨،٧٩٥	٣٨,١	٩٨٣،٠١٠	٣٩,٩	١٨٥،٧٨٥	١٨,٩	٩٤٦،٣٧٥	٨٣٣،٩٩٣	٧٣٩،٦٣٣	٧٣٦،١٢١
* المنـــــح	٩١٢	٠,٠	١،٥٤١	٠,١	٦٢٩-	٤٠,٨-	٣،٧٩٩	٢،٩٥٥	٥،٢٦٣	٢،٦٠٩
* الإيرادات الأخرى	٣٤٨،١٤٧	١١,٤	٣٨٠،٦٠٨	١٥,٥	٣٢،٤٦١-	٨,٥-	٣٥٤،٠١٣	٢٧١،٦٧٨	٢٣٠،٥٣٤	٢٠٣،١٨١
جملة الإيرادات العامة	١،٥١٧،٨٥٤	٤٩,٥	١،٣٦٥،١٥٩	٥٥,٥	١٥٢،٦٩٥	١١,٢	١،٣٠٤،١٨٦	١،١٠٨،٦٢٥	٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪١٦,٧		٪١٧,٢				٪١٦,٥	٪١٦,٠	٪١٥,٥	٪١٦,٥
* المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	٢٤،٨٢١	٠,٨	٢٧،٣٤٧	١,١	٢،٥٢٦-	٩,٢-	٢١،٢٠١	٢٤،٦٠٤	١٤،٦٩٨	١٦،٥٧٥
* الاقتراض	١،٥٢٣،٦٣٩	٤٩,٧	١،٠٦٨،٥٠٨	٤٣,٤	٤٥٥،١٣٠	٤٢,٦	١،٠٨٠،٤٥٣	١،٠٠٧،٢٢١	٩٢١،٢٢١	٦٧٢،٥٨٢
إجمالى الموارد العامة	٣،٠٦٦،٣١٤	١٠٠,٠	٢،٤٦١،٠١٥	١٠٠,٠	٦٠٥،٢٩٩	٢٤,٦	٢،٤٠٥،٨٤٠	٢،١٤٠،٤٥١	١،٩١١،٣٤٨	١،٦٣١،٠٦٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣٣,٧		٪٣١,١				٪٣٠,٤	٪٣٠,٩	٪٣٠,٤	٪٢٨,٥

أولاً: الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذى يتم خلال العام المالى، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة منها الضرائب على الدخول والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية والضرائب العقارية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قُدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١،٥١٧،٨٥٤ مليون جنيه (١٦,٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقارنة بنحو ١،٣٦٥،١٥٩ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (١٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة تقدر بنحو ١٥٢،٦٩٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١١,٢٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ وكذلك نسب الأداء الفعلي في السنوات من ٢٠١١/٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

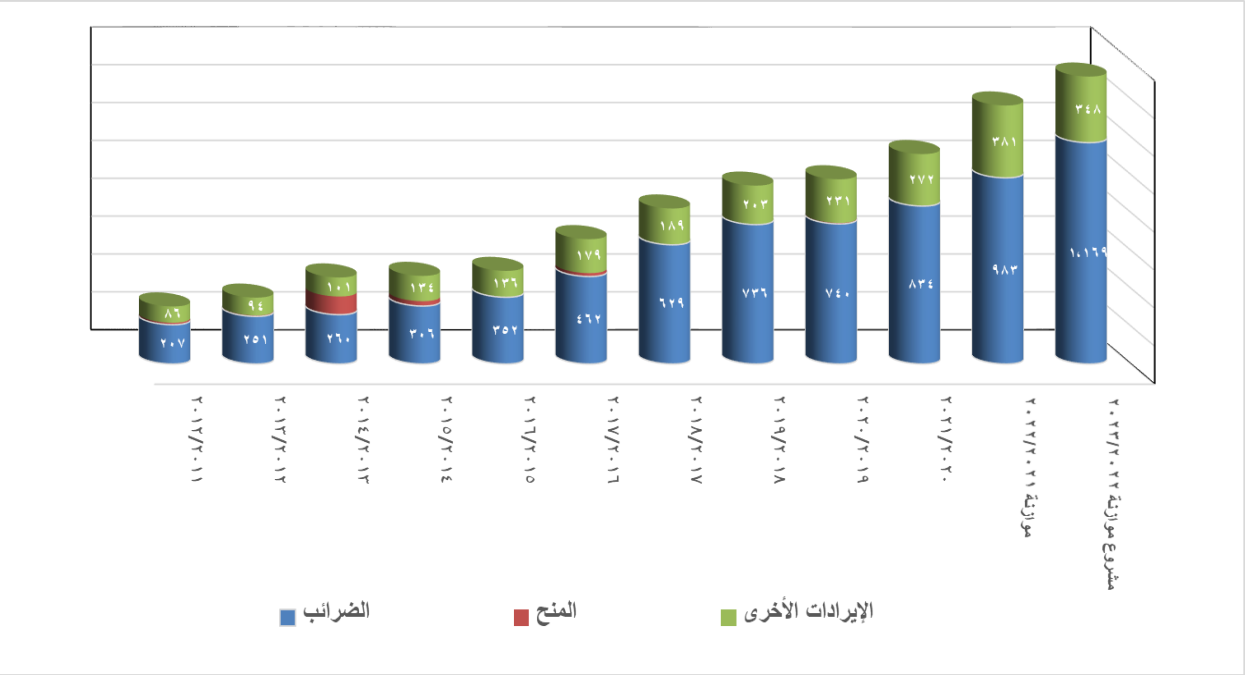

كما يوضح الجدول التالى الإيرادات في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٠/٢٠٢١:

جدول رقم (١٢)
الإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير (١-٢)		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الضرائب	١،١٦٨،٧٩٥	٧٧,٠	٩٨٣،٠١٠	٧٢,٠	١٨٥،٧٨٥	١٨,٩	٩٤٦،٣٧٥	٨٣٣،٩٩٣	٧٣٩،٦٣٣	٧٣٦،١٢١
- الضرائب العامة	٥٨٩،٥٠٨	٣٨,٨	٤٩٦،٩٦٥	٣٦,٤	٩٢،٥٤٣	١٨,٦	٤٧٢،٧٥٨	٤١٨،٥٣٣	٣٨٢،٧٥٨	٣٥٠،٩٣٨
- الضريبة على القيمة المضافة	٤٧٧،٥٩٢	٣١,٥	٣٩٠،٩٥٠	٢٨,٦	٨٦،٦٤٢	٢٢,٢	٣٨٥،٨٧٠	٣٣٩،٧١١	٢٩٤،٠١٣	٣٠٨،٩٦٩
- الضرائب الجمركية	٤٦،٠١٤	٣,٠	٤٢،٣٩٨	٣,١	٣،٦١٦	٨,٥	٤١،٦٩٨	٣٦،١٣٠	٣٢،٥٧٢	٤٢،٠٢٠
- باقى الإيرادات الضريبية	٥٥،٦٨٢	٣,٧	٥٢،٦٩٧	٣,٩	٢،٩٨٥	٥,٧	٤٦،٠٤٩	٣٩،٦١٩	٣٠،٢٨٩	٣٤،١٩٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٢,٩		٪١٢,٤				٪١١,٩	٪١٢,٠	٪١١,٧	٪١٢,٩
* المنـــــح	٩١٢	٠,٠٦	١،٥٤١	٠,١	٦٢٩-	٤٠,٨-	٣،٧٩٩	٢،٩٥٥	٥،٢٦٣	٢،٦٠٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٠١		٪٠,٠٢				٪٠,٠٥	٪٠,٠٤	٪٠,٠٨	٪٠,٠٥
* الإيـرادات غيـر الضريبيـة من الفوائـض والأربـاح وإيرادات الخدمات وغيرها	٣٤٨،١٤٧	٢٢,٩	٣٨٠،٦٠٨	٢٧,٩	٣٢،٤٦١-	٨,٥-	٣٥٤،٠١٣	٢٧١،٦٧٨	٢٣٠،٥٣٤	٢٠٣،١٨١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٣,٨		٪٤,٨				٪٤,٥	٪٣,٩	٪٣,٧	٪٣,٥
الإجمالى	١،٥١٧،٨٥٤	١٠٠,٠	١،٣٦٥،١٥٩	١٠٠,٠	١٥٢،٦٩٥	١١,٢	١،٣٠٤،١٨٦	١،١٠٨،٦٢٥	٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٦,٧		٪١٧,٢				٪١٦,٥	٪١٦,٠	٪١٥,٥	٪١٦,٥
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٤٩,٥		٪٥٥,٥				٪٥٤,٢	٪٥١,٨	٪٥١,٠	٪٥٧,٧

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسهم فى تمويل الإنفاق الحكومي المتنامى والذى تضطلع به الدولة فى مختلف المجالات مما يساهم فى تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار مراعاة البعد الإجتماعى، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلى تعد منخفضة نسبياً، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزى وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادى وذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وزيادة معدلات الحصر الضريبى وميكنة الإجراءات الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وضم الأقتصاد الغير رسمى للاقتصاد الرسمى والعمل على فض و إنهاء المنازعات الضريبية ورفع كفاءة التحصيل الضريبى بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وتبلغ تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١،١٦٨،٧٩٥ مليون جنيه (١٢,٩٪ من الناتج المحلى) مقابل نحو ٩٨٣،٠١٠ مليون جنيه (١٢,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى) وبزيادة قدرها ١٨٥،٧٨٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٨,٩٪ مقارنة بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

ويوضح الجدول التالى تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات المالية	موازنة		فعلى		
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	معدل النمو عن السنة السابقة ٪
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧٩،٨٤٢	٪١٤,٨	٧٥،٧٥٩	٪١٤,١	١٢,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨١،٦٠٧	٪١٣,٢	٩٧،٧٧٩	٪١٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٥،٦٤٥	٪١٤,٢	١١٤،٣٢٦	٪١٥,٣	١٦,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٢٠،٨٢٤	٪١٣,٥	١٣٧،١٩٥	٪١٥,٣	٢٠,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦٦،٥٧٠	٪١٦,٠	١٦٣،٢٢٢	٪١٥,٧	١٩,٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٥،٥٤٤	٪١٢,١	١٧٠،٤٩٤	٪١٤,١	٤,٥
٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠،٤٢٤	٪١٤,٦	١٩٢،٠٧٢	٪١٤,٠	١٢,٧
٢٠١١/٢٠١٢	٢٣٢،٢٣٢	٪١٤,٠	٢٠٧،٤١٠	٪١٢,٥	٨,٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦٦،٩٠٥	٪١٤,٥	٢٥١،١١٩	٪١٣,٦	٢١,١
٢٠١٣/٢٠١٤	٣٥٨،٧٢٩	٪١٧,١	٢٦٠،٢٨٨	٪١٢,٤	٣,٧
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٦٤،٢٩٠	٪١٥,٠	٣٠٥،٩٥٧	٪١٢,٦	١٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٢٢،٤٢٧	٪١٥,٦	٣٥٢،٣١٥	٪١٣,٠	١٥,٢
٢٠١٦/٢٠١٧	٦٢٤،١٩٤	٪١٨,٠	٤٦٢،٠٠٧	٪١٣,٣	٣١,١
٢٠١٧/٢٠١٨	٦٠٣،٩١٨	٪١٢,٨	٦٢٩،٣٠٢	٪١٣,٣	٣٦,٢
٢٠١٨/٢٠١٩	٧٧٠،٢٨٠	٪١٣,٥	٧٣٦،١٢١	٪١٢,٩	١٧,٠
٢٠١٩/٢٠٢٠	٨٥٦،٦١٦	٪١٣,٦	٧٣٩،٦٣٣	٪١١,٧	٠,٥
٢٠٢٠/٢٠٢١	٩٦٤،٧٧٧	٪١٣,٩	٨٣٣،٩٩٣	٪١٢,٠	١٢,٨
٢٠٢١/٢٠٢٢ موازنة / متوقع	٩٨٣،٠١٠	٪١٢,٤	٩٤٦،٣٧٥	٪١١,٩	١٣,٥
٢٠٢٢/٢٠٢٣ مشروع	١،١٦٨،٧٩٥	٪١٢,٩	٠	٪٠,٠	٠,٠

جدول رقم (١٤)
مكونات الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- الضرائب العامة	٥٨٩،٥٠٨	٤٩٦،٩٦٥	٤٧٢،٧٥٨	٤١٨،٥٣٣	٣٨٢،٧٥٨	٣٥٠،٩٣٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٦,٥٪	٦,٣٪	٦,٠٪	٦,٠٪	٦,١٪	٦,١٪
- الضريبة على القيمة المضافة	٤٧٧،٥٩٢	٣٩٠،٩٥٠	٣٨٥،٨٧٠	٣٣٩،٧١١	٢٩٤،٠١٣	٣٠٨،٩٦٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٥,٣٪	٤,٩٪	٤,٩٪	٤,٩٪	٤,٧٪	٥,٤٪
- الضرائب الجمركية	٤٦،٠١٤	٤٢،٣٩٨	٤١،٦٩٨	٣٦،١٣٠	٣٢،٥٧٢	٤٢،٠٢٠
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٠,٥٪	٠,٥٪	٠,٥٪	٠,٥٪	٠,٥٪	٠,٧٪
- باقى الضرائب	٥٥،٦٨٢	٥٢،٦٩٧	٤٦،٠٤٩	٣٩،٦١٩	٣٠،٠٩٩	٣٤،١٩٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٠,٦٪	٠,٧٪	٠,٦٪	٠,٦٪	٠,٥٪	٠,٦٪
الإجمالى	١،١٦٨،٧٩٥	٩٨٣،٠١٠	٩٤٦،٣٧٥	٨٣٣،٩٩٣	٧٣٩،٤٤٣	٧٣٦،١٢١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	١٢,٩٪	١٢,٤٪	١١,٩٪	١٢,٠٪	١١,٧٪	١٢,٩٪
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٧٧,٠٪	٧٢,٠٪	٧٢,٦٪	٧٥,٢٪	٧٥,٨٪	٧٨,٢٪
نسبة الى إجمالي الموازنة	٣٨,١٪	٣٩,٩٪	٣٩,٣٪	٣٩,٠٪	٣٨,٧٪	٤٥,١٪

وفيما يلي أهم مكونـــات الضرائب المشار إليهـا:

أولاً - الضرائب العامة:

تبلـغ تقـديرات الضـرائب العامـة بمشـروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٥٨٩،٥٠٨ مليون جنيه (٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٤٩٦،٩٦٥ مليـون جنيـه بموازنـة السـنة الماليـة ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٦,٣٪ مـن النـاتج المحلـى الإجمالى) بزيادة قدرها ٩٢،٥٤٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٨,٦٪.

ثانياً - الضريبة على القيمة المضافة:

تبلغ تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٤٧٧،٥٩٢ مليون جنيه (٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحـو ٣٩٠،٩٥٠ مليـون جنيـه بموازنـة السـنة الماليـة ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٤,٩٪ مـن النـاتج المحلـى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو مبلغ ٨٦،٦٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٢,٢٪.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

تبلـغ تقـديرات الضـرائب الجمركيـة بمشـروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٤٦،٠١٤ مليون جنيه (٠,٥٪ من الناتج المحلـى الإجمـالي) مقارنـة بنحـو ٤٢،٣٩٨ مليـون جنيـه بموازنـة السـنة الماليـة ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٠,٥٪ مـن النـاتج المحلـى الإجمالى) بزيادة قدرها ٣،٦١٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٨,٥٪.

وتوضح الجدا ول التالية تطور الحصيلة على مكونات الضرائب بمشـروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنـاً بالموازنـة والمتوقـع للعـام المـالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ والحصيلة الفعلية عن السنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٩ حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :						
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	١٠٧،٣٤٠	٩٠،٤٤٣	٨٨،٤٤٣	٧٥،٥٦٢	٦٤،٠٢٢	٥٦،٩٣٨
- ضريبة النشاط التجارى والصناعى	٦٢،٥٤٢	٤٩،٩٥٨	٤٧،٤٥٨	٣٩،٩٩٧	٢٨،٦٧٢	٢٤،٦٥٧
- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	٦،١٧١	٤،٨١٢	٥،٣١٢	٤،١٧٠	٢،٧٩٨	٢،٥٠٦
- ضريبة الثروة العقارية	٢،١١٥	١،٧٣٤	١،٣٣٤	١،١٣٥	١،٠٤٤	٨٦٧
جملة	١٧٨،١٦٨	١٤٦،٩٤٧	١٤٢،٥٤٧	١٢٠،٨٦٤	٩٦،٥٣٦	٨٤،٩٦٨
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :						
- ضرائب البترول	٤١،٠٦٣	٤١،٥٥٠	٣٢،٥٥٠	٣٩،٨١٧	٢٦،٣٣٧	٤٢،٥٣٢
- ضرائب قناة السويس	٣٩،٦٤٠	٣٤،٠٤٠	٣٢،٩٨٩	٣٢،٤٥٠	٤٢،٩١٣	٣٤،٤٨٠
- ضرائب باقى الشركات	١٦٦،١١٦	١٤٤،٧٢٠	١٣٨،٧٢٠	١٢٥،٢٦٨	١١٩،٦٢٥	٨٥،٧٦٣
جملة	٢٤٦،٨١٩	٢٢٠،٣١٠	٢٠٤،٢٥٩	١٩٧،٥٣٥	١٨٨،٨٧٥	١٦٢،٧٧٥
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :						
- من البنك المركزى	٢٤،٥٠٠	٢٧،٤٤٨	٢٣،٤٤٨	١٩،٣٠٠	٣٠،٥٧٩	٣٤،٥٢٦
- من البنوك التجارية	٠	٠	٠	٠	٠	١٢
جملة	٢٤،٥٠٠	٢٧،٤٤٨	٢٣،٤٤٨	١٩،٣٠٠	٣٠،٥٧٩	٣٤،٥٣٨
رابعاً : ضريبة الدمغة :						
- الدمغة على المرتبات	٣،٥٥٠	٢،٦٦٤	٢،٦٦٤	٢،٥١١	١،٤٨٦	٢،٢٤٣
- الدمغة النوعية	٢٦،٥٢٦	٢٣،١٧٥	٢٣،٦٤٩	١٩،٦٤٧	١٥،٠١٨	١٧،٦٣٤
جملة	٣٠،٠٧٦	٢٥،٨٣٩	٢٦،٣١٣	٢٢،١٥٨	١٦،٥٠٤	١٩،٨٧٨
خامساً : باقى الضرائب :						
- ضريبة التضامن الإجتماعى	١،١٦٦	٩٥٦	٨٩٩	٣٠٧	٦٧٥	٦٢٥
- الضرائب على الأذون والسندات	٩٣،٤٠٠	٦٩،٠٠٠	٧٤،٠٠٠	٥٧،١٦١	٤٨،٩٧٢	٤٦،٩٢٨
- ضرائب الارباح الرأسمالية	١٩٥	٣٧٩	١٧٩	٦٣	١٠	٥٧
- أخرى	١٥،١٨٤	٦،٠٨٦	١،١١٣	١،١٤٥	٦٠٧	١،١٧٠
جملة	١٠٩،٩٤٥	٧٦،٤٢١	٧٦،١٩١	٥٨،٦٧٦	٥٠،٢٦٤	٤٨،٧٨٠
إجمالى الضرائب العامة	٥٨٩،٥٠٨	٤٩٦،٩٦٥	٤٧٢،٧٥٨	٤١٨،٥٣٣	٣٨٢،٧٥٨	٣٥٠،٩٣٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٦،٥	٪٦،٣	٪٦،٠	٪٦،٠	٪٦،١	٪٦،١
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٣٨،٨	٪٣٦،٤	٪٣٦،٢	٪٣٧،٨	٪٣٩،٢	٪٣٧،٣
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٩،٢	٪٢٠،٢	٪١٩،٧	٪١٩،٦	٪٢٠،٠	٪٢١،٥

جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على القيمة المضافة:						
- الضريبة على السلع المحلية	٩٧،٣٦٩	٧٨،٨٩٧	٧٥،٨٩٧	٦٧،٥٤٤	٥٣،٠١٧	٥٠،٣٥١
- الضريبة على السلع المستوردة	١٦٠،٨٦٩	١٢٨،٣١٢	١٣١،٣١٢	١١٢،٨٤٩	٩٥،٢٤٩	١٠٥،٠٠٠
جملة	٢٥٨،٢٣٨	٢٠٧،٢٠٩	٢٠٧،٢٠٩	١٨٠،٣٩٣	١٤٨،٢٦٦	١٥٥،٣٥١
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):						
(محلي ومستورد)						
- السجائر والتبغ	٨٦،٧٥٤	٧٩،٠٦٠	٧٦،٤١٠	٧٣،٣٩٠	٦١،١٤١	٥٦،٣٨٩
- المنتجات البترولية	٣٥،٣٩٨	٢٥،٨١٣	٢٨،٣١٣	٢٣،٣٤٥	٢٧،٥٩٩	٤١،٤٨٤
- أخرى	١٩،٧٦٥	١٧،٧٠٥	١٢،٢٢٥	٩،٢٧٣	١١،٥٤٤	١٣،٤١٧
جملة	١٤١،٩١٧	١٢٢،٥٧٨	١١٦،٩٤٨	١٠٦،٠٠٧	١٠٠،٢٨٣	١١١،٢٩٠
* الضريبة على الخدمات:						
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	١٧،٩٠٣	١٤،٩١٩	١٣،٤١٩	١١،٣٣٨	١٠،٣٩٣	٨،٩١٥
- خدمات التشغيل للغير	٤٧،٦٩٤	٣٩،٢٩٤	٣٩،٧٩٤	٣٦،٧٠٦	٢٨،١٩٠	٢٤،٠٤٨
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	٦،٦٤٩	٥،١٢٤	٥،٨٢٤	٢،٧٩٢	٥،٤٧٨	٧،١٢٧
- خدمات أخرى	٥،١٩١	١،٨٢٦	٢،٦٧٦	٢،٤٧٥	١،٤٠٣	٢،٢٣٨
جملة	٧٧،٤٣٧	٦١،١٦٣	٦١،٧١٣	٥٣،٣١٠	٤٥،٤٦٤	٤٢،٣٢٨
إجمالى الضريبة على القيمة المضافة	٤٧٧،٥٩٢	٣٩٠،٩٥٠	٣٨٥،٨٧٠	٣٣٩،٧١١	٢٩٤،٠١٣	٣٠٨،٩٦٩
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٥,٣	٪٤,٩	٪٤,٩	٪٤,٩	٪٤,٧	٪٥,٤
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٣١,٥	٪٢٨,٦	٪٢٩,٦	٪٣٠,٦	٪٣٠,١	٪٣٢,٨
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٥,٦	٪١٥,٩	٪١٦,٠	٪١٥,٩	٪١٥,٤	٪١٨,٩

جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية	٤٤،٨٧٢	٤١،٠٩٨	٤٠،٥٩٨	٣٥،٠٣٩	٣١،١٠٦	٤٠،٣٤٤
جملة	٤٤،٨٧٢	٤١،٠٩٨	٤٠،٥٩٨	٣٥،٠٣٩	٣١،١٠٦	٤٠،٣٤٤
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٥٣٥	٧٠٠	٥٠٠	٤٩١	٥٣٨	٦٥١
جملة الضرائب على الواردات	٤٥،٤٠٧	٤١،٧٩٨	٤١،٠٩٨	٣٥،٥٣٠	٣١،٦٤٤	٤٠،٩٩٥
* الضرائب على التجارة الدولية :						
- الضرائب على الصادر	٠	٠	٠	٠	٣٥٤	٤٢٧
- إيرادات الغرامات	٥٠٥	٥٠٥	٥٠٥	٥٠٦	٤٩١	٥٢٥
- إيرادات المضبوطات	١٠٢	٩٥	٩٥	٩٣	٨٢	٧٣
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٦٠٧	٦٠٠	٦٠٠	٥٩٩	٩٢٨	١،٠٢٥
إجمالى الضرائب الجمركية	٤٦،٠١٤	٤٢،٣٩٨	٤١،٦٩٨	٣٦،١٣٠	٣٢،٥٧٢	٤٢،٠٢٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٧
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٣,٠	٪٣,١	٪٣,٢	٪٣,٣	٪٣,٣	٪٤,٥
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١,٥	٪١,٧	٪١,٧	٪١,٧	٪١,٧	٪٢,٦

جدول رقم (١٨)
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* رسوم تنمية الموارد [١]	٢٧،٣٢٥	٢٨،٠٥٨	٢٢،٣٠٥	١٩،٩٣٨	٩،٥٨٨	٩،٣٧٥
* إتاوة قناة السويس	٥،٦٧٠	٤،٨٤٨	٤،٩٩١	٤،٥٠٠	٤،٦٠٠	٥،١٥٧
* رسوم الإجراءات القنصلية	٤،٦٠٧	٤،٥٠٥	٤،٠٠٥	٢،٠٦١	٣،٨١٧	٦،٢٢٦
* رسوم الموانى والمنائر	٢،٦٨٣	٢،٦١١	٢،٥٠٠	٢،٦٢٧	٢،٦٢٠	٣،٢٥٥
* ضريبة الأراضى	١٤٣	١٢٧	١٢٧	١٤٠	٩٣	٧٣
* ضريبة المبانى	٧،٥٢٥	٥،٥٠٠	٥،٦٠٠	٥،٠١٩	٣،٢٩٩	٤،٧٨٤
* رسوم نقل الملكية	٢،٥١٢	٢،١٠٢	١،٩٠٢	١،٧٧٠	١،٤٤٣	١،٤٠٧
* رسوم العبور (سوميد)	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥٢
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	٢،٧٥٠	٢،٧٣٨	٢،٧٤٠	١،٧٦٠	٢،٨٤٠	١،٩٩٤
* رسوم تصاريح العمل	٢٨٥	٢٥٨	٢٥٨	١٠٣	٢٤٨	٢٣٣
* إيرادات ضريبية أخرى [٢]	٢،١٨١	١،٩٤٩	١،٦٢٠	١،٧٠١	١،٥٥٢	١،٣٣٩
الإجمالى	٥٥،٦٨٢	٥٢،٦٩٧	٤٦،٠٤٩	٣٩،٦١٩	٣٠،٠٩٩	٣٤،١٩٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٦	٪٠,٧	٪٠,٦	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٦
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٣,٧	٪٣,٩	٪٣,٥	٪٣,٦	٪٣,١	٪٣,٦
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١,٨	٪٢,١	٪١,٩	٪١,٩	٪١,٦	٪٢,١

[١] يتضمن رسم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

[٢] يتضمن ضريبة الملاهى، ايرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حليج الأقطان.

المنـــح

تبلـــغ تقـــديرات المـــنح بمشـــروع الموازنـــة العامـــة للدولـــة للســـنة الماليـــة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحـو ٩١٢ مليـون جنيـه (٠,٠١٪ مـن النـاتج المحلـى الاجمـالى) مقارنـة بنحـو ١،٥٤١ مليـون جنيـه بموازنـة السـنة الماليـة ٢٠٢٢/٢٠٢١ (٠,٠٢٪ مـن النـاتج المحلى الاجمالى).

وتشـكل هـذه المـنح بمشـروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نسبة ٠,٠٦٪ من إجمالي الإيرادات العامة البالغة نحو ١،٥١٧،٨٥٤ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

تبلغ تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٣٤٨،١٤٧ مليون جنيه (٣,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقارنة بنحو ٣٨٠،٦٠٨ مليون جنيه (٤,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بخفض قدره نحو ٣٢،٤٦١ مليون جنيه بنسبة خفض قدره ٨,٥٪ ويرجع ذلك الى قيام العديد من الجهات بأستخدام جزء أكبر من مواردها فى مشروعات تنموية وأستثمارات تؤثر على ما يؤول للخزانة العامة من فوائض تلك الجهات.

- تبلغ تقديرات الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١٢،٢٩٥ مليون جنيه (٠,١٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٧،٧٨١ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٤،٥١٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٨,٠٪، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها فى السوق المحلى والخارجي، بالإضافة إلى نحو ١٢،٦٢٠ مليون جنيه يمثل إتاوة البترول، ومع الأخذ فى الإعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم بعض المنتجات البترولية فى السوق المحلية.
- تبلغ تقديرات الفائض من هيئة قناة السويس بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٤٠،٦٩٠ مليون جنيه (٠,٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٣،١١٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٠,٤٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة تقدر بنحو ٧،٥٧٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٢,٩٪ وذلك فى ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.
- تبلغ تقديرات فائض الهيئات الإقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١١،٦٤٢ مليون جنيه (٠,١٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ومن أهم هذه الفوائض فائض الهيئة العامة لميناء الإسكندرية بمبلغ ١،٩٥٠,٢ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء دمياط بمبلغ ١،٩١٥,٤ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة بمبلغ ٣٦٥,٠ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر بمبلغ ١،١٩٨,٧ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمبلغ ٩٥٠,٠ مليون جنيه، وفائض الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمبلغ ٣،٣٧٦,٨ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ٨٨٢,٠ مليون جنيه، وفائض الهيئة المصرية العامة للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيا الطبية بمبلغ ٤٣٠,٥ مليون جنيه.

- **تبلغ تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١٦،١١٣ مليون جنيه (٠,١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ١٦،٦١٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٠,٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بخفض قدره نحو ٥٠٥,٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٪ وتتضمن أرباح شركات القطاع العام والخاص وقطاع الأعمال العام نتيجة لأستمرار تأثر تلك الشركات بالأوضاع الناتجة عن أزمة كورونا والصراع بين روسيا وأوكرانيا وأيضاً التوسعات الاستثمارية.**

- **تبلغ تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ١،٠٨٧ مليون جنيه (٠,٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٤٨٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٠,٠٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره نحو ٤٠١ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٢٧٪.**

- **تبلغ تقديرات موارد الصناديق والحسابات الخاصة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو٥٢،٧٠١ مليون جنيه (٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٥١،١٦٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى).**

- **كما تتضمن الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ موارد متاحة لتمويل الاستثمارات نحو ٧٥،٥٥٠ مليون جنيه (٠,٨٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٦٢،١٨٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ (٠,٧٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ١٣،٣٧٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢١,٥٪.**

والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة.

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* فائض البترول	١٢،٢٩٥	٧،٧٨١	١١،٨١٠	٣،٥٩٦	٢،٠٩٣	١،٢٧٨
* فائض قناة السويس	٤٠،٦٩٠	٣٣،١١٢	٢٦،٤٦١	٢٨،٠٨٢	١٨،٣٥٤	٣٠،٣٠٨
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	١١،٦٤٢	٢١،٤٦٧	١٩،٤٦٧	١١،٨٦٠	١٢،٠٤٥	١٠،٨١٧
* أرباح الشركات	١٦،١١٣	١٦،٦١٨	١١،٠٩٨	١١،١٨٥	٨،٦٣١	٥،٤٠٨
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة[1/]	٥٢،٧٠١	٥١،١٦٢	٤٧،٨٣٩	٣٩،٤٩٧	٤٢،٧٨٦	٣٦،١٢٨
* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	٧،٠٠٠	٧،٥٠٠	٨،٠٠٠	٥،٦٣٢	٥،٣٩٤	٥،١٧٩
* رسوم قضائية وغرامات	٤،٤٠٠	٥،٢٤٥	٥،٢٤٥	٢،٦١٤	٢،٤٦٥	٤،١٠١
* مقابل الخدمات الحكومية	١٤،٧٩٨	١٠،٠٨٣	١٠،٢٢٥	٩،٩١٤	٨،١٢٢	٨،١٠٧
* الفوائد المحصلة	٩،٦٧٧	١٠،٤٨١	١٠،٣٦١	٧،٨١٧	٩،٨٠٨	٥،٩٨١
* إتاوة البترول	١٢،٦٢٠	١٤،٥٦٦	٩،٥٦٦	١٤،٦٨٠	١١،١٧٨	١٤،١٤٨
*إيرادات المناجم	١،٠٨٧	١،٤٨٨	٦٥٤	٤٩٥	١،١٠٤	٨٨٤
* مقابل تراخيص التليفون المحمول	٠	٠	٠	٩١٧	١،١٣٦	-٣٤٣
* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	٠	٠	٠	٠	٠	٦١٩
* حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	٩١٦	١،٠٠٤	٧٨٤	١،٨٣٤	١٦٤	٣١٠
* إتاوات الذهب	٥٦٧	٥٠٠	٤٠٠	٤٢٦	٣١٦	٣٢٤
* تعويضات وغرامات	٢،٠٢١	٢،٢١٧	١،٨٦١	١،٧٠١	٢،٠٨١	١،٥٢٦
* ايرادات أخرى مختلفة	٣٤،٢٨٧	٣٥،١٢٠	٢٧،٢٧٨	٣٣،٤٨٩	٤٥،١٠٩	٢٨،٢٩٤
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات [2/]	٧٥،٥٥٠	٦٢،١٨٠	٦١،٥٢٥	٣٨،٩٣٧	٤٨،٧٤٠	٤١،٧٤٩
* ايرادات رأسمالية أخرى	٤٥،٢٦٧	٩٥،٨٢٥	٨٧،٦٣١	٤٤،٢٧٣	٣٦٢	٤٨٥
* أخرى	٦،٥١٦	٤،٢٥٨	١٣،٨٠٨	١٤،٧٢٩	١٠،٦٤٥	٧،٨٧٦
الإجمالى	٣٤٨،١٤٧	٣٨٠،٦٠٨	٣٥٤،٠١٣	٢٧١،٦٧٨	٢٣٠،٥٣٤	٢٠٣،١٨١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣,٨	٪٤,٨	٪٤,٥	٪٣,٩	٪٣,٧	٪٣,٥
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٢٢,٩	٪٢٧,٩	٪٢٧,١	٪٢٤,٥	٪٢٣,٦	٪٢١,٦
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١١,٤	٪١٥,٥	٪١٤,٧	٪١٢,٧	٪١٢,١	٪١٢,٥

[1/] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

[2/] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة ، بالإضافة الى الموارد والمصادر الأخرى لتمويل الإستثمارات.

المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول

—

تقدر المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ٢٤،٨٢١ مليون جنيه (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٢٧،٣٤٧ مليون جنيه (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بخفض قدره ٢،٥٢٦ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٩,٢٪.

ومن هذه المتحصلات أقساط محصلة من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٧،٩٤٧,٠ مليون جنيه وأقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ٢،٢٩١,٥ مليون جنيه وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة للدولة (أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزانة العامة) بنحو ٥،٤٧٧,٨ مليون جنيه والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٢،٨٢٤,٧ مليون جنيه.

الاقتراض

—

يمثل الإقتراض المصدر الرئيسى لتمويل العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة للدولة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات، صافي الحيازة) فإن العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ يصل إلى نحو ٥٥٨،١٥٠ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٩٦٥،٤٨٨ مليون جنيه، ليصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١،٥٢٣،٦٣٨ مليون جنيه، منه نحو ٩،٥٧٧ مليون جنيه اقتراض خارجي (لتمويل الإستثمارات العامة) ومبلغ ٣،١١١ مليون جنيه اقتراض لتمويل التزامات أخرى والباقي يتم تغطيته من خلال إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة في الأسواق المحلية أو الأسواق الدولية.

هذا ومن الجدير بالذكر ان ارتفاع قيمه الاقساط المستحقه للعام المالى القادم تعكس قيمه الاقتراض لتمويل عجز الموازنة بالإضافة الى الآتي:-

- سداد او تجديد سندات صفرية الكوبون كليا او جزءياً كان تم اصدارها من ثلاث سنوات وسوف تستحق خلال العام المالى القادم بقيمه تقترب من ٢٨٠ مليار جنيه، وهذا المبلغ ممكن ان يتم تجديده مع البنوك دون زيادة فى قيمه الدين.
- كما ان المبلغ يتضمن قيمه سداد الاقساط المستحقه للبنوك مقابل سداد كافة مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات وهو المبلغ الذي تم اقتراضه لتوفير سيوله للمصدرين لمواجه اعباء تداعيات جائحه كورونا وارتفاع الاسعار العالميه للسلع الاوليه وارتفاع تكلفه الشحن.
- كما ان المبلغ يتضمن اعباء تسويه المديونيات التاريخيه البينيه مع قطاع الطاقه (البترول والكهرباء) ومستحقات التامينات والمعاشات ومديونية بنك الاستثمار القومى ومديونيه هيئة السكه الحديد كما يتضمن ايضا سداد جزء من مستحقات اقساط قروض تنموية كان قد تم الحصول عليها في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاستثمار في البنية التحية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق فرص عمل.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تتضح الصورة الآتية التى تبين كيفية تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل في الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	٢،٠٧٠،٨٧٢
* الإيرادات: ..... وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.	١،٥١٧،٨٥٤
* العجز النقدي للموازنة: ..... ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.	٥٥٣،٠١٨
* صافى حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	٥،١٣٢
* العجز الكلى للموازنة: ..... ويمثل العجز النقدى للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.	٥٥٨،١٥٠
* العجز (الفائض) الأولى للموازنة: ..... ويمثل العجز الكلى بعد إستبعاد فوائد خدمة الدين	(١٣١،٩٩٩)

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغى تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- العجز النقدى للموازنة.
- صافي حيازة الأصول المالية.
- العجز الكلى للموازنة.
- إجراءات تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة.

أولاً: العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٥٥٣،٠١٨ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه يتم البحث بصورة دائمة عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته دون أن يؤثر على خطط الدولة فى الإستثمار والنمو وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وسداد التزامات الدولة والإنفاق على الأمن القومى للدولة، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً: صافي حيازة الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فى رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن المتحصلات من الأقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن حيازة الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمى بصافى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بمبلغ ٥،١٣٢ مليون جنيه (٠,٠٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٢،٩٤٥ مليون جنيه (٠,٠٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٢،١٨٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٤,٣٪.

يوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية، والتى يُراعَى فيها إستبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة منها ـ التي تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية ـ أو ما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذي يعالج أيضًا وفقًا لذات المنظور.

جدول رقم (٢٠)
صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		التغير		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	فعلى		
حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.	٢٩،٩٥٤	٣٠،٢٩٢	١٨،٢٥٦	٣٣٨-	١١،٦٩٨	٢٦،٩٧١	٢١،٠٩٢	١٨،٥٦٦
	٢٩،٩٥٤	٣٠،٢٩٢	١٨،٢٥٦	٣٣٨-	١١،٦٩٨	٢٦،٩٧١	٢١،٠٩٢	١٨،٥٦٦
المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول :								
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية.	٢٤،٨٢١	٢٧،٣٤٧	٢١،٢٠١	٢،٥٢٦-	٣،٦٢١	٢٤،٧٧٥	١٤،٦٩٨	١٦،٥٧٥
	٢٤،٨٢١	٢٧،٣٤٧	٢١،٢٠١	٢،٥٢٦-	٣،٦٢١	٢٤،٧٧٥	١٧،٦١١	١٦،٥٧٥
صافى الحيازة	٥،١٣٣	٢،٩٤٥	٢،٩٤٥-	٢،١٨٨	٨،٠٧٨	٢،١٩٦	٣،٤٨١	١،٩٩١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٠،٠٦٪	٠،٠٤٪	٠،٠٤٪-			٠،٠٣٪	٠،٠٦٪	٠،٠٣٪
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٠،٣٤٪	٠،٢٢٪	٠،٢٣٪-			٠،٢٠٪	٠،٣٦٪	٠،٢١٪
نسبة الى إجمالي الموازنة	٠،١٧٪	٠،١٢٪	٠،١٢٪-			٠،١٠٪	٠،١٨٪	٠،١٢٪

ثالثاً: العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافي حيازة الأصول المالية إلى العجز النقدى نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ٥٥٨،١٥٠ مليون جنيه (٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ قد تضمنت زيادة فى الإلتزامات على جانب المصروفات، والتى من أهمها الإجراءات التي تم اتخاذها لتحسين دخول العاملين بالجهاز الإدراى للدولة وكذلك زيادة حجم الاستثمارات الحكومية الممولة عن طريق الخزانة العامة وكذلك زيادة متطلبات الباب الثانى شراء السلع والخدمات والمرتبطة بزيادة مخصصات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والتغذية والصيانة وغيرها من متطلبات إدارة دولاب العمل بالوزارات والهيئات الخدمية والتى تمس حياة المواطنين بشكل مباشر فضلاً عن زيادة خدمة الدين.

رابعاً: العجز / الفائض الأولى للموازنة:

إذا ما تم إستبعاد فوائد خدمة الدين العام المحلى والأجنبي نصل الى العجز (الفائض) الأولى للموازنة حيث مقدر تحقيق فائض أولى بمشروع الموازنة المعروض يبلغ نحو ١٣٢,٠ مليار جنيه وهو أحد أهم العناصر التى تؤثر فى مسار الدين العام للدولة وبمعنى آخر من أجل أن تحصل الدولة على مسار منخفض للدين العام فلابد من تحقيق فائض أولى.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* المصروفات	٢،٠٧٠،٨٧٢	١،٨٣٧،٧٢٣	١،٧٩٤،٨٧٧	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٣٦٩،٨٧٠
* الإيرادات	١،٥١٧،٨٥٤	١،٣٦٥،١٥٩	١،٣٠٤،١٨٦	١،١٠٨،٦٢٥	٩٧٥،٤٢٩	٩٤١،٩١٠
العجز (الفائض) النقدى	٥٥٣،٠١٨	٤٧٢،٥٦٤	٤٩٠،٦٩١	٤٧٠،١٤٩	٤٥٩،٢٩٤	٤٢٧،٩٦٠
صافى حيازة الأصول المالية	٥،١٣٣	٢،٩٤٥	٢،٩٤٥-	٢،١٩٦	٣،٤٨١	١،٩٩١
العجز (الفائض) الكلى	٥٥٨،١٥٠	٤٧٥،٥٠٨	٤٨٧،٧٤٦	٤٧٢،٣٤٥	٤٦٢،٧٧٥	٤٢٩،٩٥١
العجز (الفائض) الأولى[1/]	١٣١،٩٩٩-	١٠٤،٠٧٤-	٩١،٨٣٦-	٩٣،١٥٢-	١٠٥،٦٤٦-	١٠٣،٠٩٤-
الناتج المحلى الإجمالى	٩،٠٩٢،٠٨٠	٧،٩٢٥،٠٠٠	٧،٩٢٥،٠٠٠	٦،٩٢٣،٠٠٠	٦،٢٩٥،٠٠٠	٥،٧٢٤،٠٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٦,٧	٪١٧,٢	٪١٦,٥	٪١٦,٠	٪١٥,٥	٪١٦,٥
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٢,٨	٪٢٣,٢	٪٢٢,٦	٪٢٢,٨	٪٢٢,٨	٪٢٣,٩
نسبة العجز (الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٦,١	٪٦,٠	٪٦,٢	٪٦,٨	٪٧,٣	٪٧,٥
نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلى	٪٦,١	٪٦,٠	٪٦,٢	٪٦,٨	٪٧,٤	٪٧,٥
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى	٪١,٥-	٪١,٣-	٪١,٢-	٪١,٣-	٪١,٧-	٪١,٨-

[1/] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

خامساً: إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة وإيراداتها مضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز يستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين فى هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول: أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنحو ٥٥٨،١٥٠ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمُقدر لها بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٩٦٥،٤٨٨ مليون جنيه.

الثاني: أن صافى الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجي، حيث ينبغى أن يُستبعد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فان صافي الإقتراض الذي تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ يبلغ نحو ٥٥٨,٢ مليار جنيه مقابل نحو ٤٧٥,٥ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٨٢,٧ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٧,٤٪ وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢٢)
صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
العجز (الفائض) الكلى	٥٥٨،١٥٠	٤٧٥،٥٠٨	٤٨٧،٧٤٦	٤٧٢،٣٤٥	٤٦٢،٧٧٥	٤٢٩،٩٥١
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٩٦٥،٤٨٨	٥٩٣،٠٠٠	٥٩٢،٧٠٧	٥٣٤،٧٠٦	٤٥٥،٥٣٣	٢٤٢،٦٣١
إجمالى التمويل	١،٥٢٣،٦٣٩	١،٠٦٨،٥٠٨	١،٠٨٠،٤٥٣	١،٠٠٧،٠٥١	٩١٨،٣٠٨	٦٧٢،٥٨٢
(يستبعد)						
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٩٦٥،٤٨٨	٥٩٣،٠٠٠	٥٩٢،٧٠٧	٥٣٤،٧٠٦	٤٥٥،٥٣٣	٢٤٢،٦٣١
صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	١٧٠-	٢،٩١٣-	٠
صافى الإقتراض	٥٥٨،١٥٠	٤٧٥،٥٠٨	٤٨٧،٧٤٦	٤٧٢،٥١٥	٤٦٥،٦٨٨	٤٢٩،٩٥١

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز الكلى و سداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

البيان	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- التمويل بإصدار أذون وسندات	١،٥١٠،٩٥١	١،٠٦٠،٥٤٤	١،٠٢٣،٠٠٢	٩٥٤،٣٦٢	٧٨٥،٣٦٩	٦٤٤،٢٩٩
- القروض من المصادر الخارجية	١٢،٦٨٨	٧،٩٦٤	٥٦،٤٣٩	١٦،٤٣٥	١٣٩،٧٠١	٢٩،٥٢٤
- الإقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	١،٠١٢	٣٦،٤٢٤	٣،٨٤٩-	١،٢٤١-
- صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	١٧٠-	٢،٩١٣-	٠
إجمالى مصادر التمويل	١،٥٢٣،٦٣٩	١،٠٦٨،٥٠٨	١،٠٨٠،٤٥٣	١،٠٠٧،٠٥١	٩١٨،٣٠٨	٦٧٢،٥٨٢

ومن الطبيعى أنه اذا توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها.

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لأحكام قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدى.
- العجز أو الفائض الكلى.
- العجز (الفائض) الأولى.
- مصادر تمويل العجز الكلى.
- تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢٣) **والجدول رقم** (٢٤) **ما يلي**:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز كلى ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢٣)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢				٢٠٢٢/٢٠٢١
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	موازنة
# الإيرادات					
- الضرائب	١،١٦٥،٢٨٥	١،٢٠٥	٢،٣٠٥	١،١٦٨،٧٩٥	٩٨٣،٠١٠
- المنح	٣٥٩	٠	٥٥٣	٩١٢	١،٥٤١
- الإيرادات الأخرى	٢٣٥،٠٢٨	٢٠،٩٠٨	٩٢،٢١٠	٣٤٨،١٤٧	٣٨٠،٦٠٨
جملة الإيرادات	١،٤٠٠،٦٧٢	٢٢،١١٣	٩٥،٠٦٨	١،٥١٧،٨٥٤	١،٣٦٥،١٥٩
# المصروفات					
- الأجور وتعويضات العاملين	١٩٠،٤٠٧	١٥٤،٩٤٤	٥٤،٦٤٩	٤٠٠،٠٠٠	٣٦١،٠٥٠
- شراء السلع والخدمات	٨١،٤٠٥	٢٠،٣٦٨	٢٣،٨٢٧	١٢٥،٦٠٠	١٠٣،٨٨٩
- الفوائد	٦٨٧،٢٢٠	٢١٦	٢،٧١٣	٦٩٠،١٥٠	٥٧٩،٥٨٢
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٣٤١،٧٩٥	٦٧١	١٣،٥٢٧	٣٥٥،٩٩٣	٣٢١،٣٠١
- المصروفات الأخرى	١١٥،٨٧٢	٢،٢١٧	٤،٦١١	١٢٢،٧٠٠	١١٣،٧٨٧
- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٣١،٤٨٤	٢٢،٩٧٤	١٢١،٩٧١	٣٧٦،٤٢٩	٣٥٨،١١٣
جملة المصروفات	١،٦٤٨،١٨٢	٢٠١،٣٩١	٢٢١،٢٩٩	٢،٠٧٠،٨٧٢	١،٨٣٧،٧٢٣
العجز (الفائض) النقدى	٢٤٧،٥١٠	١٧٩،٢٧٧	١٢٦،٢٣١	٥٥٣،٠١٨	٤٧٢،٥٦٤
# صافى حيازة الأصول المالية					
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)	٢٤،٠٨١	٠	٧٤١	٢٤،٨٢١	٢٧،٣٤٧
- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٨،٤٣٥	٠	١،٥١٩	٢٩،٩٥٤	٣٠،٢٩٢
صافى حيازة الاصول المالية	٤،٣٥٤	٠	٧٧٨	٥،١٣٣	٢،٩٤٥
العجز (الفائض) الكلى	٢٥١،٨٦٤	١٧٩،٢٧٧	١٢٧،٠٠٩	٥٥٨،١٥٠	٤٧٥،٥٠٨
العجز (الفائض) الأولى	٤٣٥،٣٥٦-	١٧٩،٠٦١	١٢٤،٢٩٦	١٣١،٩٩٩-	١٠٤،٠٧٤-
# مصادر التمويل للعجز الكلي					
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	١،٢٠٣،٤٨٨	١٧٧،٨٦٧	١٢٩،٥٩٦	١،٥١٠،٩٥١	١،٠٦٠،٥٤٤
. إقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	١،٢٠٣،٤٨٨	١٧٧،٨٦٧	١٢٩،٥٩٦	١،٥١٠،٩٥١	١،٠٦٠،٥٤٤
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية					
. لتمويل الاستثمارات	٦،١٣٧	١،٧٦٢	١،٦٧٨	٩،٥٧٧	٧،٩٦٤
. لتمويل الالتزامات الجارية	٢٩٦	٦٥	٢،٧٥٠	٣،١١١	٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية	٦،٤٣٣	١،٨٢٧	٤،٤٢٨	١٢،٦٨٨	٧،٩٦٤
إجمالى الإقتراض واصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	١،٢٠٩،٩٢١	١٧٩،٦٩٤	١٣٤،٠٢٤	١،٥٢٣،٦٣٩	١،٠٦٨،٥٠٨
- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية	٩٥٨،٠٥٧	٤١٦	٧،٠١٥	٩٦٥،٤٨٨	٥٩٣،٠٠٠
صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٢٥١،٨٦٤	١٧٩،٢٧٧	١٢٧،٠٠٩	٥٥٨،١٥٠	٤٧٥،٥٠٨
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	٢٥١،٨٦٤	١٧٩،٢٧٧	١٢٧،٠٠٩	٥٥٨،١٥٠	٤٧٥،٥٠٨

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١
إجمالى المصروفات	٢،٠٧٠،٨٧٢	١،٨٣٧،٧٢٣	إجمالى الإيرادات	١،٥١٧،٨٥٤	١،٣٦٥،١٥٩	العجز النقدى	٥٥٣،٠١٨	٤٧٢،٥٦٤
حيازة الأصول المالية المحلية والاجنبية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٩،٩٥٤	٣٠،٢٩٢	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها (بدون حصيلة الخصخصة)	٢٤،٨٢١	٢٧،٣٤٧	صافى حيازة الأصول المالية	٥،١٣٣	٢،٩٤٥
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	٢،١٠٠،٨٢٦	١،٨٦٨،٠١٥	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض	١،٥٤٢،٦٧٦	١،٣٩٢،٥٠٦	العجز الكلى	٥٥٨،١٥٠	٤٧٥،٥٠٨
الفوائد	٦٩٠،١٥٠	٥٧٩،٥٨٢		٠	٠		٠	٠
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول بدون الفوائد	١،٤١٠،٦٧٦	١،٢٨٨،٤٣٢	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الأقراض	١،٥٤٢،٦٧٦	١،٣٩٢،٥٠٦	الفائض الأولى	-١٣١،٩٩٩	-١٠٤،٠٧٤
سداد القروض المحلية والإجنبية	٩٦٥،٤٨٨	٥٩٣،٠٠٠	الإقتراض واصدار الاوراق المالية	١،٥٢٣،٦٣٩	١،٠٦٨،٥٠٨	صافى الإقتراض	٥٥٨،١٥٠	٤٧٥،٥٠٨
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٠	٠	حصيلة الخصخصة	٠	٠	صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠
الإجمالى	٣،٠٦٦،٣١٤	٢،٤٦١،٠١٥	الإجمالى	٣،٠٦٦،٣١٤	٢،٤٦١،٠١٥		٠	٠

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، بأن تتضمن الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية للبرامج التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وما يتبعها من وحدات ذات طابع خاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة من الحسابات الخاصة.

ولا تتضمن الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية لبرامج الهيئات العامة الإقتصادية والوحدات الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الإقتصادى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء والتى تعد بشأنها موازنات تقدم من الوزير إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى مجلس النواب لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين موازنات هذه الهيئات والوحدات والصناديق وبين الموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة وكذلك حصة الخزانة فى توزيعات الأرباح، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين في هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصادية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ والتي تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	١٨٤,٩	١٧٦,٩
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	٣٥٤,٦	٣٠٨,٣
الصافي	(١٦٩,٧)	(١٣١,٤)

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ يبلغ نحو ١٨٤,٩ مليار جنيه، فى حين أن ما تدفعه الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ نحو ٣٥٤,٦ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ١٦٩,٧ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٥)
بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٣/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	التغير +	التغير -	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٣/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	التغير +	التغير -
من الهيئات الاقتصادية					**الى الهيئات الاقتصادية**				
١- فائض الحكومة	٦٤،٦٢٧،٥٤٣	٦٢،٣٦٠،٢٢٣	٢،٢٦٧،٣٢٠		١- الدعم (الإعانات)	٣٣١،٢١٤،١٥٧	٢٨٨،٢٥٤،٨٩٧	٤٢،٩٥٩،٢٦٠	
٢- الضرائب الدخلية	٨٥،٥٣٠،٢٣٤	٨٠،١٤٣،٩١٤	٥،٣٨٦،٣٢٠		٢- المساهمات	١٥،٨٩٤،٣٢٠	١٣،٣٠٤،٠٥٧	٢،٥٩٠،٢٦٣	
٣- الإتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	١٨،٢٨٩،٩٠١	١٩،٤١٣،٦٥٠		١،١٢٣،٧٤٩-	٣-الهيئة الوطنية للإعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠		
					٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	٨٦٣،٨٩٩	١٦٠،٦٠٠	٧٠٣،٢٩٩	
٤- الرسوم	١١،٦٧٦،٠٥٧	١٠،٢٨٤،٦٨١	١،٣٩١،٣٧٦		٥ - ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر	٥،٥٠٠،٠٠٠	٥،٥٠٠،٠٠٠	٠	
٥- أخرى	٤،٧٤٦،٤٥٥	٤،٦٨٠،٤٤٠	٦٦،٠١٥						
جملة ما يؤول للخزانة	١٨٤،٨٧٠،١٩٠	١٧٦،٨٨٢،٩٠٨	٩،١١١،٠٣١	١،١٢٣،٧٤٩-	**جملة ما تدفعه الخزانة**	٣٥٤،٥٧٢،٣٧٦	٣٠٨،٣١٩،٥٥٤	٤٦،٢٥٢،٨٢٢	٠
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	١٦٩،٧٠٢،١٨٦	١٣١،٤٣٦،٦٤٦	٣٨،٢٦٥،٥٤٠		صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٣٥٤،٥٧٢،٣٧٦	٣٠٨،٣١٩،٥٥٤	٤٧،٣٧٦،٥٧١	١،١٢٣،٧٤٩-	**الإجمالى**	٣٥٤،٥٧٢،٣٧٦	٣٠٨،٣١٩،٥٥٤	٤٦،٢٥٢،٨٢٢	٠

٤٦،٢٥٢،٨٢٢ ٤٦،٢٥٢،٨٢٢

جدول رقم (٢٦)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١- فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول	١٢،٢٩٥،١٨٥	٧،٧٨١،٣٧٤	٤،٥١٣،٨١١
هيئة قناة السويس	٤٠،٦٩٠،٠٠٠	٣٣،١١٢،٠٠٠	٧،٥٧٨،٠٠٠
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٠	١٠،٠٠٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠،٠٠٠-
باقى الهيئات الاقتصادية	١١،٦٤٢،٣٥٨	١١،٤٦٦،٨٤٩	١٧٥،٥٠٩
إجمالى فائض الحكومة	٦٤،٦٢٧،٥٤٣	٦٢،٣٦٠،٢٢٣	٢،٢٦٧،٣٢٠
٢- ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول	١٠،٦٥٠،٢٤٤	٧،١٤٩،٨٢٩	٣،٥٠٠،٤١٥
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبى)	٣٠،٤١٣،٠٨٠	٣٤،٤٠٠،٠٠٠	٣،٩٨٦،٩٢٠-
هيئة قناة السويس	٣٩،٦٤٠،٠٠٠	٣٤،٠٤٠،٠٠٠	٥،٦٠٠،٠٠٠
باقى الهيئات الاقتصادية	٤،٨٢٦،٩١٠	٤،٥٥٤،٠٨٥	٢٧٢،٨٢٥
إجمالى الضرائب الدخلية	٨٥،٥٣٠،٢٣٤	٨٠،١٤٣،٩١٤	٥،٣٨٦،٣٢٠
٣- الاتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول	١٢،٦١٩،٩٠١	١٤،٥٦٥،٦٥٠	١،٩٤٥،٧٤٩-
هيئة قناة السويس	٥،٦٧٠،٠٠٠	٤،٨٤٨،٠٠٠	٨٢٢،٠٠٠
إجمالى الإتاوات	١٨،٢٨٩،٩٠١	١٩،٤١٣،٦٥٠	١،١٢٣،٧٤٩-
٤- الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية	١١،٣٦٣،٣٤٠	٩،٩٧٦،٣٨١	١،٣٨٦،٩٥٩
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٣١٢،٧١٧	٣٠٨،٣٠٠	٤،٤١٧
إجمالى الرسوم	١١،٦٧٦،٠٥٧	١٠،٢٨٤،٦٨١	١،٣٩١،٣٧٦
٥- أخرى:			
المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الأوقاف	١،٤٣٩،٩٢٥	١،٣٩٣،٥٠٠	٤٦،٤٢٥
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	١٥،٠٠٠	١٥،٢٢٦	٢٢٦-
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٥٥٩،٩٧١	٦٦٧،٨٧٠	١٠٧،٨٩٩-
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٢،٠٩٢،٤٣٣	٢،٠٠٧،٣٥٤	٨٥،٠٧٩
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	١٠٧،٨٥٦	٧٦،١٢٥	٣١،٧٣١
المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق)	٥٣،٩٢٨	٧٦،١٢٥	٢٢،١٩٧-
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	١٠،٠٠٠	٢٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠-
تكاليف خدمات المصالح	٤٦٧،٣٤٢	٤٢٤،٢٤٠	٤٣،١٠٢
إجمالى أخرى	٤،٧٤٦،٤٥٥	٤،٦٨٠،٤٤٠	٦٦،٠١٥
إجمالى ما يؤول للموازنة العامة للدولة	١٨٤،٨٧٠،١٩٠	١٧٦،٨٨٢،٩٠٨	٧،٩٨٧،٢٨٢

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	الموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	التغير
١- الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	٤٨،٠٩٤،٤٧٥	١٨،٤١١،٤٠٠	٢٩،٦٨٣،٠٧٥
هيئة السلع التموينية	٩٠،٠٠٠،٠٠٠	٨٧،٢٢٢،٠٠٠	٢،٧٧٨،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	١٩٠،٦١٧،٥٦٤	١٧٩،٩٩٧،٧٠٠	١٠،٦١٩،٨٦٤
باقى الهيئات الاقتصادية	٢،٥٠٢،١١٨	٢،٦٢٣،٧٩٧	١٢١،٦٧٩-
إجمالى الدعم (الإعانات)	٣٣١،٢١٤،١٥٧	٢٨٨،٢٥٤،٨٩٧	٤٢،٩٥٩،٢٦٠
٢- المساهمات:	١٥،٨٩٤،٣٢٠	١٣،٣٠٤،٠٥٧	٢،٥٩٠،٢٦٣
٣- الهيئة الوطنية للاعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠
٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	٨٦٣،٨٩٩	١٦٠،٦٠٠	٧٠٣،٢٩٩
٥- ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر	٥،٥٠٠،٠٠٠	٥،٥٠٠،٠٠٠	٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	٣٥٤،٥٧٢،٣٧٦	٣٠٨،٣١٩،٥٥٤	٤٦،٢٥٢،٨٢٢

الخاتمة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على الوضوح والشفافية الكاملة مع مجلسكم الموقر فأنتم نواب الشعب وأنتم شركاء في المسئولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والإجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه وذلك ارتكازاً على المحاور الآتية:-

- الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة التكليفية للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادى ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.
- الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى أقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون التأثير على استمرار أنشطة الدولة والقدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- التوسع فى الإنفاق الاستثماري بهدف رفع كفاءة البنية الأساسية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.
- إن حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد أن تحقق نتائج مثمرة، وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفى الختام أود ان أؤكد على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادتين رقمى (١٥، ١٦) من القانون رقم (٦) الصادر بشان قانون المالية العامة الموحد، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية ، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة وخاصة فرص العمل والتعامل مع التحديات والصدمات التى يواجهها الأقتصاد العالمى والأقتصاد المصرى .

وأخيراً فإن مهمة الإصلاح والبناء والتنمية ومجابهة التحديات والتعامل معها هي مهمة تشاركيه يتكاتف الجميع على حملها سعياً لرفعة هذا الوطن وتحقيقاً لما نصبوا إليه جميعا من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق